الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الإخوة منتوري-قسنطينة
كلية علوم الأرض والجغرافيا و التهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية

الصناعة و الصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة واقع و آفاق

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة العمرانية و البيئة

إنجاز الباحثة:
بـــن مبـــارك فـــراح

إشراف الأستاذ:
بـــوكرزازة حســـني

أعضاء لجنة المناقشة :

بولحواش علاوة أستاذ التعليم العالي جامعة الإخوة منتوري قسنطينة..... رئيسا
بوكرزازة حسني أستاذ التعليم العالي جامعة الإخوة منتوري قسنطينة..... مشرفا و مقررا
غانم عبد الغني أستاذ التعليم العالي جامعة الإخوة منتوري قسنطينة... عضوا
مروك مسعود أستاذ محاضر جامعة الإخوة منتوري قسنطينة.... عضوا

مارس 2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الإخوة منتوري-قسنطينة
كلية علوم الأرض والجغرافيا و التهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية

الصناعة و الصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة واقع و آفاق

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة العمرانية و البيئة

إنجاز الباحثة:
بـــن مبـــارك فـــراح

إشراف الأستاذ:
بـــوكرزازة حســـني

أعضاء لجنة المناقشة :

بولحواش علاوة أستاذ التعليم العالي جامعة الإخوة منتوري قسنطينة..... رئيسا
بوكرزازة حسني أستاذ التعليم العالي جامعة الإخوة منتوري قسنطينة..... مشرفا و مقررا
غانم عبد الغني أستاذ التعليم العالي جامعة الإخوة منتوري قسنطينة... عضوا
مروك مسعود أستاذ محاضر جامعة الإخوة منتوري قسنطينة.... عضوا

مارس 2017

الشكر و التقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

{فاذكروني أذكركم و اشكروا لي و لا تكفرون**}**

الحمد و الشكر لله الذي أمدني بالصبر و القوة لإتمام هذه المذكرة

أتقدم بالشكر و الاحترام إلى الأستاذ المؤطر بوكرزازة حسني الذي قدم لي الكثير من النصائح القيمة لنجاز المذكرة

كما أتقدم بأسمى عبارات التقدير إلى الأستاذ المحترم الدكتور غانم عبد الغني،الذي قدم لي النصح والإرشاد،و الذي خصني بدروس في منهجية البحث العلمي الأكاديمي،كما اخص بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل الدكتور بولحواش علاوة و الأستاذ مروك مسعود اللذان قدما لي النصائح و الملاحظات التي أفادتني و ستفيدني في مسيرة البحث العلمي كما أتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة كلية علوم الأرض و التهيئة العمرانية و الجغرافيا.

أتقدم بالشكر و العرفان الى مجمع صافيلي لإنتاج الحليب و مشتقاته ببلدية عين اسمارة كما اخص بالشكر جميع موظفي كلية علوم الأرض و التهيئة العمرانية و الجغرافيا.

اهدي ثمرة نجاحي و اجتهادي طيلة هذه السنوات إلى من كانت لي في الظلمات نورا و في الطريق الصعب مرشدا و التي لم تبخل عليّ يوما و طالما وهبت صحتها و شبابها لأجلي إلى من تحملت الصعاب و مشاق الحياة لتسعدني و التي حاولت جاهدة أن توفر لي كل ما احتاجه و التي كانت لي دوما سندي في الحياة و سبب سعادتي في هذه الدنيا حفظها الله و أطال في عمرها إلى أمي.

إلى من أراد أن يراني في هذا الموضع و حلم دوما بنجاحي إلى أكثر شخص أحبني في هذه الدنيا و كانت أمنيته الوحيدة هي نجاحي و بالتحديد في هذا الاختصاص الذّي اختاره لي و شجّعني لدرايته العلمية في هذا المجال و كان السبب الأساسي في اجتهادي و مصدر قوتي إلى الذي فارقني في الدنيا مع بداية مشواري الجامعي رحم الله روحه الطاهرة .

إلى أختي الغالية التي أحبها أكثر من روحي "لينة".

إلى من ساعدني ووقف إلى جانبي و دعمني رفيق روحي زوجي "فتح النور"

إلى جدتي الغالية "عائشة" و إلى كل من عائلتي "بن مبارك" و "بركات".

إلى كل عائلة زوجي "دليمي"

إلى بنات خالي "وسام" و "إيمان" و إلى صديقتي العزيزة "شبيلة" .

و إلى كل من ساندني في انجاز هذا العمل

المقدمـــة العـــامة

المقدمة العامة

عرف الإنسان منذ القديم الصناعة التي كانت عبارة عن حرف يدوية تقليدية تمارس في المنازل وتستعمل أدوات بسيطة قليلة الإتقان، صغيرة الحجم، ضعيفة الإنتاج وتعتمد في إدارتها على قوة الإنسان أو الحيوان.

لكن لم ينتصف القرن الثامن عشرا حتى كانت إنجلترا قد شهدت سلسلة من الاختراعات والتغيرات عرفت بالثورة الصناعية، مكنتها من الانتقال من الحرف اليدوية إلى الصناعة الحديثة، ومع مطلع القرن التاسع عشر، شهد العالم قفزة كبرى في الصناعة أحدثت انقلابات في شتى المجالات فظهرت منشآت صناعية ضخمة عملت على استخراج الثروات الباطنية واستغلالها في صناعات مختلفة ولم تقتصر آثار هذه الثورة على الميدان الصناعي فقط بل تعدت النشاط الفلاحي عن طريق تدعيمه بالآلات المختلفة المستخدمة في الحرث والبذر، وبالأسمدة التي زادت من مردودية الأراضي ، والقيمة الإنتاجية لها، مما جعل العالم يشهد إنتاجا فلاحيا متنوعا ووفيرا لم يشهده من قبل كما تأثرت وسائل النقل والاتصال والمنشآت القاعدية بالانجازات الصناعية التي عملت على تنويعها، وتحسينها، واستفاد العالم بذلك من شبكات طرق سريعة جديدة، بالإضافة إلى المطارات، الموانئ، السكك الحديدية التي سهلت للإنسان التنقل إلى أبعد الحدود وفي أقصر وقت، ولقد استفادت السياحة هي الأخرى عند قيام هذه الثورة الصناعية حيث جعلتها قطاعا بالغ الأهمية.

الثورة الصناعية و الآلة البخارية:

كانت بريطانيا اسبق دول العالم في تحقيق النهضة الصناعية فمنذ منتصف القرن 15 انطلقت الثورة التي أدت إلى تحسين المستوى المعيشي لسكان الأرياف،فتزايد إقبالهم على استعمال المعدات الزراعية المتطورة؛بالإضافة إلى ما حققته من مال من مستعمراتها حيث ظهرت المصارف التي شجعت

على بعث المشاريع الصناعية.

الثورة الرقمية:

إن العالم تجاوز الثورة الصناعية و انتقل إلى مرحلة جديدة،حيث السبل القديمة لتحقيق النمو السريع

لم تعد تعمل على الأقل لم تعد تعمل كما كانت في السابق.لم يعد التصنيع يفرز نفس الثمار،لان العالم مر بثورتين صناعيتين في أواخر القرن 18 ومنذ نهاية القرن 20 نعيش الثورة الرقمية.

الثورة الرقمية ستدفع بفئات إلى أعلى و أخرى إلى أسفل.لان أثرها لا يقتصر على الدول المتقدمة،إنما يمتد إلى **الاقتصادات الناشئة** ،فالغالبية الكاسحة من البشر الذين يعيشون على الأرض اليوم ستلمهم

تأثيرات هذه الثورة خلال العقدين القادمين و بصورة ابعد كثيرا من خيالنا[1]أما ظهرت التهيئة العمرانية في الدول الصناعية مع العقد الثاني من القرن الماضي ، غير أن تطبيقاتها تعود إلى ما قبل ذلك التاريخ ، وأخذت بشكل أساسي بعد الفوارق الجهوية ...

إشكالية البحث:

تعتبر الصناعة أهم العوامل المتحكمة في **ديناميكية إعادة تنظيم وتأهيل المجال** وكذلك إعادة هيكلة الجانب الاقتصادي والاجتماعي إلا أنه منذ 15 سنة الأخيرة عرفت الجزائر **تراجعا صناعيا** مس القطاع العام هذا الأخير كان نتيجة انخفاض وتيرة الإنتاج والإنتاجية مصحوبا بارتفاع معدلات البطالة أما الوضعية الحالية ومن خلال تحليل لتوزيع استثمارات القطاع الخاص برزت **ديناميكية صناعية ناشئة** وحديثة إيجابية ساهمت في تطوير **الإقليم** من جهة وفتح آفاق وتطورات جديدة للإقليم من جهة أخرى.

ولذلك تبادرت إلى أذهاننا جملة من التساؤلات أهمها:

ما هي التنمية الصناعية؟ ما هي علاقة الصناعات الناشئة والتهيئة؟ وما هي علاقة هذه الصناعات في التنمية؟ وهل تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي؟

وهل تعتبر الصناعات الناشئة نقطة تحول في قطاع الصناعية في إقليم الولاية وإستراتيجية التنمية؟

ما هي العلاقة بين الصناعات الناشئة ومتطلبات السوق المحلية الوطنية والعالمية؟

من هم الفاعلون؟ وفيما تتمثل أدوارهم ؟

ما هو دور الدولة وما مدى استجابة هذه الصناعات للمتطلبات المستقبلية؟

للإجابة هم كل هذه التساؤلات يمكن طرح فرضيات أهمها:

تطور وازدهار الإقليم مرتبط أساسا بالتنمية الاقتصادية هذه الأخيرة أساسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناعات ناشئة الفاعل الأساسي فيها القطاع الخاص؟.

ولضبط الإشكالية ومحاولة الرد على التساؤلات المطروحة فقد تم المرور بمراحل البحث التالية:

منهج البحث:

يشير مصطلح المنهج إلى جملة الإجراءات و الطرق التي يستخدمها الباحث في جمع البيانات و تصنيفها و تحليلها،إلا أننا في بحثنا هذا اعتمدنا على:

-المنهج الوصفي:من اجل فهم و قراءة الظاهرة التي نحن بصدد دراستها

-المنهج الكمي:عن طريق إبراز دور الصناعات الناشئة في التنمية المحلية و الإقليمية.

-منهج البحث الميداني:وفيه اعتمدنا على الطرق التالية:

*طريقة الاستمارة الميدانية عن طريق العينة العشوائية.

(1)-جمال أبو الحسن-مدونة شؤون الشرق الأوسط-مقالة منشورة على الموقع www.dotmsr.com

*طريقة التحقيق الميداني عن طريق الملاحظة المباشرة و غير المباشرة.

مؤشر التخصص(indice de spécialisation)

مرحلة البحث النظري:

بعد اختيار موضوع رسالة الماجستير، كان من الصعب علينا البدء بالعمل نظرا لكونه موضوع جديد بقسم التهيئة الإقليمية، الذي ارتأينا بجمع أكبر عدد ممكن من الكتب والأطروحات التي تخص موضوع الصناعات الناشئة والجغرافيا الاقتصادية وكل ماله علاقة بموضوع رسالة الماجستير، قمنا بالإطلاع عليها وقراءتها بشكل جيد وذلك من أجل فهم واستيعاب الفكرة الأساسية التي يدور حولها موضوع الدراسة.

مرحلة البحث الميداني:

حتى نستطيع التحقق من النتائج المرجوة من هذا البحث، انطلقنا في مرحلة جمع المعطيات الإحصائية للبحث هذا ومن بين أهم المصالح الإدارية.

- مديرية الصناعة لوالية قسنطينة.
- الديوان الوطني للإحصاء لولاية قسنطينة (ONS)
- الوحدات الصناعية العمومية والخاصة.

وقد وفرت هذه المصالح العمومية، أو الخاصة منها مجموعة من الوثائق الرسمية ذات الفائدة العلمية، التي وظفناها في البحث إلى أنها لم تكن كافية، مما جعلنا نقوم بمقابلات مع المسؤولين والمتعاملين الاقتصاديين.

مرحلة التحليل و المعالجة:بعد توزيع الاستمارة و جمعها كان لا بد من تفريغ محتواها للتمكن من التحليل و تأويل المعلومات إلى نتائج علميا يمكن الاستدلال بها.

لكن لم نتمكن من جمع المعطيات الضرورية لهذا البحث وذلك بسبب تماطل بعض الإدارات في الإمداد بالمعلومات وقد استكملت خطوات العمل الميداني بإجراء المعاينة الميدانية على مستوى الوحدات الصناعية العمومية والخاصة لولاية قسنطينة.

ولكي تأتي مرحلة الكتابة والتحليل تم الاعتماد على منهجين الوصفي والكمي لكل البيانات النظرية والمعطيات الإحصائية التي تحصلت عليها وترتيبها حسب الأهمية في جداول خاصة وفيها تم توظيفها إلى رسوم بيانية وخرائط حسب المقاربة المعتمدة.

وأخيرا يتم تحرير الموضوع بالاعتماد على تحليل وتفسير ومقارنة كل البيانات والمعطيات المتوفرة من رسوم بيانية وأشكال وخرائط.

الهدف من البحث:

التعرف على أهم الصناعات. و النشاطات الصناعية منها الناشئة وكيفية توزيعها عبر ولاية قسنطينة والوقوف عند أبعاد الصناعات كيف تؤثر وتتأثر هذه الصناعات في تنظيم وتهيئة المجال.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع لإجراء دراسة حوله بعد استشارة الأستاذ المشرف،وذلك لعدة أسباب أهمها اعتبار موضوع بحثنا موضوع الساعة بالإضافة إلى قلة الدراسات الأكاديمية لكي لانقول انعدامها كما أن اختيارنا لمجال الدراسة كان بدافع أن ولاية قسنطينة وزن اقتصادي والأهم من ذلك اعتبارها قطب صناعي بامتياز.

كما أن الاختيارات الليبرالية للبلاد والهادفة للانضمام إلى الشراكة الأجنبية والعولمة لها التأثير المباشر على الديناميكيات المحلية المؤدية إلى خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة وصناعات ناشئة.

الصعوبات التي واجهت البحث:

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء البحث قلة المصادر خاصة رسائل الماجيستير على مستوى مكتبة المعهد،و لم نتمكن من جمع المعطيات الضرورية لهذا البحث وذلك بسبب تماطل بعض الإدارات في الإمداد بالمعلومات خاصة و إننا أردنا تسليط الضوء في هذا البحث على الصناعة الصيدلانية باعتبارها صناعة عرفت تطورا و نموا بلغ 12بالمئة على مدار السنة في الثماني أعوام الأخيرة[2] لكن و للأسف لم نستطع توفير المعلومات و الوثائق اللازمة للبحث بسبب عدم استقبال مؤسسات الأدوية و الصناعات الصيدلانية لنا و رفضهم لتزويدنا بالوثائق و المعطيات التي تساعدنا في البحث

وقد استكملت خطوات العمل الميداني بإجراء المعاينة الميدانية على مستوى الوحدات الصناعية العمومية والخاصة لولاية قسنطينة.

خطة البحث:

حتى يتسنى لنا الإجابة على التساؤلات المطروحة الخاصة بالإشكالية توصلنا إلى معالجة موضوع الصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة واقع وآفاق و جاء هذا العمل في ثلاثة أبواب، في الباب الأول قمنا بمعالجة الصناعة والصناعات الناشئة، مفاهيم عامة لمحة تاريخية وتحليل للوضع و يحتوي ثلاثة فصول، مفاهيم حول الصناعة ويتناول أهم المفاهيم التي يتضمنها البحث حول الصناعة وعن وضعية هذه الصناعات عبر الفترات الزمنية في الجزائر عموما ومجال الدراسة خصوصا،الصناعة والصناعات الناشئة والتهيئة مفاهيم عامة وشرح للمفردات والمصطلحات بالإضافة إلى تطور هذه الصناعات ومحاولة ربط العلاقة بين الصناعات وتهيئة المجال والتنمية ثم الصناعة والصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة أما **الباب الثاني** بعنوان الوضعية الحالية للصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة يحتوي ثلاثة

---

(2)-www.elfadjr.com

فصول تطرقنا فيها إلى إحصاء للوحدات العمومية و الخاصة بالولاية (التوزيع، الحجم المنتوج)،الصناعات الناشئة منذ سنة 2000ثم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين جاء **الباب الثالث** تم التطرق فيه إلى آفاق الصناعات الناشئة والاستفادة من التجارب الدولية يحتوي فصلين تم فيهما التطرق إلى الصناعات الناشئة واقع وآفاق ثم الصناعات الناشئة و التنمية المستدامة.

الباب الأول

الصناعة و

الصناعات الناشئة،

لمحة تاريخية

ومفاهيم عامة

مقدمة:

تمثل الصناعة إحدى الأسس الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجال لأن قطاع الصناعة يؤدي إلى تنشيط مختلف القطاعات وخاصة في تنظيم المجال.

ولقد حاولنا في الباب الأول أن نشرح أهم المفاهيم العامة حول الصناعة، الصناعات الناشئة نشأتها، تطورها، المراحل الزمنية التي تعاقبت عليها الصناعات وقد قمت بشرح هذا كله من خلال تقسيم الباب إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول ركزنا على المفاهيم العامة حول الصناعة ونبذة تاريخية عن الصناعة والصناعات عموما ومجال الدراسة خصوصا بينما في الفصل الثاني بالصناعات الناشئة والتهيئة ثم تطرقنا أما في الفصل الثالث للصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة أي مجال الدراسة كمدخل للدراسة.

تمهيد:لطالما عرف الإنسان البدائي الصناعة بشكل تقليدي ظهر، من خلال الحرف التقليدية التي كان يمارسها في مأواه فاستعمل أدوات بسيطة لتلبية احتياجاته الأساسية ولقد حاولنا في هذا الفصل أن نشرح أهم المفاهيم وتوضيح تاريخ الصناعات وتطورها عبر المراحل الزمنية وقد قسمنا الفصل الأول إلى محاور فالمحور الأول شرحنا فيه المفاهيم العامة حول الصناعة، الصناعات و أهم النظريات،أما المحور الثاني أبرزنافيه الجانب التشريعي للصناعة في الجزائر و في المحور الثالث حاولنا إيضاح ماهية الجغرافيا الصناعية و مناهج البحث فيها.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة

1- نبذة تاريخية عن الصناعة:

ظهر أول شكل مبسط للصناعة منذ أكثر من مليون سنة عندما أدرك الإنسان أن الصخور واسعة الانتشار على سطح الأرض تتسم بالصلابة ويمكن تشكيلها لذلك استغلها في إنتاج أداة حجرية مبسطة، وكانت هذه نقطة البداية لانتشار صناعة الأدوات الحجرية التي تلاها صناعة الأدوات العظيمة بعد أن، أدرك الإنسان أهمية العظام ودورها في إنتاج بعض الأدوات الدقيقة التي لا تصلح لها الأحجار، عرفت هذه المرحلة الحضارية التي شهدت أول وأبسط أشكال الصناعة بالعصر الحجري القديم.

وبدأ الإنسان بعد ذلك بصناعة أدواته المختلفة التي كانت تعتمد على مهاراته اليدوية وقوة الحيوان في بعض المراحل بصورة أساسية، إلى جانب إعداد ملابسه وطعامه ومسكنه وذلك في إطار محدود للغاية لا يتجاوز الأسرة، ومعنى ذلك أن الصناعة في أولى مراحلها كانت تهدف إلى توفير الحاجيات الشخصية الأساسية للإنسان.

وكانت الثورة الصناعية التي بدأت في بريطانيا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر نقطة انطلاق هائلة للصناعة أسهمت في ابتكار أساليب حديثة للعمل الصناعي لا تعتمد على المهارة الفردية قدر اعتمادها على الطرق الآلية بالإضافة إلى تقسيم العمل في الصناعة وانتشار مبدأ التخصص، لذا اتسمت الصناعة بالحجم الكبير، أي اتساع إطار النشاط الصناعي عنه في العصور القديمة، وانعكس التطور البشري واتساع دائرة المعرفة الإنسانية وتعدد إنجازاتها طوال مراحل التاريخ وهي 3 مراحل :

- **المرحلة القديمة:**

بدأت منذ أن استغل الإنسان الأحجار في إنتاج الأدوات وحتى قيام الثورة الصناعية واتسمت هذه الصناعة بالبساطة انحصرت أساسا في ملبس الإنسان، متطلبات الطعام والسكن لذلك مفهوم الصناعة في هذه المرحلة تمثل في استغلال بعض الخدمات المجودة في البيئة الطبيعية لصالح الإنسان بتغييرها إلى أشكال جديدة تتفق واحتياجات الإنسان ومتطلباته المختلفة.

- **مرحلة الثورة الصناعية:**

بدأت مع قيام الثورة الصناعية ابتداءا من القرن الثامن عشر شهدت هذه المرحلة تغيرا جذريا في طبيعة الصناعة وأساليبها وإطاراها ومنتجاتها وأنماط توزيعها هنا ظهر مبدأ **التخصص فيالصناعة** لذلك اتسع حجم المنشآت الصناعية وظهرت المستعمرات الصناعية.

- **المرحلة الحديثة:**

تمتد من منتصف القرن العشرين حتى الوقت الحاضر وهي مرحلة قطعت خلالها الصناعة شوطا طويلا في مجال التطوير والتحديث رغم قصرها زمنيا، لتزايد معرفة الإنسان وتعدد ابتكاراته التي انعكست على الصناعة حيث استخدمت فيها العقول الالكترونية والتكنولوجيا المتقدمة التي أسهمت بدورها في تطوير المنتجات الصناعية كما وكيفا، وشهدت هذه المرحلة متغيرات سريعة أهمها:

- تداخل النشاط الصناعي على المستوى العالمي.
- **التخصص الإنتاجي للأقاليم.**
- تطور هائل في وسائل النقل التي تخدم الصناعة.
- اختيار المواقع المناسبة للصناعة[3]

2–مفهوم الصناعة:

2–1 تعريف الصناعة حسب قاموس لاروس: (Larousse)

هي مجموعة النشاطات الاقتصادية التي تنتج مواد مختلفة وهي أصناف الصناعة الحيوية.

هي مجموعة النشاطات الصناعية الخاصة بالمجال البيوتقني.

الصناعة البيئية: هي مجموعة النشاطات الصناعية التي تقلل من التلوث والمشكلات البيئية.

الصناعة الفلاحية: هي مجموعة الشركات الصناعية التي تنتج مواد فلاحية كالأسرة والعتاد الفلاحي .

2–2 الصناعة حسب الأكاديمية العالمية للعلوم التجارية:

هي مجموعة النشاطات الاقتصادية لغرض معين من جهة استغلال الثروات المنجمية الباطنية ومصادر الطاقة، ومن جهة أخرى تحويل المواد الأولوية إلى منتوجات وهي تقسم إلى :

أ– **صناعة ثقيلة** : تحويل أولي للموارد الطاقوية.

ب–**صناعة خفيفة:** تحويل لما أنتجته الصناعة الثقيلة.

ج– صناعة تحويلية: صنع مواد ابتدءا من منتوجات الصناعة الخفيفة مثل (الصناعة الالكترونية، الصناعة الميكانيكية).

---

(3)–**يوسف فكري شاهين–الجغرافيا الاقتصادية و السياسية و مكونات الحضارة الإنسانية–دار الكتاب الحديث–الطبعة 2،2009،ص301–328.**

د– الصناعة الغذائية: تحويل للموارد الزراعية والبحرية عن طريق وسائل صناعية للإنتاج مواد غذائية.

المحور الثاني:الجانب التشريعي و الصناعة في الجزائر

الصناعة في الجزائر

مرحلة ما قبل الاستقلال:

منذ أن فرض الاستعمار الفرنسي سيطرته على الجزائر واعتبرها جزءا من التراب الفرنسي أصبحت الجزائر تسير من قبل الإدارة الفرنسية من باريس، خلال سنوات الاحتلال الطويلة دمر الاستعمار الجزائر اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا فتعرضت البلاد للنهب، كما تعرض المجتمع الجزائري للفقر والأمية وبعد استقلال الجزائر ورث الجزائريون كل مظاهر التخلف، الاقتصاد مخرب، نسبة الأمية مرتفعة كل هذه الظروف أوجبت على الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال تطوير البلاد واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا لبناء دولة جزائرية عصرية.

مرحلة ما بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال مباشرة تميزت هذه المرحلة بتطبيق الأسلوب الاشتراكي كنظام أساسي متمثل في صناعة تكاملية لتحقيق تنمية شاملة وكانت المبادئ الاقتصادية التي تتبناها برنامج طرابلس لجوان 1962 التركيز على الصناعة المصنعة وحفظ الاعتماد على الاستثمار الأجنبي ويقوم هذا البرنامج أساس على التخطيط المركزي للاقتصاد من خلال المخططات التنموية، والمخطط الثلاثي الأول والمخطط الرباعي الأول والثاني ابتداءا من قطاع المناجم 1966، قطاع البنوك 1967 والمحروقات 1971حيث صدر الميثاق للتنمية الاقتصادية الوطنية فالتصنيع في تصور الميثاق مؤسسة سياسة، عازمة على إقامة علاقة إنتاج اجتماعية تأخذ على عاتقها العديد وهدفت هذه السياسة إلى إقامة صناعة متكاملة والتركيز على الصناعات المصنعة من أجل وقت تصدير المواد الأولية على شكل خدمات وتحويلها في الجزائر بإنشاء شبكة من المصانع عبر التراب الوطني وتوجيه المنتجات الوطنية إلى السوق الداخلية والبحث عن أسواق خارجية تصدر إليها الفائض من تلك المنتجات بإقامة تكامل صناعة من آلات، جرارات ومعدات فلاحية وفي هذا الإطار اتجهت العشرية 1967 إلى 1977 مطلبين أساسيين هما:

المطلب الأول:

استرجاع الثروات الوطنية واستغلالها من خلال عمليات تأميم شملت المناجم في عام 1966 مكنت من إعادة تنظيم القاعدة الصناعة عام 1967 بتأميم المشاريع الأجنبية التي كانت في القطاعات الصناعية الأساسية وأسست شركات وطنية أسندت لها مهام تجسيد سياسة التصنيع وقد اختتمت سلسلة الصناعات البترولية والغازية في 1971 بتأميمها البترول وأنابيب الغاز عبر الصحراء التي تربط مصادرها من الإنتاج بالموانئ الساحلية.

المطلب الثاني:

يتمثل في إقامة صناعة ثقيلة أو ما يسمى بالصناعة المصنعة لان هذه الصناعة تشكل أساس التحرر من التبعية الاقتصادية للخارج وخصصت هذه الصناعة اعتمادات مالية هامة في المخططات الإنمائية الثلاثة:

المخطط الثلاثي (1967 – 1969) المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973) المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977).

المخطط الثلاثي الأول: أظهرت أدلة كثيرة تأكد تسجيل على مستوى عالي من الأداء في حقل الاستثمارات لذلك جعل بالإمكان أن يأتي تنفيذ الخطة الرباعية أفضل من تنفيذ سابقتها بالنسبةإلى الاستثمارات و أحجامها.

سياسة التصنيع في السبعينات:

الخطة الرباعية الأولى: (1970 – 1973) تغيير أوضاع النفط الداخلية عن طريق تدابير التأميم والتوسيع.

الخطة الرباعية الثانية (1974 – 1977)

برامج كبرى للاستثمارات في جميع القطاعات لتسريع التنمية وزيادة برامج الرفاه الاجتماعي لتجاوز أزمة 1974.

الفترة 1978 – 1979: تتميز بإنهاء إنجاز عمليات ترميم وإصلاح هامة في جميع المناجم جبل العنق للفوسفات ومنجم الفحم بمزاريق ببشار[4].

أزمة الثمانينات:

جاءت عشرين الثمانينات مع انطلاق المخطط الخماسي الأول معلنة بداية الإصلاحات الجذريةفقد كانت المؤسسة الصناعية مستهدفة لعملية إصلاح شامل نظرا لكون النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي قامت بها بالجزائر خلال السبعينات لم تكن في مستوى الطموحات و بداية الإصلاحات كانت بإصدار المرسوم رقم 80–242 بتاريخ 1980/10/14 خاص بإعادة هيكلة المؤسسة العمومية، إذ في نهاية لسنة 1983 حققت بتجزئته نحو 100 مؤسسة عمومية تضم 314 من النشاط الاقتصادي إلى 500 مؤسسة جديدة تقريبا وقد كانت الغاية من سياسة إعادة الهيكلة آنذاك هي:

إدخال المرونة بالسعي إلى تخصيص المؤسسات، والفصل بين مهام الإنتاج والتوزيع وتقليص اعتماد اللامركزية قصد النهوض بالاقتصاد المحلي الجهوي وهذا ما جسده إقامة مقر للشركات في مختلف أنحاء الوطن.

---

(4) –www.iefpedia.com

ولقد كان للأزمة البترولية المعاكسة سنة 1986 تأثير بالغ الأهمية على الاقتصاد الوطني تلتها مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت التجسيد في نهاية 1987 بإصدار قانون 19/87 المتعلق بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي الذي عانى الإهمال في المخططات التنموية السابقة.

كما تم إصدار القوانين المتعلقة بالاستقلالية العمومية، كنمط جديد لتنظيم القطاع الاقتصادي في الجزائر حيث منحت جميع المؤسسات العمومية من الوجهتين القانونية والتشغيلية يمكن القول

أن الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجت في الجزائر منذ مطلع الثمانينات فمثلا سياسة إعادة الهيكلة المتعلقة بالمؤسسات العمومية لم ترقى إلى مستوى الأهداف المنتظرة لهذه المؤسسات (1984 – 1987) حيث بلغ العجز المالي ما بين الفترة 125 مليار ديار كما أن أسعار النفط انخفضت سنة 1986.

وبفعل الاختلالات الكبيرة التي بدأ يعرفها الاقتصاد الوطني، كان يجب إيجاد البديل للسياسة المنتهجة قصد تحويل من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق[5].

– التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق:

نظرا للظروف التي عايشتها الجزائر أثناء تبنيها للنظام الاشتراكي وما أدته من تصدعات في الاقتصاد، كان على الجزائر تغيير نظامها الاقتصادي إلى الأحسن وقد رافق هذا التحسن قيام الجزائر بجملة من الإصلاحات الاقتصادية ومن دوافع هذا التحول:

أ– تعد الفترة الثانية من عشرية الثمانينيات بداية انعطاف عنيف لظروف الجزائر الاقتصادية وبين الانخفاض المستمر لسعر البترول وقيمة البترول في منتصف هذه العشرية عن وجود اختلالاتهيكلية في الاقتصاد الوطني أدت إلى إجراء إصلاحات اقتصادية .

ب–ارتفاع معدل التضخم.

ج– ركود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته وكنتيجة لهذا انخفض حجم الاستثمارات فإنه أصبح من الصعب تلبية طلبات التشغيل فارتفعت معدلات البطالة.

د– المديونية

هـ– انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينات:

في سنة 1990 أصدرت الدولة قانون 10/90 الخاص بالقرض والنقد وبموجبه أنشئ

مجلس النقد والقرض الذي يعتبر مجلس إدارة البنك فمن خلال هذا القانون أدركت الدولة أن السير الأفضل للتنمية والنهوض باقتصادها هو الانتقال إلى تحرير الاقتصاد الوطني بإتباع سياسة السوق الحرة ومن المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق.

و– الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: يقصد بها في الفكر الرأسمالي حق الفرد فامتلاك وسائل

(5)– www.iefpedia.com.ibid

الإنتاج المملوكة بالشكل الذي يتحقق مع مصلحتها الشخصية على هذا الأساس يقوم اقتصاد السوق بتنظيم الملكية الخاصة وحمايتها بالرغم من التغيرات الأساسية والمؤسسية التي مست القطاع المالي في الجزائر خاصة بعد إصدار قانون القرض والنقد إلا أنه ظل مثقلا من عام 1994 بالشركة الموازنة عن عدة عقود من الإدارة الاقتصادية للحكومة خاصة الضوابط على أسعار الفائدة عند مستويات أقل من مستويات السوق وقد تم اتخاذ جملة من القرارت الإصلاحية أهمها:

- تحرير أسعار الفائدة.
- إعادة هيكلة البنوك وتأسيس بونك جديدة وفتح رؤوس أموال البنوك الحكومية.
- الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية.

خوصصة المؤسسات العمومية، بموجب الأمر 22/95 المؤرخ في 26 أوت 1995 لكن هذا القانون كان له بعض الجوانب السلبية فبالنسبة للعمال فالخوصصة تعني إحالتهم على البطالة بالإضافة إلى العجز المالي للمؤسسات العمومية فالمستمر لا يملك الشجاعة لشراء مؤسسة مفلسة، كما أن مشكل العقار ونقص التحفيز للمستثمرين، فأغلب المؤسسات الاقتصادية من هذا الشكل، ولهذا نزاعات حول العقار منع المصالح المختصة، كما أنه نقص التحفيز للاستثمار يجعل المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب مترددين في شراء المؤسسات المواد وخوصصتها.

إلا أن الأمر 01–04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وخوصصتها جاء بأهم التدابير لتنظيم القطاع العمومي الاقتصادي.

بالرغم من النتائج الايجابية التي تم تحقيقها خاصة انتقال الجزائر من وضعية العجز عن تسديد ديونها سنة 1994 إلى وضعية تتمتع فيها بتراكم معتبر لاحتياطات النقد الأجنبي إلا أن الصناعة لم تعرف الإنعاش الذي كان من المنتظر تحقيقه كما أنه مرتبط بسعر برميل النفط في الأسواق العالمية فتحسنت الوضعية المالية للجزائر وكذا استعادة التوازنات الكلية كان مرده أسعار النفط في سنتي 200 – 2001[6].

- **الصناعة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية:**

راهنت الجزائر منذ الاستقلال على الصناعة كمحرك للتنمية يشجع بالدرجة الأولى على استحداث **أقطاب صناعية** هامة لتسريع وتيرة اكتساب التكنولوجيا وترسيخها في الاقتصاد العالمي.

وخلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2008 تمتت خوصصة مجموع 458 مؤسسة عمومية اقتصادية من بينها 85 مؤسسة تم فتح رأسمالها للمؤسسات الخاصة والأجنبية.

حسب عدد من الخبراء فإن القطاع الصناعي العام قد كلف أكثر من 36 مليار دولار من الدعم خلال الفترة 1991 – 2005 إلا أنه تم تسجيل انتعاش في النشاط سنة 2008 وبقيت الصناعة العمومية

(6)–www.eddirasa.com/forum/t6770

والخاصة على حد سواء تعاني من انكماش حاد على الرغم من الدعم المالي المتتالي الذي قدمته الدولة (التكفل برواتب عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية).

وحسب وزارة الصناعة فإن الجزائر قد كرست بالفعل أكثر من 1100 مليار دج لإعادة هيكلة وبعث القطاع الصناعي العام وطبقت العديد من البرامج التأهيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام في نهاية المخطط الخماسي (2009 – 2014)وفي إطار هذه الإستراتيجية تتولى الدولة بعث الورشات الاقتصادية الكبرى من خلال مشاركتها من الآن فصاعدا وبشكل "مرن" في اختيار الفروع الصناعية الواجب ترقيتها وهو إجراء يمليه الظرف الاقتصادي العالمي الذي أصبحت الدولة تلعب فيه دورا هاما.

وحسب توجيهات الحكومة فإن التنمية الصناعية أضحت تقوم على فروع النشاطات ذات قدرة نمو عالية على غرار الكيمياء، البتر وكيمياء والصناعات الكهربائية، الحديد والصلب والتعدين والصناعة الغذائية وفي الأخير الصناعة التحويلية التي تشهد منافسة أجنبية حادة.

كما يقوم البرنامج الوطني على إعادة بعث القطاع العمومي بسبب تباطؤ الاستثمار في القطاع العام ونقص التزام المتعاملين الخواص في كبرى المشاريع التي تميزها عودة بطيئة إلى الاستثمار، ومن ثم فإن الحكومة تريد استغلال تمركز المؤسسات العمومية في القطاعات التي تعتمد بالدرجة الأولى على رؤوس الأموال من خلال إيلاء أهمية قصوى لدور تسيير المؤسسة العمومية من خلال ربط استقلالية تسيرها. بمطلب النجاعة الاقتصادية ولهذا يقوم البرنامج على شراكات إستراتيجية مع مجموعات دولية كبيرة واستثمارات مباشرة أهم ومدمجة بشكل أمثل في الاقتصاد الوطني كما تهدف السياسة الوطنية من جهة أخرى إلى ترقية **المؤسسات الناشئة** (المؤسسات الصغيرة ذات قدرة نمو عالية في قطاعات واحدة.

وعلاوة على استحداث هذه الأقطاب الصناعية المختصة تقوم الإستراتيجية الصناعية الوطنية على تخفيض عدد المناطق الصناعية حسب مميزاتها والمميزات الاقتصادية المحلية[7].

المحور الثالث: ماهية جغرافيا الصناعة

3–1– ماهية جغرافيا الصناعة

تنقسم الجغرافيا إلى فرعين رئيسيين هما: الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية وإن كل فرع منها ينقسم إلى فروع أدق وتشكل الجغرافيا الاقتصادية الفرع الأول من فروع الجغرافيا البشرية وتعني الجغرافيا الاقتصادية بأنها الفرع من الجغرافيا البشرية الذي يعني بدراسة النشاط الإنساني في كفاحه من أجل العيش ومحاولة تفسير أسباب اختلاف هذا النشاط من إقليم إلى آخر أو بتعبير آخر دراسة مظاهر الجهد البشري من أجل البقاء متمثلة في عمليات الإنتاج، التوزيع والتسويق والاستهلاك في إطارها المكاني أو

(7)–**Ahmed Bouyaakoub–régulation économique en Algerie,entreprise,marche,erat–cread–1990**

دراسة الأرض والنشاط الاقتصادي للإنسان والحقيقة أن التعاريف الواردة أعلاه تمثل وجهة النظر الحديثة الجغرافية الاقتصادية وهذا يشير إلى أن مفهوم هذا الفرع الجغرافيا لم يكن يعني ما يعنيه اليوم فقد مر بمراحل عديدة خلال سنوات سلم تطوره شأنه في ذلك شأن علم الجغرافيا[8].

ولما كان النشاط الاقتصادي المعاصر يتسم بتنوعه وتعقده في آن واحد فلا بأس تتنوع وتستدق التخصصات المختلفة التي تعالج مشكلات هذه النشاطات.ويقف النشاط الناعي بالمرتبة الأولى للنشاط الاقتصادي هذا النشاط الذي يتسم بسرعة تطوره ولارتفاع قدرته في تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي، فجغرافيا الصناعة إذن هي ذلك الفرع من الجغرافيا الاقتصادية الذي يهتم بقسم بدراسة النشاط الصناعي كونه ظاهرة ناجمة عن تفاعل الإنسان مع ظواهر سطح الأرض الأخرى على أنه ينبغي أن يؤكد إن اهتمامات الجغرافي تظل محصورة في إطار منهجه الجغرافي العام، منهج التوزيع والتحليل والتركيب لأية ظاهرة وهي محور دراسة على أن ذلك لا يعني إغفال المشكلات الرئيسية التي تجابه جوانب النشاط الصناعي المدروس، طالما تقع هذه المشكلات في محورين رئيسيين هما: مشكلات ناجمة عن ضوابط طبيعية ومشكلات ناجمة عن عوامل بشرية فاهتمام الجغرافي ينبغي أن يمثل نقطة الارتباط أو همزة الوصل بين مجموعتي المشكلات التي تعترض النشاط موضوع الدراسة، وإذا كان الأمر كذلك فإن دراسة المواقع الصناعية ومشكلات التركيز الصناعي والتخصص الصناعي والبعثرة (التشتت الصناعي) وتخطيط الأنماط الإقليمية للنشاط الصناعي.

ويعد الألمان الرواد الأوائل في مجالات النشاط الصناعي في الإطار المكاني وفعلا فإن هناك، إجماع على أنه إذا ما ذكر **التوطن الصناعي** أو المواقع الصناعية أو الصناعة في إطار المكان لابد من أن تذكر أعلام **كالفريد فيبروإدجار هوفروأوجست لوش** وغيرهم [9].

تم تلي ذلك اعتماد دراسات عديدة في العديد من دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي.

3–2 الصناعة و التنمية الإقليمية:

إن التباين المجالي في مستويات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و العمرانية تعد ظاهرة سائدة في الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة بسبب تركز معظم الأنشطة في مناطق معينة و قلتها في الأقاليم الأخرى مما أدى ذلك إلى بروز مشكلة التباين الحاد بين المناطق الأكثر تطورا و الأخرى الأقل تطورا فالنشاط الصناعي يميل إلى التركز في أقاليم محددة استجابة لعامل الربحية الاقتصادية و توفير

(8)– أ. د محمد أزهر السماك: الموارد الاقتصادية –وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– بغداد– 1983 ص 26/24.

(9)–أحمد حبيب رسول: مبادئ جغرافية الصناعة/ بغداد / 1981 ص 19 – 22.

اكبر قدر من الأرباح للمستثمر تتحقق فغالبا في الموقع الذي تتوفر فيه مدخلات الإنتاج يصبح جاذبا لكثير من المشاريع الصناعية .[10]

أما التنمية الإقليمية فلا تعني بعثرة الأنشطة الصناعية بل خلق مناطق جديدة لتلك الأنشطة في أقاليم تعاني من قلتها و ضعف إسهامها في مجمل الأنشطة الاقتصادية و الخدمية،و إن إتباع تنمية إقليمية فاعلة تمكن من تطوير الإقليم و تقليل التباين المجالي للتنمية بين الأقاليم عن طريق إيقاف الهجرة و كذلك الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة و الكامنة في الإقليم و إقامة نشاطات اقتصادية فاعلة بفضل إنشاء البنى التحتية و التي تعبر عن جانب من جوانب هامة في الكفاءة أي كفاءة الحيز المجالي و قدراتها على جذب الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية.[11]

إن وضع أهداف معينة للتنمية الإقليمية يعتمد بصورة رئيسية على طبيعة النظام الاقتصادي و الموارد المتوفرة و حجم مشاكل التنمية المجالية للإقليم،لذلك نجد اختلاف للسياسات المتبعة للتنمية الإقليمية.[12]

إن التنمية الإقليمية لا تعني بعثرة الأنشطة الصناعية القائمة،بل تعني خلق مناطق جديدة لتلك الأنشطة في أقاليم تعاني من ضعف الأنشطة الاقتصادية و الصناعية خاصة[13] .

3-3 مناهج البحث في جغرافية الصناعة والمعايير المستخدمة في دراستها

جغرافية الصناعة فرع من فروع الجغرافيا فهي تلتزم بالمنهج الجغرافي العام، التوزيع والتحليل والتركيب أي توزيع الظاهرة على مستوى أصغر وحدة مكانية ثم تبدأ بتحليل وتباين هذا التوزيع في محاولة لإيجاد أنماط إقليمية توزيعية تعين في تكوين الصورة العامة للإقليم أو المنطقة الصناعية.

ولكن المنهج الجغرافي العام لا يعفي جغرافيا الصناعة من خصوصيتها لذلك نجد أن هناك منهجا خاصا، وهو في حقيقته تفصيل لبعض جوانب المنهج الجغرافي العام.

وهذا المنهج يتمثل في مسارين رئيسيين متممين لبعضهما:

---

(10)-د.عباس عبيد حمادي،التباين الإقليمي للنمو الصناعي(بحث في تحديد بعض المفاهيم النظرية)، مجلة البحوث الجغرافية،جامعة الكوفة،الطبعة1،العدد الرابع،2002،ص288

(11)– نبيل شمعون يوسف ياقو،اقتصاديات حجم المدينة أساس للسياسة الإقليمية في التوازن المكاني لهيكل المستوطنات الحضرية،رسالةماجستير،مركز التخطيط الحضري والإقليمي،جامعة بغداد،1990،(غير منشورة) ص39

(12)–حبيب محمد فرحان،سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط مساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية،رسالة ماجستير،مركز التخطيط الحضري والإقليمي،جامعة بغداد،1990،(غير منشوره)، ص2

(13)-محمد جوادعباس شبع،الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية،في محافظة النجف،رسالةماجيستير،كليةالآداب،جامعة الكوفة،2007،ص31–35.

3–2–1 تحليل عوامل التوطن تحليلا جغرافيا مقارنا (المواد الخام / السوق / الطاقة / العمالة / رأس المال... الخ).

3–2–2: تحليل مقومات الموضع لكل وحدة صناعية (المكان / اتجاه الرياح / تصريف الفضلات والتلوث).

3–3– المعايير المستخدمة بجغرافية الصناعة:

تستخدم في دراسة جغرافيا الصناعة معايير متعددة منها:

عدد المصانع (الوحدات) / عدد العمال/ قيمة الإنتاج / قيمة الخامات / القيمة المضافة رأس المال المستمر / كمية المواد الخام/ تكلفة العمل/ تكلفة النقل/ ...الخ.

وفيما يأتي دراسة لأهم هذه المعايير وأكثرها شيوعا في الاستخدام.

عدد المصانع:

يعد هذا المعيار أسهل وأبسط معيار لقياس الكم الصناعي في أية منطقة كما أنه أقل سرية (وتسمحها) وتسمح السلطات في دول العالم قاطبة باستثناء بعض الدول النامية بنشر بياناته على أصغر مستوى إداري عندها، إلا أن الملاحظ أن مجرد عد المصانع ليس بذي أهمية كبرى في إعطاء صورة واقعية عن الكم الصناعي وتركيبة بالمنطقة والعوامل الاقتصادية والفنية لذلك فيجب ربط معيار عدد المصانع بمعايير أخرى.

عدد العمال:

ويعد هذا المعيار الأكثر شيوعا لقياس الكم الصناعي بالمنطقة، ويهتم به المخططون من رجال الإدارة الصناعية والباحثين في مجال الأسواق وتعد البيانات الخاصة بحجم العمالة من البيانات المسموح بنشرها في غالبية العالم إلا أن أهم ما يؤخذ على هذا المؤشر القدرة الإنتاجية، فهو غير ملائم القياس حتى الصناعة الواحدة ذات الكفاءات المتفاوتة بالمناطق المختلفة ناهيك عن مشكلات العمالة، التلوث الصناعي وموسمية العمل وما إلى ذلك من الأمور.

القيمة:

من المفيد نعرف القيمة المضافة: تعبير اقتصادي يعني الفرق بين قيمة المدخلات وقيمة المخرجات (المدخلات تمثل في المواد الخام والوقود وغيرها) وتعد القيمة المضافة

من أفضل عناصر معيار القيمة لقياس الكم الصناعي في أي منطقة لأنها تتضمن كل عناصر مستلزمات الإنتاج، تأتي أهميتها باعتبارها معيار لقياس الكم الصناعي، في أي منطقة لأنها تتضمن كل عناصر مستلزمات الإنتاج، تأتي أهميتها باعتبارها معيار لقياس الكم الصناعي حيث تتجنب التكرار الذي يحدث عن الاعتماد على استخدام قيمة المنتجات، ومن ثم تعطي صورة غير حقيقية عنه في أي جهة وتوضح القيمة المضافة للصناعات المختلفة الأهمية الاقتصادية النسبية لها مختلف جهات الدولة كما أن هذا المعيار ذو طبيعة اقتصادية أكثر من العمالة وتعكس القيمة المضافة إنتاجية العمل ورأس المال.

ويعبر البعض عن القيمة المضافة = عدد عمال الإنتاج × إنتاجية العامل.

رأس المال المستثمر:

هو مجموع قيم الموجودات من مباني ومعدات وأرض وخامات ومنتجات جاهزة وسيولة نقدية وهو من أفضل المعايير التي تعطي صورة واضحة، ويعاب على هذا المعيار في قياس الكم الصناعي أن المصنع قد يكون عالي الميكنة لكنه يتعطل أو يعمل بأقل من طاقته الإنتاجية وينطبق هذا على كثير من الدول المتخلفة، ومن ثم تصبح صورة الكم الصناعي على عكس حقيقتها.

قياس إنتاجية رأس المال:

أي نسبة ما يحققه رأس المال المستثمر في صناعة معينة من الفائض الصناعي على القيمة المضافة.

قياس إنتاجية العمل:

أي قياس نصيب العامل من الإنتاج في فترة زمنية.

نظرية فيبر للتوطن الصناعي:

Alfred Weber الفريد فيبر:

اقتصادي ألماني ألف كتابه نظرية **توطن الصناعات** عام 1909، وترجم إلى اللغة الإنجليزيةسنة 1929. وأصبح مرجعاً لدراسة **التوطن** بتزايد أهمية الصناعة في تكوينالتجمعات البشرية الجديدة ويهدف **فيبر** في هذا الكتاب إلى شرح **توطن النشاط الصناعي.**

$$\text{إنتاجية العامل} = \frac{\text{قيمة الإنتاج في صناعة معينة في فترة معينة في منطقة ما}}{\text{عدد العاملين في الصناعة}}$$

$$\text{قياس إنتاجية الصناعات} = \frac{\text{رأس المال المستثمر في الصناعة}}{\text{عدد العاملين فيها}}$$

$$\text{قياس نسبة العمال للصناعة للسكان} = \frac{\text{عدد عمال الصناعة في المنطقة}}{\text{جملة السكان في المنطقة}} \times 100.$$

$$\text{قياس جملة الصناعة لجملة العمالة} = \frac{\text{عدد عمال الصناعة في المنطقة}}{\text{جملة السكان في المنطقة}} \times 100$$

على**ضوء ثلاث متغيرات اقتصادية** هي **تكاليف النقل، وتكاليف العمل والوفرة الناجمة عن التركز الصناعي،** وأسس شرحه على إيجاد أدنى تكلفة لتوطن الإنتاج الصناعي.

ملخص النظرية

يفترض ألفريد فيبر 4 أماكن لإقامة الصناعات وتوطنها:

- يقام المصنع بجوار تواجد المواد الخام (مثل مصانع السكربجانب أمان زراعة قصب السكر).
- يقام المصنع بجوار سكن الأيدي العاملة المختصة (مثل مصانع الأثاث التي تتواجد في قام المصنع بجوار الأسواق التي بها كثافة سكانية عالية لكي يقدموا على شراء المنتجات (مثل المخابز التي يتم إقامتها وسط الكتل السكنية).
- يقام المصنع على هوامش المدن الجديدة، خصوصاً إذا وجدت المواصلات لنقل العمال المهرة المختصين إلى تلك المصانع في المدن الجديدة.

ولحل مشكلة نقل الأيدي العاملة الماهرة إلى المدن الجديدة يجب الآتي:

$$\text{قياس نصيب العامل من القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة للصناعة في منطقة ما}}{\text{عدد السكان في المنطقة}} \times 100$$

القيمة المضافة للصناعة في منطقة ما

قياس نصيب الفرد من القيمة المضافة = ـــــــــــــــــ × 100

عدد السكان في المنطقة

نصيب المنطقة من القيمة المضافة

قياس نصيب كل منطقة من القيمة المضافة = ـــــــــــــــــ× 100

جملة القيمة المضافة للدولة

يفضل أن يمتلك كل مصنع عدد من الحافلات الخاصة التي تكفي العاملين من خارج المدينة الجديدة لتسهل النقل من وإلى المصنع.

ولحل مشكلة نقل الأيدي العاملة الماهرة إلى المدن الجديدة يجب الآتي:

- أو من الممكن توفير وحدات سكنيّة خاصة للعاملين بالمصنع، أي توفير المأوى اللازم لهمولأسرهم بالقرب من المصنع.

أسس فيبر تحليله على هذه الافتراضات الصريحة السابقة، كما تضمن عمله افتراضات أخرى:

- سهول ذات موارد طبيعية غير متكافئة في توزيعها على سطحه، وتوجد المواد الخام والفحموالماءفي مواقع لها مقوماتها الطبيعية.
- معرفة حجم ومواقع مراكز استهلاك المنتجات الصناعية على السهل.
- توجد عدة مواقع ثابتة، تتركز فيها العمالة، وتتطلب معدلات أجور مرتفعة، والعمل ثابت وغير محدد في هذه المواقع.
- المنطقة لها شكلها الحضاري وأجناسها ومناخها ونظامها السياسي والاقتصادي الذي يميزها.
- تبحث المؤسسات الاقتصادية للوصول بتكلفة الإنتاج إلى أدنى حد ممكن.
- توافر ظروف المنافسة الكاملة ،والأسواق تم افتراضها، والموارد غير محدودة في مواقعها المفترضة، ولا توجد شركة تحصل على ميزة احتكارية من اختيار موقعها.
- لا تختلف تكاليف الأراضي والبناء والمعدات واستهلاك رأس المال على المستوى الإقليمي.
- يوجد نظام واحد للنقل فوق سطح متساوٍ.

وقد أصر **فيبر** على وجود **ثلاثة عوامل إقليمية تؤثر على تكاليف الإنتاج**، هي:

- تكلفة المواد الخام.

- تكلفة نقل المواد الخام والمنتجات.
- تكلفة العمل.

وقد عين **فيبر** عامل محلي آخر هو التجمع، واقتصاديات الانتشار، ويتمثلان في مدخرات المصنع الناتجة عن تشغيله في نفس مكان التجمع الصناعي، والاستفادة من الصناعات

المعاونة والخدمات والمالية والاستخدامات العامة، وهذه الخدمات والعمليات يلزم تنفيذها تكلفة أعلى لو كانت في شركة وحيدة الموقع.

وقد انقسم تحليل فيبر في توطن الصناعة إلى قسمين كبيرين:

أولاً :**تحديد نقطة الحد الأدنى للتكلفة** .ثانياً :**مناقشة الظروف التي سيكون الإنتاج في ظلها مجذوبا بعيدا عن هذه النقطة** بسبب الميزات التي يحصل عليها من العمالة الأرخص أو الوفورات الناجمة عن قيام المصنع وسط تجمع صناعي.

مرحلة تحديد نقطة الحد الأدنى للتكلفة:

قواعد التحليل:يقوم تحليل فيبر على قاعدتين: الأولى رسم خطوط تساوي **تكلفة النقل،** والثانية تتمثل في **مؤشر المادة الخام.**

خطوط تساوي تكلفة النقل:

هو الخط الذي يصل بين النقاط والمواضع التي تتساوى عندها تكلفة **النقل،** وبالتالي يمكن رسم أنواع مختلفة من خطوط التكلفة المتساوية، **مثل تكلفة نقل المواد الخام المتساوي من مصدر المادة الخام، وخط تساوي تكلفة نقل المنتجات الصناعية بالتباعد من السوق،** وتتزايد قيمة خط تكلفة نقل المواد الخام بالتباعد من مصدر المادة الخام، وتقل قيمة تكلفة النقل بالقرب من مصدر المادة الخام، وينطبق هذا التحليل على رسم خطوط تكلفة نقل المنتجات الصناعية فتتزايد قيمة نقل المنتج الصناعي بالتباعد من السوق، وتقل القيمة كلما اقتربنا من السوق.

- **مؤشر المادة الخام:**

كيفية بناء خطوط تساوي أدنى تكلفة النقل في حالة سوق واحد وخام واحد

ابتكر**فيبر** هذا المؤشر ليفرق بين الأنواع المختلفة من الصناعات تبعا للوزن المفقود أثناء عملية الإنتاج، ويحسب مؤشر **المادة الخام**على النحو التالي:

(الوزن الكلي للخامات المستخدمة لكل وحدة إنتاجية)÷(وزن الوحدة الصناعية المنتجة)

فإذا كان الناتج (1) يطلق على هذه الخامات بأنها نقية أي أن كل كمية المواد الخام الداخلة إلى المصنع تخرج من الناحية الأخرى بنفس وزنها من المنتج الصناعي أي لا يوجد فاقد ناتج عن عملية الصناعة (ب) أما إذا كان الناتج يزيد عن (1) فيعني أن هناك وزنا مفقودا من المواد الخام (مخلفات الصناعة) أثناء عملية الإنتاج الصناعي.ويطلق على هذه المواد الخام التي يبقى جزء صغير من وزنها في شكل وحدة منتجة والباقي يضيع كمخلفات صناعية بالمواد الخام الكلية، أو مواد الوزن المفقود، وفي هذه الفئة الأخيرة من المواد الخام تكون تكلفة نقلها كبيرة وتزيد عن تكلفة

المنتج الصناعي إلى السوق ،وإذا كان وزن المواد الخام مثل وزن المنتج الصناعي، يكون ناتج مؤشر المادة الخام (2)، وبالتالي ترتفع تكلفة نقل الخام إلى ضعفي تكلفة المنتج الصناعي إلى السوق.

كيفية تحديد نقطة الحد الأدنى لتكلفة النقل

الحالة الأولى

عندما يكون المطلوب هو تحديد نقطة الحد الأدنى للتكلفة بين مصدر **المادة الخام**الوحيد (أ) والسوق (ب)، والتي يفترض أن يقع المصنع بينهما مع افتراض ثبات تساوي تكلفة العمل للمنطقة.
الخطوات

- ترسم مجموعة خطوط تساوي تكلفة نقل المادة الخام (الخطوط المتصلة)، وترسم مجموعة أخرى من خطوط تساوي تكلفة نقل الوحدة المنتجة من السلعة الصناعية، (الخطوط المتقطعة) وترسم مجموعة ثالثة هي خطوط تساوي تكلفة النقل.

- ترسم مجموعة خطوط تساوي تكلفة نقل المادة الخام (الخطوط المتصلة)، وترسم مجموعة أخرى من خطوط تساوي تكلفة نقل الوحدة المنتجة من السلعة الصناعية، (الخطوط

المتقطعة) وترسم مجموعة ثالثة هي خطوط تساوي تكلفة النقل الإجمالية والتي يتم رسمها بين نقاط تقاطع خطوط تكلفة نقل المواد الخام وخطوط تكلفة نقل المنتج الصناعي(الخطوط المشرطة).

- يتحدد مبدئياً الموقع العام للمصنع المراد توطنه في نقطة الحد الأدنى للتكلفة فيما بين أدنى خطي تساوي التكلفة الإجمالية.
- يبدأ البحث عن نقطة التكلفة الدنيا (المصنع) في هذه المنطقة بتتبع خطوط تساوي أدنى تكلفة المادة الخام والمنتج الصناعي، وإن موقع نقطة التكلفة النقل الدنيا توجد على النقطة التي يتجمع عندها إجمالي المواد الخام المنقولة (طن/كلم)، ويبدأ منها توزيع المنتجات بأدنى تكلفة نقل، (المنطقة المضللة في الشكل السابق).
- معرفة نتائج مؤشر المادة الخام يمكن التوقع بموقع نقطة الحد الأدنى لتكلفة النقل الإجمالية، فإذا كان المؤشر واحد (1) يعني أن تكلفة نقل المادة الخام إلى المصنع تساوي تكلفة نقل المنتج الصناعي إلى السوق)بافتراض وجود نظام نقلي متساو، وأن المسافة ووزن المادة الخام هما المتغيرات الثابتة المؤثرة في تكلفة نقل المادة الخام والمنتج)، وبالتالي سيتجه المصنع نحو التوطن في موقع الوسط بين مصدر المادة الخام والسوق مع وجود ميل لأصحاب المصانع في هذه الحالة نحو الاقتراب قليلا نحو السوق للاستفادة من معرفة أخبار المتنافسين ومعرفة أذواق المستهلك.

توطن المشروع الصناعي فيما بين مصدر الخام الوحيد والسوق في ظل اختلاف مؤشر المادة الخام

- أولاً: في حالة مؤشر المادة الخام =(1) أي يحتاج الطن المنتج إلى طن خام
- ثانياً: في حالة مؤشر المادة الخام =(2) أي يحتاج الطن المنتج إلي طنين من المادة الخام ثالثاً: في حالة مؤشر المادة الخام =(3) أي يحتاج الطن المنتج إلى ثلاثة أطنان من الخام،لاحظ المخططات التالية:

المخطط رقم01:

الحالة الأولى 1 طن خام=1طن منتج

المخطط رقم2:

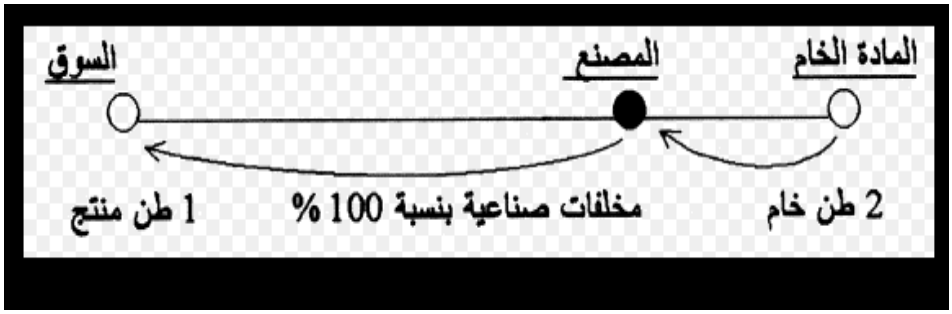

الحالة الثانية 2 طن خام=1طن منتج

المخطط رقم3:

الحالة الثالثة 2طن خام=طن منتج المصنع ابعد عن المادة الخام

كلما زاد مؤشر المادة الخام عن (1) تزيد تكلفة نقل المواد الخام عن تكلفة المنتج الصناعي وبالتالي سيتجه المصنع نحو مواقع أقرب من مصدر المادة الخام، لتحاشي ارتفاع تكلفة نقل المادة الخام ويتوقف مدى القرب من مصدر المادة الخام على مدى ارتفاع مؤشر المادة الخام عن (1). فإذا كان مؤشر المادة الخام (3) مثلاً ستكون تكلفة نقل الخام 3 أضعاف تكلفة نقل المنتج الصناعي إلى السوق وبالتالي سيتخذ المصنع موقعا أكثر قرباً من مصدر المادة الخام مما لو كان مؤشر المادة الخام (2).[14]

(14)–http/www.wikepedia.com

خلاصة الفصل

انطلاقا مما سبق نستنتج أن البعد التاريخي للصناعة و ظهرت عند الإنسان البدائي ثم ازدهرت و عرفت تحولا جذريا منذ ظهور الثورة الصناعية و اختراع الحصان البخاري إلى غاية الثورة الرقمية التي نعيشها حاليا وعلى غرار دول المحور الجزائر عاشت التحولات في قطاع الصناعة عبر مراحل،ضمن إطار التهيئة و التخطيط و قد تأثرت الصناعات بالتحول من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق.

تمهيد

ترتبط التهيئة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد و فروعه أهمها الصناعة فالتهيئة تدرس مختلف ظواهر الصناعة و نمط توزيعها فلا يمكن للجزائر في ظل المعطيات العالمية أن لا تأخذ بعين الاعتبار خطة مدروسة و إستراتيجية معينة لإنعاش الصناعات الوطنية و هي **الصناعات الناشئة**التي هي موجودة أساسا أي بعثها من جديد،دون أن ننسى الأخذ بأسلوب التهيئة و التخطيط التي تهدف إلى زيادة الإنتاج و التنمية و تنظيم المجال.

و لذا ارتأينا أن يكون الفصل الثاني بعنوان الصناعة،الصناعات الناشئة و التهيئة فالمحور الأول عبارة عن الجغرافيا و فروعها أما المحور الثاني التنمية الإقليمية ثم المحورالثالث الصناعة و توزيعها و أثرها على التهيئة أما المحور الثالث عبارة عن العولمة و الشركات المتعددة الجنسيات و تأثيرها على التهيئة و على الدولة.

الفصل الثاني: الصناعة، الصناعات والتهيئة

يكتسي موضوع **التهيئة العمرانية** أهمية كبرى لارتباطه الوثيق بالعديد من المواضيع كالاقتصاد، السياسة، المجتمع.أما التهيئة الإقليمية فهي عبارة عن عمل مخطط لتنظيم الإقليم وتهدف التهيئة العمرانية إلى توزيع مختلف الأنشطة البشرية حسب حاجة الفرد والجماعة ولا يمكن الفصل بين التهيئة العمرانية والجغرافيا وهذا كون التهيئة هي فرع من فروع الجغرافيا.

المحور الأول:الجغرافيا و فروعها

4-1 المفهوم العام للجغرافيا:

الجغرافيا هي عملية تنظيم المجال عن طريق مختلف الظواهر البشرية.

4-2 فروع الجغرافيا:

أ – الجغرافيا الاجتماعية: تدرس تشابك العلاقات الاجتماعية بالعلاقات المجالية والعمرانية كعلاقة الإنسان بمحيطه الجغرافي ومنه فهي ترتبط بالإقليم[15].

ب-الجغرافيا السياسية: هي العلاقة بين المجال والسلطة الحاكمة تطور هذا الفرع من الجغرافيا في الدول الأنجلوساكسونية ويهتم بالأقاليم.

ج- الجغرافيا الاقتصادية: ترتبط ارتباطا وثيقا بالجغرافيا البشرية التي تدرس **التوزيع المجالي** وتوضع النشاطات الاقتصادية وتسمى الاقتصاد الإقليمي فما هي جغرافيا الصناعة؟

(15)-Guy di Méo,Extrait de Géographie sociale et territoire, Edition Nathan,1998.

جغرافية الصناعة: إحدى فروع الجغرافيا الاقتصادية التي تهتم بدراسة العديد من الجوانب المتعلقة بالصناعة[16]

4-3-1 التخطيط والتنميةو التهيئة الإقليمية:

التخطيط تفكير مبرمج مسبق للقيام بفعل أو حدث في المستقبل أي أنه مدروس ومن الضروري أن يفهم ويطبق في مجال الأفكار إلى أن يأخذ موقعه في الطبيعة إنه يخلق قبل أن يكون فعلا واقعا وعليه فإن التخطيط لا يعني وصف المستقبل ولكنه يهدف إلى تحديد الصورة المنتظرة له حيث تتوافر الإمكانات، والتخطيط هو علم تنظيم استعمالات الأرض طبيعيا وبشريا والتخطيط مسؤوول عن اختيار الموقع الأنسب والإمكانات الأفضل لاستخدامات موارد الثروة الطبيعية والبشرية وهو ذو هدف إنساني، أما التخطيطي الاقتصادي يعني وضع التصاميم التي ترسم المسار المقبل للتطورات الاقتصادية والاجتماعية كما يريدها المجتمع أو قيادته السياسية.

وينبغي أن يتم التخطيط من خلال دراسة ثلاثة عناصر رئيسية هي الموارد المكان ، الزمان، فلكل خطة مسوحاتها الشاملة لموارد الثروة المتاحة المادية، المعنوية التي يتبرمج على المستويين: المكاني والزمني وعلى هذا الأساس هناك التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي.

ويعرف التخطيط الإقليمي" بأنه سياسة تخطيطية تمثل أحد مستويات التخطيط القومي الشامل وتهدف إلى إحداث تنمية إقليمية اقتصادية وبشرية واجتماعية متوازنة من خلال حصر كافة موارد الثروة في الإقليم طبقا للنشاطات الاقتصادية المختلفة مع تعبئة وتنظيم جهود المواطنين في البيئة المحلية وتوجيهها للعمل بإشراف السلطات المحلية في الإقليم ضمن إستراتيجية التخطيط المركزي لتحقيق أهداف الخطة في مدة زمنية محدودة.

المحور الثاني:التنمية الإقليمية

1- 2 التنمية الإقليمية:

أما التنمية الإقليمية هي أسلوب من أساليب التخطيط تعتمد على الإقليم أو على المستوى المكاني والإقليم وحدة في تنوع، أو مساحة تميل إلى الوحدة والتشابه في المظهر العام على الرغم من التنوع في الأجزاء المكونة والتنمية الإقليمية هي أحد أوجه السياسات المجالية المعتمدة في التخطيط القطاعي والإقليميويهدف إلى:

زيادة النشاط الإنتاجي العام أو الدخل القومي في الإقليم.

1- إقامة مجموعة أفضل من النشاطات للصناعة في المنطقة.

2- تحسين التنظيم المجالي(spatial) في المنطقة كنظام تخطيط للمدن.

---

(16)- ، أ.د جمعة رجب طنطيش،أ. د محمد أزهر سعيد السماك- دراسات في جغرافيا الصناعة والمعادن- منشورات ELLOA فاليتا،الطبعة3، مالطا،2000.ص33

3- تحسين ملية الاختيار المكاني والتجاوب مع التغيرات المكانية كنشر المعلومات المتعلقة بالأماكن وبإمكانات ذات الاستخدام فيها.

وهذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال السلطات الحكومية على مختلف مستوياتها لأنها وحدها التي تؤثر على كمية ونوع ومكان النشاط الاقتصادي الذي يقع ضمن حدود الصلاحيات.

وتعد النظرة الاقتصادية البحتة هي المحرك الأساسي لمخططي مواقع النشاطات الاقتصادية المختلفة في الدول النامية، رغم عدم مراعاتها التطبيق بدقة وتعد هذه الظاهرة امتدادالتلك التي كانت سائدة في اقتصاديات الدول المتقدمة، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ولعل غياب **النظرة الشمولية المكانية** المقارنة كان الدافع الأساسي في تركيز النشاطات الاقتصادية بعامة والنشاط الصناعي بخاصة، في مناطق وأقاليم محدودة العدد، بجذبها إلى ذلك عامل الربحية التجارية بشكل بارز، مما ينجم عنه من **فوارق إقليمية:** اقتصادية وبتعبير آخر فإن هذه الظاهرة تعكس أمرين مهمين هما:

الاهتمام المتقاطع بسياسة التركيز الجغرافي للنشاطات الصناعية من ناحية، وإغفال تام لسياسة التشتت الصناعي[17]، من ناحية أخرى رغم الأهمية الإستراتيجية والجيوستراتيجية لها في عصرنا الحالي.

وتهدف التنمية الإقليمية إلى :

1- زيادة النشاط الإنتاجي العام أو الدخل القومي في الإقليم.

2- إقامة مجموعة أفضل من النشاطات الصناعية في المنطقة.

3- تحسين التنظيم المجالي في المنطقة كتخطيط المدن.

4- تحسين عملية الاختيار المكاني والتجاوب مع التغيرات المكانية كنشر المعلومات المتعلقة بالأماكن وبإمكانات الاستخدام فيها.

ولا تتحقق هذه الأهداف إلا من خلال إرادة سياسة حقيقية لأنها وحدها التي تؤثر في نوع وكمية ومكان الصناعات التي تقع ضمن حدود صلاحيتها.

إن تصنيع الأقاليم الأقل تقدما، يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من السياسة الإقليمية مع علمنا بأن تقويم دور الصناعة في التنمية الإقليمية الوطنية يخضع لمعايير مختلفة عن تلك التي تستخدم في تقدير إمكانيات تنفيذ أهداف التنمية الإقليمية عن طريق " التشتت الصناعي" ورغم التسليم على نطاق واسع بأن التنمية الصناعية ضرورة لازمة لاستمرار النمو الاقتصادي، لكن هذا لا يعني بالضرورة وجوب تنمية إقليمية عن طريق سياسات التوطن الصناعي ونفضل تلك على مساعدة القطاعات الأخرى، ومن ثم فإن برامج تنمية الهياكل الأساسية والنهوض بالزراعة قد تكون أنفع لبعض الأقاليم من التصنيع، ويتوقف الأمر على درجة كبيرة على الحدود الزمنية المستهدفة، فقد تكون التنمية الصناعية

---

(17)- محمد محمود الدين- صنع في مصر-دارالهدى، طبعة 1980 ص5 – 42.

لإقليم أقل تقدما مرغوبة في الأمد الطويل ولكنها تعد متعذرة تماما في المراحل المبكرة للتنمية الوطنية وعلاوة على ذلك فإن تصنيع الأقاليم الأقل تقدما لا يعني بالضرورة أنه يجب إقامة صناعات تحتاج إلى كثافة في عنصر رأس المال في تلك المناطق(18).

المحور الثالث:الصناعة و توزيعها و أثره على التهيئة.

وتهتم التهيئة الإقليمية بجغرافيا الصناعة هذه الأخيرة تدرس من أربع زوايا رئيسية هي:

1- **نمط التوزيع الصناعي** : يتباين حسب طبيعة الصناعة وخصائص الأقاليم المختلفة ولنمط التوزيع الصناعي عدة مستويات فقد يكون على مستوى العالم، على مستوى القارات أو الدول أو الأقاليم أو حتى نطاقات المدن الصناعية.

2- **العوامل المختلفة:** أسهمت في توطن الصناعة في مواقع محددة، وتشمل هذه العوامل الأيدي العاملة، وعند دراسة هذا العامل يجب معرفة عدد العمال في الإقليم وحساب النسبة المئوية للعاملين بالصناعة إلى جملة العاملين في كافة الأنشطة الاقتصادية من سكان الإقليم، وهل القوى العاملة مستقرة أم هناك حركة يومية للعمال إلى الإقليم كما هي الحال بالنسبة لبعض الأقاليم الصناعية.

هل يتوفر في الإقليم مواد خام معينة أسهمت في جذب الصناعة؟ وهل تتوفر فيه أو بالقرب منه مصادر الطاقة؟ وما هي طبيعة حجم وشبكة وسائل النقل المتوافرة في الإقليم؟ وما هي أهمية السوق في الإقليم وحجمه وطبيعة بالنسبة للصناعة في الإقليم وهل هناك عوامل أخرى محلية خاصة بالإقليم لها دور في جذب الصناعة كأسعار الأرض وطبيعتها أو توفر عامل المياه أو الإدارة السياسة.

3- **الأقاليم الصناعية:** من حيث الخصائص المميزة والمشكلات، وهذا يتطلب إجراء دراسة تحليلية للصناعة من حيث حجم المنشآت الصناعية، نوع الإنتاج وحجمه، نمط التوزيع، المنشآت الملحقة بالمصانع وأهميتها بما في ذلك منشآت المرافق ومساكن العاملين بالإضافة إلى إجراء دراسة تفصيلية لمدى توفر عوامل الإنتاج المختلفة.

4- **العلاقات بين الأقاليم الصناعية:** سواء على مستوى الدولة أو على مستوى العالم، وتتباين هذه العلاقات فقد تكون ذات طبيعة بشرية تتعلق بالأيدي العاملة أو بالأسواق أو بالنقل أو الاتصال أو بالتنظيم الإداري والفني أو التسويقي أو بها جميعا، وقد تتعلق بالارتباط الصناعي الأفقي أو الرأسي غالبا حيث تتعاون بعض الأقاليم أو بعض الدول في إنتاج صناعي مشترك بأن تنتج كل منها جزءا من سلعة صناعية ثم تجمع بعد ذلك، أو تقوم كل منها بعملية من عمليات الإنتاج، ويظهر الارتباط الصناعي بوضوح

5- في مجال الصناعات الهندسية والكهربائية والغزل والنسيج وإنتاج الملابس بصفة خاصة.

6- وتختص العلاقات بين الأقاليم الصناعية بجوانب أو بموارد طبيعية تتعلق بالمواد الخام أو مصادر الطاقة والوقود أو بترتيبات خاصة بالأراضي من حيث الموقع، المساحة المخصصة للمستودعات.

---

(18)-محمد محمود الدين- صنع مصر-دار الهدى،طبعة1980-مصدر سبق ذكره-ص38

7- الصناعة تميل إلى التوطن قرب المراكز العمرانية وخاصة المدن الكبيرة حيث تتسع الأسواق وتتوفر خطوط ووسائل النقل المختلفة والأيدي العاملة ومراكز الخبرة، البنوك[19].

المحور الثالث:العولمة و الشركات المتعددة الجنسيات و تأثيرها على التهيئة،الأقلمة و دور الدولة

1-مفهوم العولمة:هو مصطلح يشير إلى تلك العملية التي يتم فيها تحويل الظواهر المحلية أو الإقليمية إلى ظواهر عالمية و يمكن وصفها كذلك بأنها عملية يتم من خلالها تعزيز الترابط بين شعوب العالم في إطار مجتمع واحد لكي تتضافر جهودهم معا نحو الأفضل و تمثل هذه العملية مجموع القوى الاقتصادية السياسية و الاقتصادية و الثقافية و التكنولوجية و غالبا ما يشير مصطلح العولمة إلى العولمة الاقتصادية أي تكامل الاقتصاديات القومية و تحويلها إلى اقتصاد عالمي من خلال مجالات مثل التجارة الاستثمارات و تدفق رؤوس الأموال و هجرة الأفراد و انتشار استخدام الوسائل التكنولوجية.[20]

2-الشركات المتعددة الجنسيات:و هي الشركات التي تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتهاأشخاصمن جنسيات متعددة و تمارس نشاطها في العديد من البلدان الأجنبية على الرغم من

أن خططها و استراتيجياتها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأمإلا

أن نشاطها يتجاوز الحدود الإقليمية لهذه الدولة و تتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة(host countries)[21]

2-1الاثار السلبية للشركات المتعددة الجنسيات على الدول:

1. ممارستها للأدوار المختلفة التأثير على السياسات الوطنية للدولة المضيفة.

2 . إن هذه الشركات تمثل جزاء منها في عملية صنع السياسة الخارجية لدولها.

3 . تكرار التهديدات التي تمارسها حكومات هذه الشركات ضد الدول المضيفة والناجمة عن عزم تلك الحكومات على تطبيق قوانينها الخاصة على هذه الشركات مما يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول المضيفة.

---

(19)-د يوسف فكري شاهين -الجغرافيا الاقتصادية والسياسية و مكونات الحضارة الإنسانية -دار الكتاب الحديث، الطبعة3،القاهرة، 2009.ص45

(20)-http://profmohamedantar.blogspot.com/

(21)-http://profmohamedantar.blogspot.com.ibid

4 . استهداف الأنظمة السياسية المناهضة لسياسات حكومات الشركات أو السعي إلى المحافظة على أنظمة سياسية معينة وتثبيتها في السلطة.[22]

3-العولمة من منظور الأقلمة[23]تتميز العولمة اليوم بظاهرتين أساسيتين:

3-1الصبغة العالمية لنظام العالم:و التي تتجسد في ظاهرة عولمة العلاقات و المبادلات،هذه العلاقات التي لم تعد مقتصرة على منتوجات فقط،بل تجاوزت ميادين عدة كرؤوس الأموال و المصانع و ذلك في نطاق الاستثمارات المباشرة التي تحققها الشركات المتعددة الجنسيات بواسطة فروعها في الخارج المحتكرة للتكنولوجيا كما تميزت الفترة الحالية بظاهرة العولمة المالية عن طريق إنشاء شبكات مالية عالمية و هي ضرورية لتمويل المبادلات و الإنتاج.

3-2الصبغة الثانية للعولمة من منظور الأقلمة:تتميز في وجود فوارق واضحة بين الدول،و انعدام التوازن فيما بينها مما يدعم هيمنة المركز المحرك لهذه العولمة و تزايد تبعية دول الأطراف للمركز و هو ما تتخبط فيه الجزائر حاليا.[24]

4-انعكاسات العولمة على الفوارق الإقليمية و على التهيئة الإقليمية:

بالنسبة للفوارق في التقدم و كما هو معروف فانه يتم تقدير مستوى التقدم الاقتصادي بالاعتماد على مقاييس معبرة على مستوى الثروة،ظروف الحياة،الوزن في الاقتصاد العالمي،تبعية الهياكل الاقتصادية

و الاجتماعية و أعطت هذه الدراسات صفات ثابتة أي قواسم مشتركة لكلا العالمين التخلف و المتقدم

و تبين مدى الفوارق بينهما:

-الفوارق في الوزن الديمغرافي و مستوى الثروات فالعالم المصنع يتميز برفاهية الحياة و ارتفاع نسبة المتعلمين و أهمية التكوين العلمي،مما يوفر طاقات تجديد ثقافية و تكنولوجية،فضلا عن أهمية الاستهلاك الذي يمثل محركا للإنتاج،و يقابل ذلك نجاعة التنظيمات و الهياكل الاقتصادية و الإدارية.أما

---

(22)-bohothe.blogspot.com

(23)-الأقلمة هي التركيز في منطقة معينة و تطويرها اقتصاديا و من جميع النواحي الأخرى أما الأقلمة السياسية فهي تحديد الفوارق الاقتصادية في الدول و الأقاليم الأخرى و استغلال الموارد الاقتصادية بطريقة أو بأخرى في تلك الدول أو الأقاليم.

(24)-ا.غانم عبد الغني-العولمة و الجزائر من منظور الأقلمة-مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول الجزائر و العولمة-جامعة منتوري قسنطينة-كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية.

العالم المتخلف الذي تنتمي إليه الجزائر و المتميز بانتشار الفقر فانه يشهد نموا سكانيا سريعا،و بالتالي تزايد في وزنه الديموغرافي العالمي،على حساب النمو الاقتصادي.[25]

أما في الجزائر و في مجال الصناعة هناك مبادرات و سياسة تنموية في مجال الصناعات ما يسمى بإنعاش الصناعات الموجودة سابقا إلا أنها لا تمثل الصناعات الناشئة بالمعنى الحقيقي خاصة في مجال ولاية قسنطينة لأنها لا تمثل صناعات دقيقة إنما تبقى دائما ضمن إطار الشراكة و التعاون الأجنبي

و بالتعاون مع شركات عالمية متعددة الجنسيات كما انها لا تزال في مرحلة جنينية و لا تمثل صناعة حقيقية.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق نستنتج انه لا يمكن الفصل بين **التهيئة و الصناعة** فتربطهما**علاقة تكاملية** فلا يمكن إنشاء صناعات دون تخطيط محلي و إقليمي و دون دراسة يقوم بها مهندسوا التهيئة فنتائج الصناعة كيف ما كانت تؤثر على المجال و على التهيئة بمستوياتها المحلي،الإقليمي،و الوطني و العالمي.

على الرغم من القيود التي تفرضها العولمة على الدولة لتحد من قدرتها على ممارسة سيادتها بالمعنى التقليدي،و على الرغم من أن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد آو الأقوى في النظام العالمي،إلا انه لا يوجد مايدل على أن هذه التحولات ستؤدي إلى إلغاء دور الدولة،أو خلق بديل لها حيث سيبقى للدولة دور مهم في بعض الميادين و بخاصة في بلدان العالم الثالث.

(25)- ا.غانم عبد الغني-العولمة و الجزائر من منظور الأقلمة-مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول الجزائر و العولمة-مصدر سبق ذكره-ص29

تمهيد:

من خلال هذا الفصل و الذي يحمل عنوان الصناعة و الصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة حاولنا إبراز الصناعات في الجزائر عموما و الصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة خصوصا في ظل نظام اقتصاد السوق و فتح مجال الاستثمار في عالم أصبحت فيه الحدود شكلا تقليديا و في عالم تغيرت فيه المعطيات ،و سيطر عليه نظام عالمي جديد دخيل اسمه العولمة،هذه الأخيرة التي أصبحت عنصر جديد في التهيئة الترابية و تأثير هذا التحول على **المجال** خاصة على المستوى **المحلي الجهوي** و على مجال الدراسة"ولاية قسنطينة" ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى محاور منها:المحور الأول الصناعة

في الجزائر و المحور الثاني الصناعة و الصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة.

المحور الأول الصناعة و الصناعات في الجزائر

تمكنت الصناعة الجزائرية في الآونة الأخيرة من فرض نفسها على مستوى الأسواق العربية وحتى الدولية، وافتكاك مكانة لائقة بها وسط الزخم من المنتوجات الأجنبية، من خلال ما باتت تتسم به من جودة وإتقان في الإنتاج، وإن كانت معركة المنتجات الجزائرية في الأسواق الأجنبية لازالت فتيّة إلا أنها استطاعت أن تضع خطوة إنما لا تزال في مرحلة جنينية و لا تمثل صناعة حقيقية ناشئة فهي مقتصرة على الصناعات التقليدية و الحرفية و هذا ما نلاحظه في المعارض الدولية.

و من مقومات الصناعة:

1-رأس المال
2-المواد الخام
3-القوى المحركة
4-الأسواق
5-وسائل النقل و المواصلات

1- رأس المال:

تستخدم الصناعات الحديثة آلات معقدة غالية التكاليف، كما تستخدم كميات ضخمة من الوقود، وأعداد كبيرة من العمال، وكل ذلك يستدعي توافر رأس المال .

ويتوافر رأس المال في بعض الدول ويقل في الأخرى، ويمكن أن ينقل من دولة إلى أخرى إذا توافرت لأصحابها ضمانات كافية و أرباح مغرية. .

2-المواد الخام :

وهي تلك المواد الأولى التي تغير الصناعة من شكلها لتلائم حاجات الإنسان ومتطلباته .

وتقسم هذه المواد إلى :

أ. مواد خام نباتية: مثل الأخشاب، والقطن، والمطاط، وقصب السكر، والقمح، وغير ذلك .

ب. مواد خام حيوانية: مثل الجلود، والأصواف، والألبان، واللحوم.

ج. مواد خام معدنية: مثل الحديد، والنحاس، و(البوكسيت) والذهب، وغير ذلك .

ويمكن أن تكون بعض الصناعات مواد خام لصناعات أخرى أكثر تطوراً، وهي ما يطلق عليها بالمواد نصف المصنعة كالزيوت، والخيوط النسيجية، وكتل الحديد الزهر، ومشتقات النفط الناتجة عن التكرير، وغير ذلكهذا ولتوافر المواد الخام ورخص أثمانها، وتنوعها، وسهولة استغلالها دور كبير في قيام الصناعة ونجاحها .

3-القوى المحركة:

وتعد عصب الصناعة الحديثة، وخاصة الفحم، والنفط، والطاقة المائية، وتختلف الصناعات من حيث استهلاكها لموارد الطاقة، وكذلك مدى ارتباطها بمناطق هذه الموارد، فالفحم- مثلاً- تركزت حوله مصانع الحديد، والصلب في أوربا نتيجة لثقل وزنه وصعوبة نقله، على العكس من النفط الذي يمكن نقله بسهولة ؛فلذلك لم يؤثر على إعادة توزيع المناطق الصناعية . وتقدر القوى المحركة، والوقود المستخدم في العالم حالياً على النحو التالي: الفحم 50%، والنفط ومشتقاته 42%، القوى الأخرى وأهمها القوى المائية 8 .%

4-الأيدي العاملة :

إن توفر الأيدي العاملة من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الصناعة وتطورها. ومع ذلك فإن بالإمكان هجرة الأيدي العاملة من منطقة إلى أخرى إذا كانت الأجور مرتفعة ومغرية. وتأثير الأيدي العاملة في الصناعة يتمثل في مدى توفرها من الناحية العددية ومن حيث المهارة الفنية، واختيار موقع الصناعة في مناطق العمال يوفر على أصحاب المصانع الإنفاق في الإسكان والمياه والكهرباء والمدارس وخدمات النقل.

5-الأسواق :

كل صناعة تعمل من أجل توفير الحاجات الاستهلاكية لسكان البلد الموجودة فيه أولاً ثم لسكان البلدان المجاورة والبعيدة. ولكي تستمر الصناعة في الإنتاج لابد من تصريف هذا الإنتاج لتستخدم أثمان بيعها في شراء الخامات، ودفع الأجور، وضمان الأرباح لأصحاب رؤوس الأموالولابد من مراعاة: حجم السوق، ونوعية المشترين، ومراعاة أذواقهم لضمان نجاح عملية التسويق وبخاصة في الصناعات الاستهلاكية .

6-وسائل النقل والمواصلات :

تعتمد الصناعة الحديثة اعتماداً كبيرا على توفر وسائل النقل، وسرعتها، ورخص تكاليفها؛ لتتمكن من

الحصول على الخامات والوقود، أو لتصريف الإنتاج. ذلك أن الخامات والسوق قد يبتعدان بعضهما عن بعض، وعن مراكز الصناعة في كثير من الحالات، مما يجعل التقليل من تكاليف النقل عملية ضرورية لخفض تكاليف الإنتاج .

وهكذا أصبحت وسائل النقل، والمواصلات الحديثة، دعامة أساسية للتطور الصناعي خاصة في عالم تزداد فيه المنافسة لتقديم المنتجات الجيدة بسعر زهيد.

و من خلال الجدول الآتي يوضح الناتج الداخلي الخام للجزائر

الجدول رقم:01

الناتج الداخلي الخام في الجزائر بالدولار

الفترة	الجزائر
1980	2269
1981	2306
1982	2254
1983	2317
1984	2433
1985	2745
1986	2699
1987	2705
1988	2144
1989	2128
1990	2474
1991	1820
1992	1873
1993	1895
1994	1543
1995	1499
1996	1643
1997	1695
1998	1633
1999	1630
2000	1795
2001	1796
2002	1807
2003	2128
2004	2636
2005	3141
2006	3509
2007	3987
2008	4944
2009	3886
2010	4481

2011	5431
2012	5574
2013	5533
2014	5406
2015	4345

المصدر :« LesEchos.Fr»

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل الناتج الداخلي الخام للجزائر انه في تذبذب منذ سنة 1980 تارة ينخفض و تارة يرتفع حسب الأوضاع الاجتماعية و السياسية للبلاد،ارتفع منذ 1980 إلى غاية 1986 انخفض بسبب أزمة النفط العالمية الحادة،ثم تحسنت الوضعية الاقتصادية تدريجيا لسنتين فقط

و انخفضت مرة أخرى في فترة التسعينات أي حقبة العشرية السوداء و التغير في النظام الاشتراكي

إلى اقتصاد السوق إلى أن تعافى الاقتصاد نوعا ما في بداية الألفية الثانية إلى غاية 2013 انخفض قليلا بسبب الأزمة النفطية.

أما الجدول الثاني فهو يمثل نصيب الصناعة من الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم 02:

نصيب الصناعة من الناتج الداخلي الخام

الفترة	الجزائر
1964	37.7
1965	37.7
1966	41.1
1967	42.4
1968	42.3
1969	42.5
1970	45.5
1971	41.3
1972	48.1
1973	53
1974	57.7
1975	50.2
1976	54.1
1977	55.2
1978	53.7
1979	54.5
1980	57.7
1981	57.1
1982	56.1
1983	55.8

1984	55.8
1985	53.6
1986	48.1
1987	46.4
1988	45.3
1989	45.5
1990	48.2
1991	53.2
1992	49.7
1993	48.6
1994	49
1995	50.4
1996	51.2
1997	52.3
1998	46.1
1999	48
2000	58.6
2001	52.4
2002	52.1
2003	53.5
2004	54.9
2005	59.7
2006	60.5
2007	58.6
2008	59.5
2009	48.9
2010	51.4
2011	50.9
2012	50.7
2013	47.6
2014	47.1
2015	\

المصدر: « Les Echos.Fr» Site officielle+تعديل الطالبة

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل نصيب الصناعة من الناتج الداخلي الخام للجزائر انه في تذبذب منذ سنة1964 إلى غاية 1980 بسبب إنشاء شركات وطنية ضخمة"سوناطراك"و"سوناكوم"وارتفع منذ 1980 إلى غاية 1986 انخفض بسبب أزمة النفط العالمية الحادة،ثم تحسنت الوضعية الاقتصادية تدريجيا لسنتين فقط و انخفضت مرة أخرى في فترة التسعينات أي حقبة العشرية السوداء و التغير في النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق إلى أن تعافى الاقتصاد نوعا ما في بداية الألفية الثانية إلى غاية 2013 انخفض قليلا بسبب الأزمة النفطية.

فعلى سبيل المثال،الجزائر ضمن **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT**تم وضع سياسة تنظيمية للصناعات.

و في مجال الدراسة في الصناعات الناشئة هناك فرضيتين:

الفرضية1:

الانطلاق من التجهيزات و المؤسسات الصناعية العمومية

الفرضية2:

ننطلق من التجهيزات و المؤسسات الصناعية الخاصةنفرض أن **الجماعات المحلية و الجهوية** هي التي تساهم بفعالية في إنشاء المؤسسات الصناعية و من صلاحيات هذه الجماعات توطين هذه **المؤسسات الصناعية** خاصة منها العمومية لكن تبقى هذه الفرضية ضعيفة في ظل الضغط الذي تمارسه سياسة **الخوصصة** انفتاح السوق و قوانين العولمة و **الاستثمار الأجنبي** التي تلغي كل القيود و **الحدود المجالية.**

***شبكية المجال الصناعي:**

فيمجال ذو أبعاد معينة الصناعات تمثل نظام معقد مما يصعب إحصاءها إلا إذا قامت بعملية الجرد الجماعات المحلية و المديريات المختصة.

و منه شبكة(المؤسسات الصناعية تحتاج إلى مخطط مجالي لكل صناعة تجمع بين **التوزيعات المختلفة في المجال** .[26]

المحور الثاني:الصناعة و الصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة

بإعتبار أن ولاية قسنطينة هي المجال المعني بالدراسة فإنه من الواجب التطرق إلى موقع الولاية ،

و عدد سكانها و هذا من أجل الفهم الجيد لخصائص الإقليم الذي نحن بصدد دراسته .

(26)-بن مبارك فراح،فرقاني شبيلة- التهيئة والرياضة،كرة القدم في ولاية قسنطينة- مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الإقليمية- كلية علوم الأرض-جامعة الإخوة منتوري قسنطينة-2012-2013

1_ الموقع و الحدود :

تتوسط ولاية قسنطينة إقليم الشرق الجزائري ، الذي يعتبر من أهم الأقاليم ،يحدها من الشمال ولاية سكيكدة ، من الجنوب ولاية أم البواقي ،من الشرق ولاية قالمة ،ومن الغرب ولاية ميلة (كما هو موضح في الخريطة رقم 01)

يقدر عدد سكانها في آخر تعداد "2008" بـ 938475 نسمة ، يتوزعون على مساحة تقدر بـ 2291.77 كلم^2، ما يعادل 411.52 ن/كلم^2 ، و من حيث التركيبة السكانية ولاية قسنطينة تتميز بقاعدة هرمية واسعة و هذا يدل على أن الفئة الشابة هي السائدة بالمجتمع القسنطيني (أنظر الشكل رقم 01) .

الشكل رقم (01)

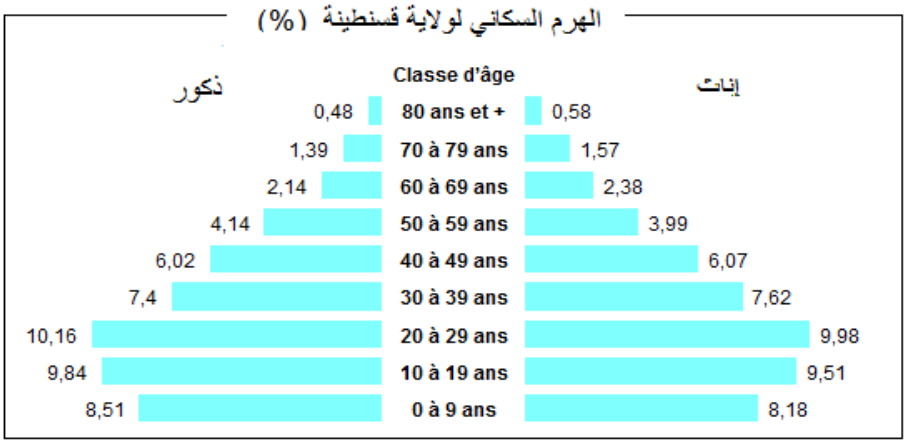

المصدر : الوطني للإحصاء (RGPH 2008) +معالجة الطالبة

وتضم ولاية قسنطينة 12 بلدية منظمة في 6 دوائر هي: قسنطينة ، حامة بوزيان ، زيغود يوسف ، عين عبيد ، ابن زياد ، الخروب . (أنظر الخريطة رقم01)

خريطة رقم: 01

ولايـــة قســـــنطينة
توزيـــع عدد الســـكان عـبر البلـــــديات

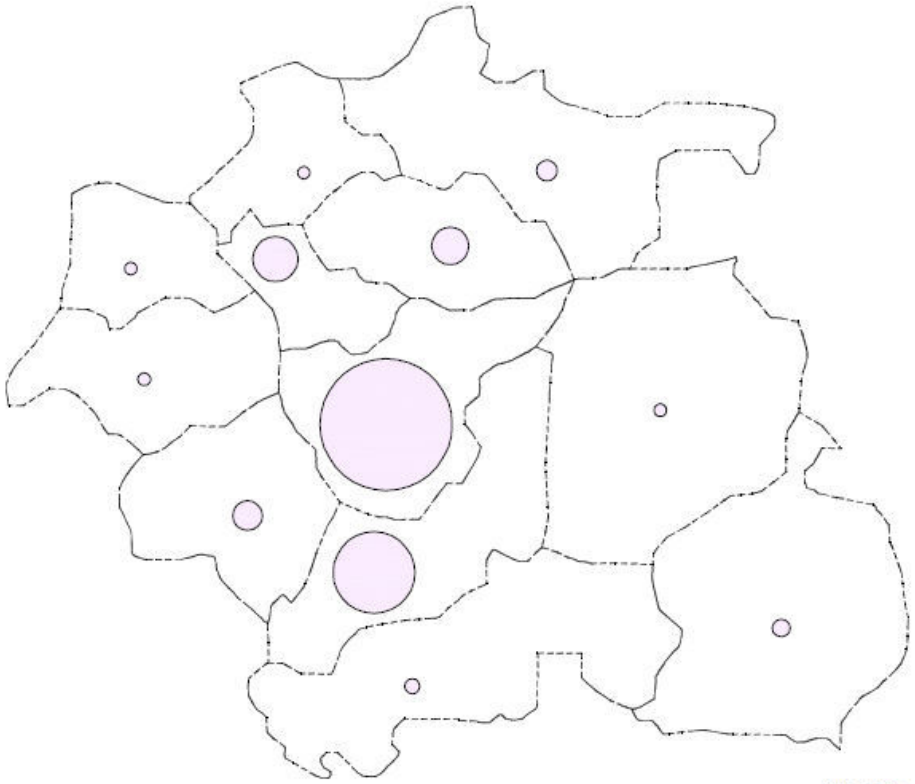

انجاز الطالبـــة بـن مبـارك فـراح بالاعتمـــاد علـى معطيـات التعـــداد العـام للســـكان والســـكن للعـــام 2008

خريطة رقم: 02

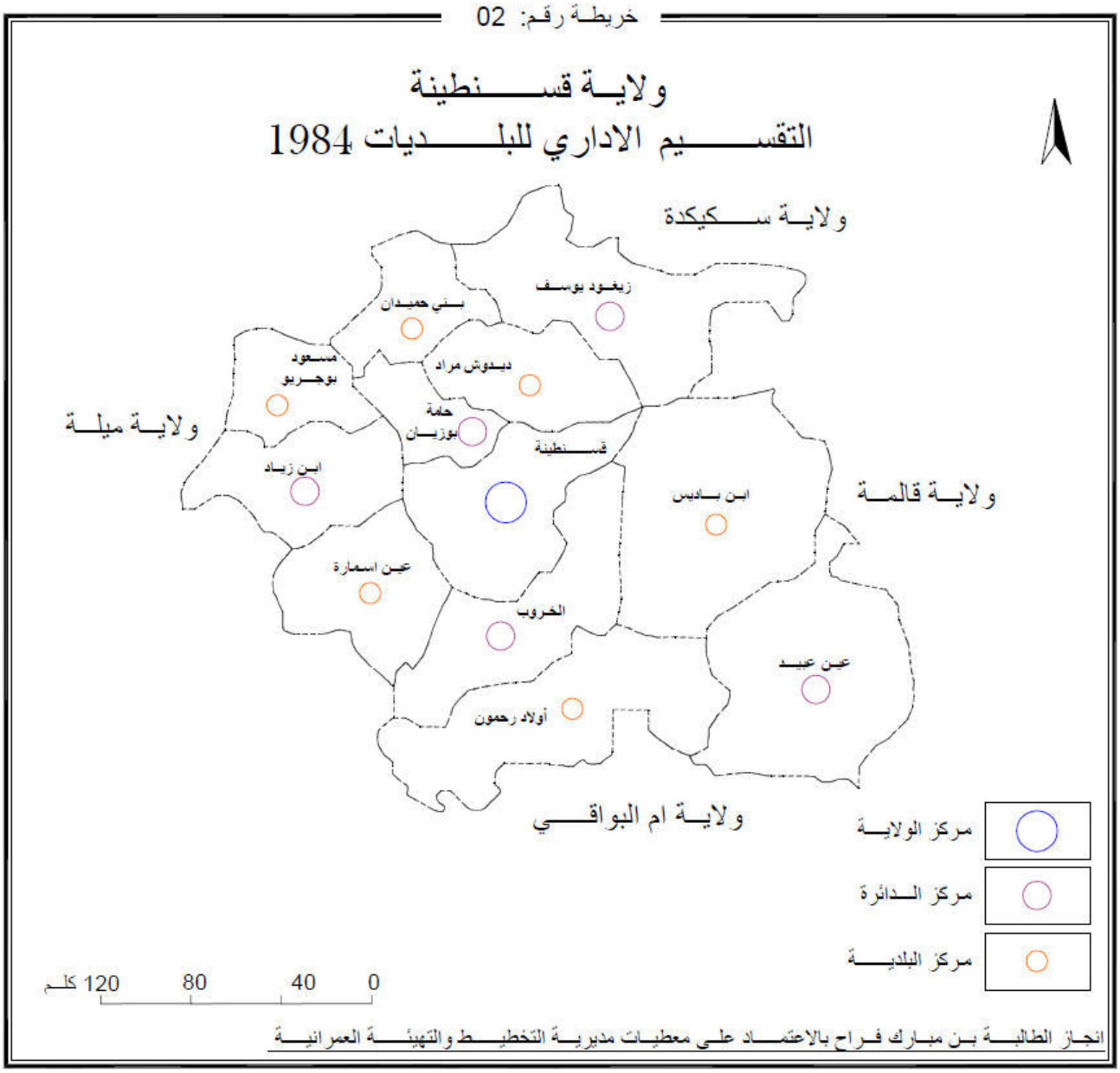
ولاية قسنطينة
التقسيم الاداري للبلديات 1984
ولاية سكيكدة
زيغود يوسف
بني حميدان
مسعود بوجريو
ديدوش مراد
ولاية ميلة
حامة بوزيان
قسنطينة
ابن زياد
ابن باديس
ولاية قالمة
عين اسمارة
الخروب
عين عبيد
أولاد رحمون
ولاية ام البواقي
مركز الولاية
مركز الدائرة
مركز البلدية
120 80 40 0 كلم
انجاز الطالبة بن مبارك فراح بالاعتماد على معطيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

خريطة رقم:03

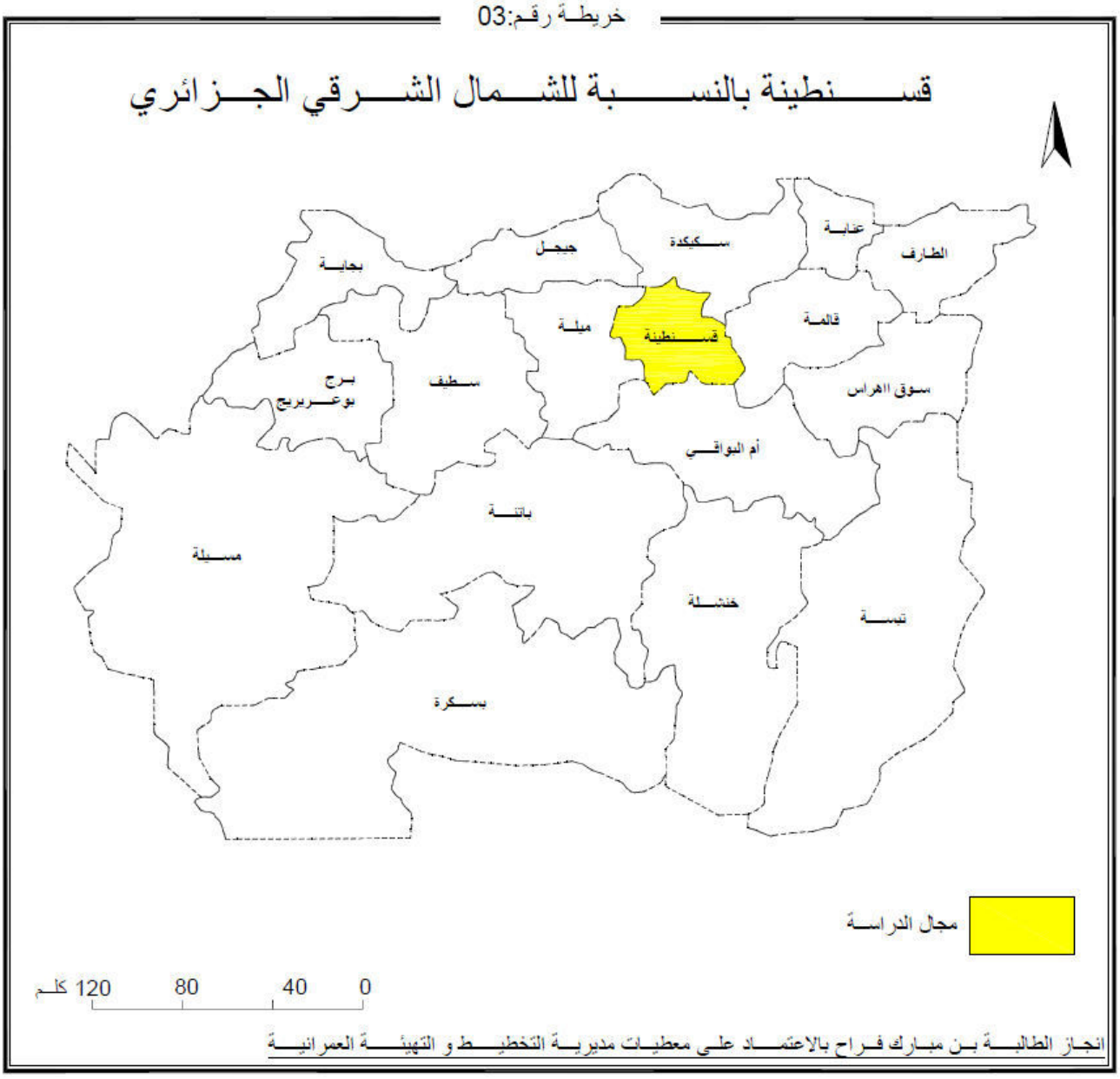

انجاز الطالبة بن مبارك فراح بالاعتماد على معطيات مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية

الجدول رقم 03:إحصائيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية قسنطينة لنهاية 2014

الفرع	قسنطينة	حامة بوزيان	ابن باديس	زيغود يوسف	ديدوش مراد	الخروب	عين أعبيد	بن حميدان	أولاد رحمون	عين اسمارة	مسعود بوجريو	ابن زياد	**المجموع**	النسبة المئوية
الزراعة و الصيدالبحري	48	9	4	4	1	12	6	1	4	8	5	2	**104**	0.9
المياه و الطاقة	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	**2**	0.0
المحروقات	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	**1**	0.0
خدمات البترول	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**	0.0
المناجم	5	2	5	0	0	6	22	0	8	5	0	0	**53**	0.4
صناعة الحديد و الميكانيك	**117**	**9**	**7**	**2**	**16**	**40**	**4**	**0**	**2**	**15**	**1**	**2**	**215**	**1.8**
مواد البناء	**220**	**63**	**7**	**9**	**16**	**49**	**12**	**1**	**9**	**24**	**5**	**10**	**425**	**3.6**
الاشغال العمومية	1578	259	25	78	123	396	62	14	48	122	19	83	**2807**	23.5
البلاستيك	**41**	**4**	**16**	**0**	**14**	**20**	**0**	**0**	**0**	**10**	**1**	**1**	**107**	**0.9**
الصناعات الغذائية	**328**	**59**	**9**	**20**	**39**	**76**	**6**	**4**	**4**	**26**	**0**	**4**	**575**	**4.8**
النسيج	**100**	**7**	**1**	**1**	**4**	**15**	**2**	**0**	**4**	**0**	**1**	**0**	**135**	**1.1**
الجلود	**5**	**1**	**2**	**0**	**1**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**9**	**0.1**
الخشب و الورق	**157**	**95**	**2**	**9**	**17**	**41**	**1**	**1**	**3**	**17**	**1**	**10**	**354**	**3.0**
صناعات مختلفة	**29**	**2**	**2**	**1**	**3**	**6**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**1**	**44**	**0.4**
النقل و المواصلات	753	69	16	33	41	154	13	4	18	36	1	17	**1155**	9.7
التجارة	1762	136	16	33	65	429	25	4	21	91	7	8	**2597**	21.8
الفنادق و المطاعم	436	34	5	8	9	98	1	3	7	16	0	4	**621**	5.2
خدمات شركات المقاولة	784	62	13	33	51	206	24	6	15	48	4	14	**1260**	10.6
خدمات المساكن	864	44	11	21	34	189	10	2	4	48	3	11	**1223**	10.3
مؤسسات اقتصادية	45	1	0	2	0	11	0	0	0	0	0	0	**59**	0.3
مؤسسات عقارية	37	0	1	0	2	16	1	0	0	1	0	0	**58**	0.5
خدمات السلطات	66	1	2	6	6	30	3	1	2	6	1	2	**126**	1.1

المحلية														
المجموع	**7358**	**857**	**144**	**261**	**442**	**1795**	**192**	**41**	**149**	**473**	**49**	**169**	**11930**	**100**
النسبة المئوية	61.7	7.2	1.2	2.2	3.7	15.0	1.6	0.3	1.2	4.0	0.4	1.4	**100**	

المصدر:مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،المقاولة و الاستثمار لولاية قسنطينة.

من خلال الجدول الذي يوضح التجهيزات المؤسساتية الموجودة بولاية قسنطينة،يتجلى وجود فوارق

في التوزيع بين أنواع الممارسات الصناعية و بين بلديات ولاية قسنطينة حيث النصيب الأكبر

من التجهيزات المؤسساتية لبلدية قسنطينة تليها بلدية الخروب مع افتقار البلديات الأخرى خاصة الحدودية إلى العديد من التجهيزات.

الشكل رقم 02:

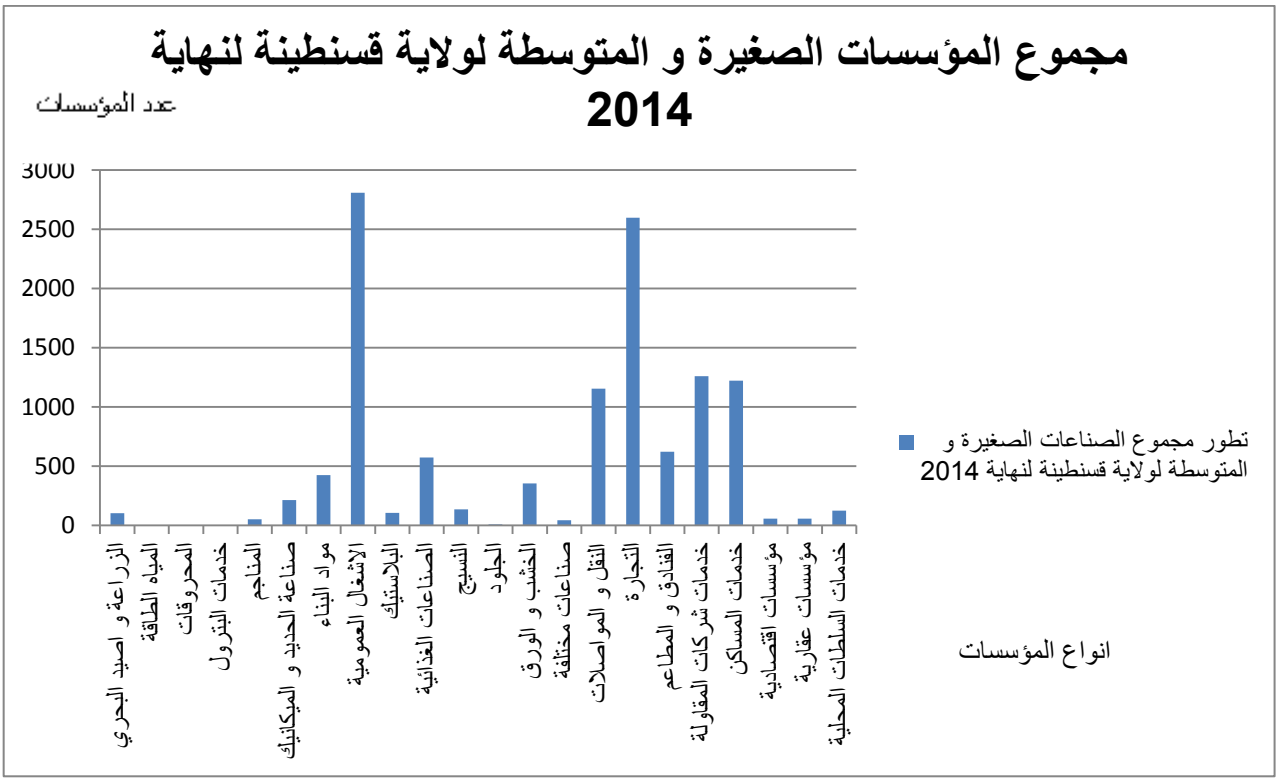

المصدر: مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،المقاولة و الاستثمار لولاية قسنطينة+تعديل الطالبة

من خلال الشكل البياني رقم 2 نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أي في ولاية قسنطينة نشاطها نتائجه كانت متذبذبة تارة تتوسع و تارة تتقلص هذا يمكن أن يرجع إلى المتغيرات الاقتصادية

و العوامل المختلفة منها الاجتماعية و لكن في نهاية موسم 2014 توسعت بشكل ملحوظ

و عرفت نشاطا قويا بفضل دعم السلطات المعنية و بفضل سياسة الدولة الرامية إلى دعم الإنتاج الوطني بهدف تقليص فاتورة الاستيراد.

وسنتطرق في الباب الثاني لدراسة حركة و هيراركية الصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة بشكل أدق.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الثالث و الذي غلب عليه الطابع النظري أكثر أدركناأن الصناعات في ولاية قسنطينة لا يمكن التطرق إليها إلا بعد وضع رؤية شاملة للصناعة في الجزائر فمجال الدراسة لهو ولاية قسنطينة مجال إقليمي خاضع حتميا للمستوى الوطني،الصناعات في ولاية قسنطينة تشهد نشاطا نوعيا اثر على **تنظيم المجال و التهيئة المحلية و الإقليمية** إيجابا فقد ساهم في خلق فرص **عمل و ديناميكية المجال** إلا انه ما لاحظناه أن توزيع هذه التجهيزات الصناعية ساهم في وجود اختلالات و فوارق بين البلديات.

خلاصة الباب الأول:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في الباب الأول بفصوله الثلاثة يمكننا استخلاص أن الصناعة موجودة منذ العصور القديمة لكن مفهومها تغير مع التطورات الراهنة و الصناعة فرع مهم و **مهيكل للمجال**،و قد حظيت الصناعة بجزء هام في النصوص التشريعية و التنظيمية و التي تؤكد على عدم الفصل بين الصناعات و هياكلها القاعدية و التهيئة إلا أن مجال الدراسة يعاني فوارق في توزيع الصناعات و هذه الأخيرة لا تمثل حقيقة و حسب المعايير العالمية للتصنيف الصناعات الناشئة فقد لاحظنا غياب للصناعات الناشئة ذات التكنولوجيات العالية و الدقيقة و الموجهة للتصدير بولاية قسنطينة إنما تقتصر الولاية على طابع الصناعات الميكانيكية،الصيدلانية و الغذائية و الخدماتية و التي هي في طور التنمية و الازدهار إنما مازالت تحتاج للمادة الأولية الأجنبية و هذا ما سيظهر بوضوح أكثر في الباب الثاني.

الباب الثاني
الوضعية الحالية للصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة

مقدمة:

بعد عدة سنوات من ركود القطاع الصناعي نتيجة فشل إستراتيجية الصناعات التصنيعية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال،و عدم قدرتها على تحقيق التنمية المجالية المنشودة،لإنعاش الصناعة الوطنية تختلف في مضمونها عن نموذج دوبرنيس،و يعود هذا الاختلاف إلى الظروف الاقتصادية الجديدة كالعولمة؛فإستراتيجية التصنيع التي اتبعتها البلاد لم تستطع تحقيق النتائج المرجوة بل ساهمت في خلق فوارق مجالية من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني لذا ارتأيت في هذا الباب الذي يحمل عنوان الوضعية الحالية للصناعات الناشئة يتكون من ثلاث فصول:الفصل الأول بعنوان جرد الوحدات العمومية و الوحدات الخاصة و الفصل الثاني الصناعات الناشئة منذ سنة 2000 أما الفصل الثالث يحمل عنوان الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

تمهيد:

إن إعادة بعث الصناعات من جديد يحتل أهمية كبرى لما تلعبه الصناعات من دور هام في التنمية الاقتصادية و خاصة **التهيئة المحلية و الإقليمية و المجالية** خاصة و أن مجال دراستنا أي ولاية قسنطينة و التي أضحت تمثل قطبا صناعيا بامتياز على غرار قطاع الصناعة الصيدلانية هذه الأخيرة و على الرغم من تطورها و من آفاقها المستقبلية الواعدة إلا أنها لا تمثل إنتاجا حقيقيا ووطنيا مئة بالمائة فلا تزال خاضعة للتبعية في استيراد التكنولوجيا الأولية لتصنيع منتجاتها المحلية؛إلا أن الصناعات الغذائية في السنوات الأخيرة عرفت بوادر فتية في التنمية إضافة إلى إعادة هيكلة الصناعات الميكانيكية و التي تندرج ضمن إطار سياسة الدولة و الرامية للدفع بالإنتاج المحلي و الوطني للنمو و التخلص من فاتورة الاستيراد و تزامنا و أزمة النفط ما دفع بتنمية الصناعات في إطار تحقيق آفاق **صناعات ناشئة** مستقبلا و التي هي أساسا صناعات كانت قائمة بحد ذاتها في السنوات السابقة و من خلال هذا الفصل قمنا بضبط المحاور التالية:

المحور الأول:الصناعات في ولاية قسنطينة

المحور الثاني:التخصص الصناعي لكل بلدية

المحور الثالث:جرد للوحدات الصناعية العمومية

المحور الرابع:جرد للوحدات الصناعية الخاصة

المحور الأول:حركية المؤسسات مناصب الشغل في ولاية قسنطينة

الجدول رقم04:حركية و تطور مناصب الشغل لولاية قسنطينة

الفرع	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الزراعة و الصيد البحري	206	209	241	256	263	267
المياه و الطاقة	1	1	196	196	196	196
المحروقات	85	85	85	85	85	85
خدمات البترول	0	0	0	0	0	0
المناجم	463	475	571	585	599	602
صناعة الحديد و الميكانيك	634	665	1414	1436	1795	1805
مواد البناء	963	1068	1565	1574	1580	1796
الاشغال العمومية	9137	9702	12614	13066	13687	13964
البلاستيك	799	816	1323	1347	1365	1367

الصناعات الغذائية	2024	2088	2984	3074	3107	3158
النسيج	254	259	353	355	359	362
الجلود	243	246	74	76	79	79
الخشب و الورق	587	612	912	931	952	968
الصناعات المختلفة	415	428	415	424	432	432
النقل و المواصلات	1789	1930	2269	2662	2823	2924
التجارة	4629	4789	6080	6282	6540	6707
الفندقة و المطاعم	1008	1142	1370	1458	1511	1526
خدمات شركات المقاولة	1721	1819	2291	2651	2783	3212
خدمات المساكن	2387	2470	2440	2503	2549	2589
المؤسساتالاقتصادية	244	244	376	380	398	399
المؤسسات العقارية	81	81	107	107	125	170
خدمات السلطات المحلية	30	106	388	473	521	562
المجموع	27700	29235	38068	39921	41749	43152

المصدر:مديرية الصناعة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و المناجم لولاية قسنطينة

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن قطاع الزراعة في ولاية قسنطينة كان مستقرا حوالي 200 منذ 2007 إلى 2008ثم توسع القطاع و ازداد حركية من الفترة 2009-2012 وصل إلى 285.

الشكل رقم03:

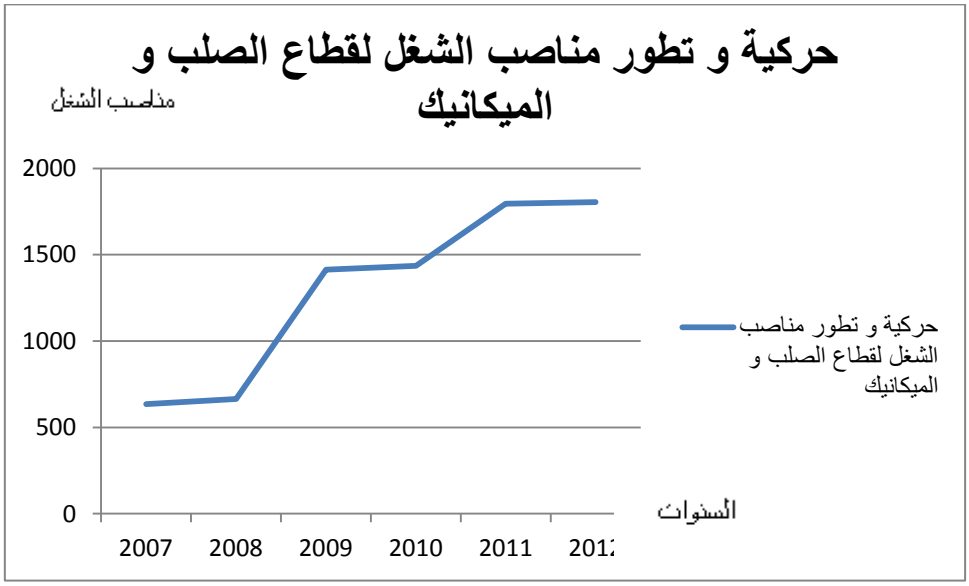

المصدر:مديرية الصناعة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و المناجم لولاية قسنطينة+انجاز الطالبة

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن قطاع الصلب و الميكانيك عرف تطورا ملحوظا،من بداية 2007 كان يوفر 600 منصب شغل،ثم توسعت المناصب حتى نهاية 2008 قليلا حوالي 700 منصب أما في سنة 2009 فبلغت تقريبا 1500 منصب،شهدت توسعا بقيمة 1500 منصب عمل منتصف سنة 2010-2011 و في هذه السنة استقرت حركية هذا القطاع إلى غاية 2012 ب 1805 منصب شغل.

شهد القطاع توسعا،انتعاشا و حركية في السنتين الأخيرتين 2011 و 2012 و يرجع ذلك لسياسة الدولة الرامية لإنعاش الصناعات الموجودة من قبل في الجزائر و التي أهملت و عرفت تقهقرا و تذبذبا نتيجة مجموعة من التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ فترة السبعينات و بالتحديد بداية انتهاج الدولة لسياسة التصنيع مرورا بالتحول في نظام الاقتصاد إلى غاية يومنا هذا في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول و بالتالي النهوض بالاقتصاد من خلال **الصناعات الناشئة** و هي صناعات موجودة أصلا كقطاع الصناعات الميكانيكية.

الشكل رقم04:

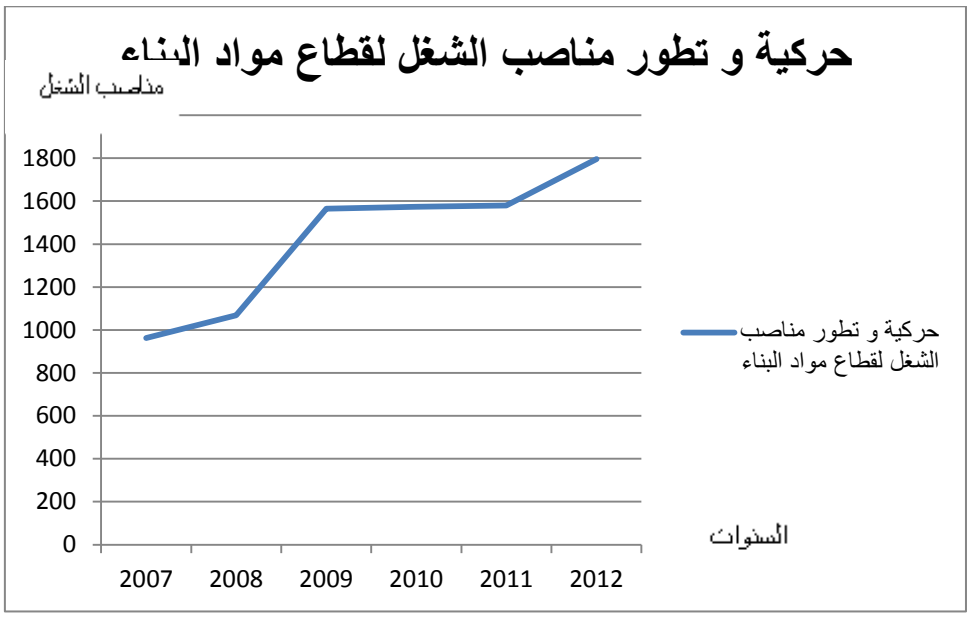

المصدر:مديرية الصناعة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و المناجم لولاية قسنطينة+انجاز الطالبة

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن قطاع مواد البناء تطور من 1000 منصب شغل سنة 2007 إلى أن بلغ 1600 منصب سنة 2009 ثم استقر ب 1600 تقريبا إلى غاية سنة 2011 و توسع من جديد سنة 2012 بقيمة 1800قطاع مواد البناء يوفر مناصب الشغل و يشهد حركية مميزة و نشيطة.أما قطاع الأشغال العمومية وفر سنة 2007 حوالي 10000 منصب شغل و هذا في الفترة الممتدة إلى غاية

2008،ثم توسع إلى 13000 تقريبا سنة 2009،و واصل التوسع إلى أن وصل و استقر ب 14000 منصب شغل في قطاع الأشغال العمومية يشهد تطورا موازيا للتطور الذي عرفه قطاع مواد البناء.

بالإضافة إلى مناصب الشغل التي وفرها قطاع المواد البلاستيكية سنة 2007 و سنة 2008 هي 800 منصب شغل و توسعت هذه المناصب إلى حوالي 1350 منصب من الفترة 2009 إلى 2011 ثم استقرت سنة 2012 في حدود 1400 منصب عمل قطاع المواد الكيمياوية و البلاستيك عرف تطورا كبيرا ما يؤهله لتسميته **قطاع صناعي ناشئ** ينعكس إيجابا على إقليم ولاية قسنطينة و على عملية التنمية و التهيئة على المستوى المحلي الجهوي و العالمي.

(لاحظ الأشكال رقم 5 و الشكل رقم 6 و الشكل رقم 7 على التوالي)

الشكل رقم05:

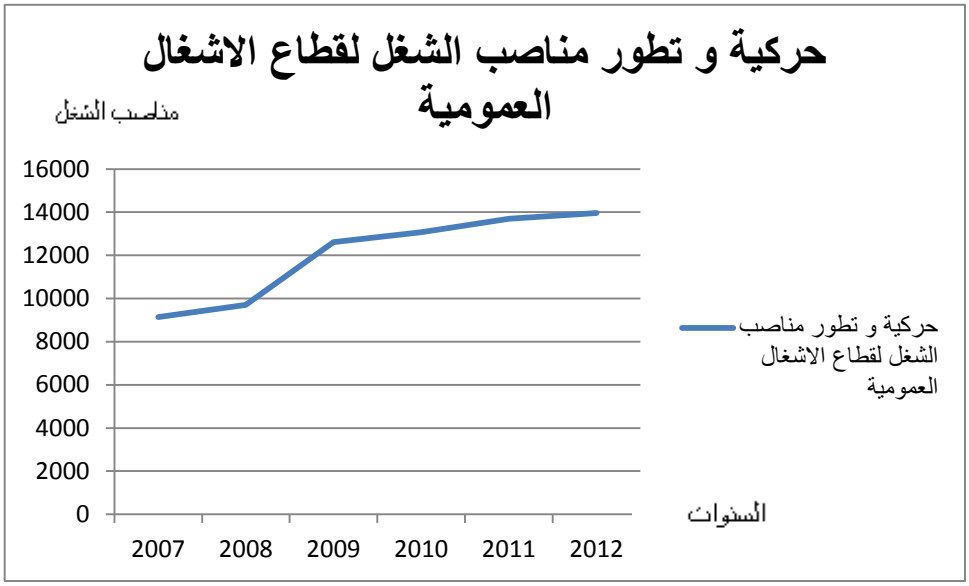

المصدر:مديرية الصناعة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و المناجم لولاية قسنطينة+انجاز الطالبة

الشكل رقم06:

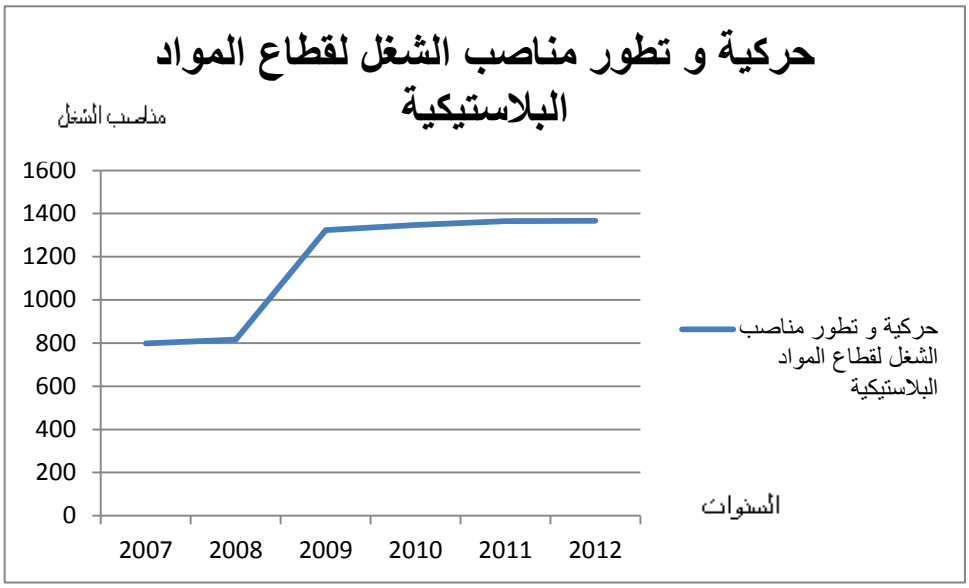

المصدر:مديرية الصناعة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و المناجم لولاية قسنطينة+انجاز الطالبة

الشكل رقم07:

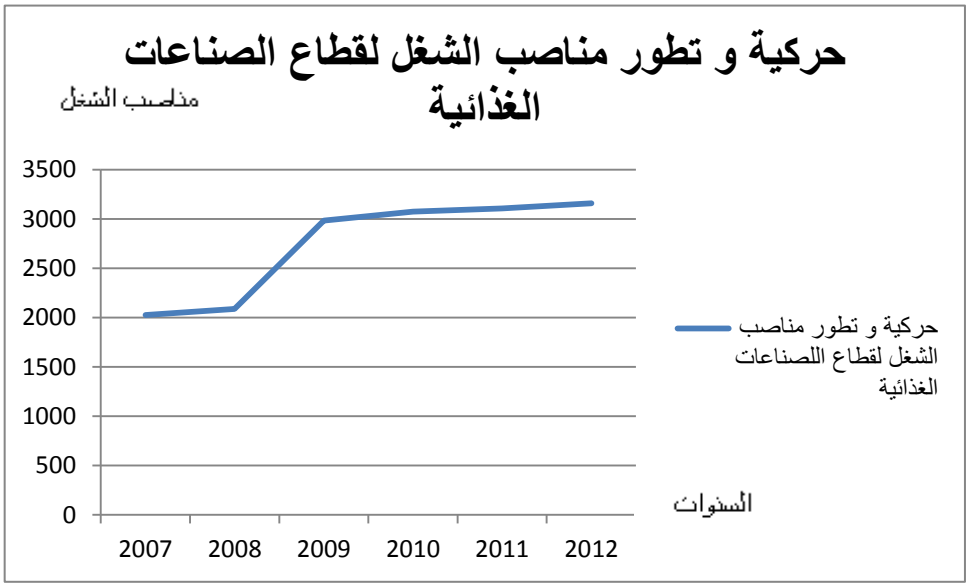

المصدر:مديرية الصناعة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و المناجم لولاية قسنطينة+انجاز الطالبة

يتضح من خلال المنحنى البياني للشكل رقم 7 أن قطاع الصناعات الغذائية وفر 2000 منصب شغل أما في سنة 2008 إلى غاية نهاية سنة 2009 شهد القطاع قفزة نوعية حيث بلغ 3000 منصب شغل و منذ ذلك بقي القطاع يتوسع و يوفر فرص أكثر للعمل إلى غاية سنة 2012 حيث وفر أكثر من 3000منصب عمل.

إن التطور في القطاع راجع لسياسة الدولة الرامية لتوفير مناصب شغل و النهوض بالصناعات

و إنعاشها لتحقيق **تنمية مستدامة** خارج قطاع المحروقات.أما قطاع صناعة الخشب و الورق وفر 600 منصب عمل في السنتين 2007،2008 ثم تطور القطاع من 600 منصب عمل إلى 900 منصب سنة 2009 أما في سنة 2012 فقارب 1000 منصب عمل منذ سنة 2007 إلى غاية 2012 (الشكل رقم 9)وفرت مناصب شغل في جميع القطاعات تقريبا منها قطاع الصناعات الميكانيكية و الكيمياء و البلاستيك و الصناعات الغذائية و منها:-قطاع المناجم الذي وفر 600 منصب عمل سنة 2012.

- قطاع النسيج وفر 350 منصب عمل سنة 2012.

-صناعة الجلود كذلك وفر 250 منصب عمل سنة 2009 إلى انه عرف انكماشا سنة 2012،و ذلك يرجع إلى التطورات التي عرفا المجتمع الجزائري عامة وولاية قسنطينة خاصة و بروز الآلة هذه الأخيرة ساهمت في تهميش صناعة الجلود و بعض الصناعات الحرفية.

-قطاع النقل والمواصلات وفر 3000 منصب عمل سنة 2012 و هو قطاع حساس و يعتبر مؤشر قياس التنمية أما قطاع التجارة وفر 7000 منصب عمل سنة 2012 أما قطاع المقاولات بما فيها الشركات العقارية شهدت انتعاشا واسعا أما قطاع خدمات المساكن وفر 2470 منصب عمل سنة 2012اما قطاع المؤسسات الاقتصادية وفر مناصب شغل قدرها 400 منصب سنة 2012 الشكل رقم08:

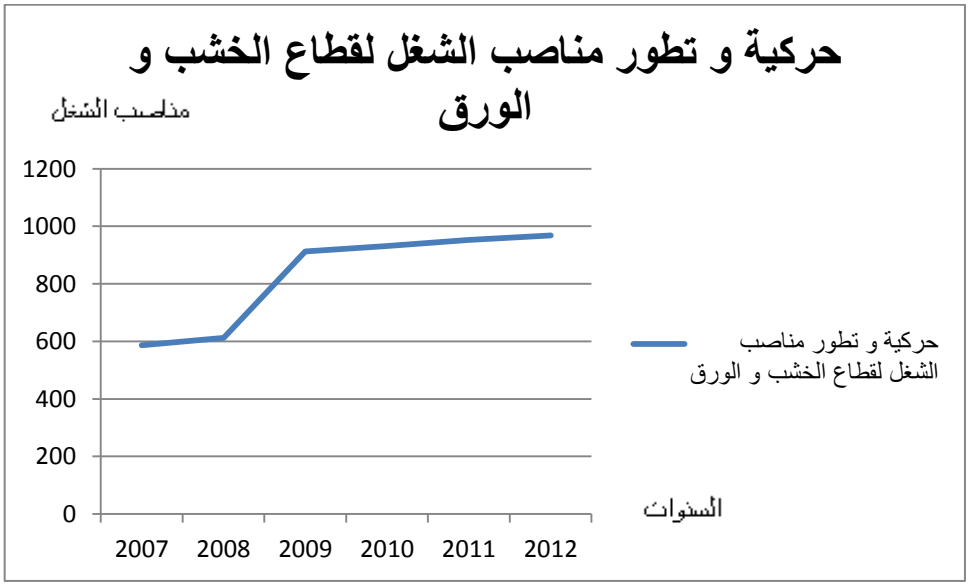

المصدر:مديرية الصناعة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و المناجم لولاية قسنطينة+انجاز الطالبة

أما الجدول رقم 5فيوضح عدد العمال الأجراء في مختلف الصناعات لولاية قسنطينة موزعة على البلديات.

الجدول رقم 05:إحصائيات العمال الأجراء للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لنهاية 2014

الفرع	المجموع	النسبة المئوية
الزراعة و الصيد البحري	280	0.6
المياه و الطاقة	196	0.4
المحروقات	85	0.2
خدمات البترول	0	0.0
المناجم	607	1.2
صناعة الحديد و الميكانيك	1854	3.8
مواد البناء	1817	3.7
الاشغال العمومية	15827	32.5
البلاستيك	1380	2.8
الصناعات الغذائية	3242	6.7
النسيج	380	0.6
الجلود	79	0.2
الخشب و الورق	1003	2.1
صناعات مختلفة	442	0.9
النقل و المواصلات	3801	7.8
التجارة	7527	15.5
الفندقة و المطاعم	1789	3.7
خذماتالمقولاتية	3941	8.1
خدمات المساكن	2782	5.7
المؤسسات الاقتصادية	472	1.0
المؤسسات العقارية	196	0.4
خدمات السلطات المحلية1	981	2.0
المجموع	48681	100

المصدر:مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،المقاولة و الاستثمار لولاية قسنطينة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 6 أن اكبر نسبة لأجور العمال كانت من نصيب بلدية قسنطينة بنسبة قدرها 59بالمئة،تليها بلدية الخروب بنسبة16بالمئة، أما باقي البلديات فهي عبارة عن نسب جد ضئيلة فأجور العمال تختلف من بلدية لأخرى و ما يمكن استنتاجه من الجدول رقم 6 و الشكل البياني رقم 9،أن عدد مناصب الشغل و عدد العمال الأجراء يتماشى طرديا و عدد السكان بالإضافة و منه نجد أن هناك عدم التساوي في حظوظ **التهيئة و التنمية ووجود فوارق** بين بلديات ولاية قسنطينة حيث

أن بلدية قسنطينة كانت لها حصة الأسد من مناصب الشغل هذا ما يعني أن المشاريع و النشاطات و منشآت تتمركز خاصة في مركز الولاية أي بلدية قسنطينة نتيجة توفر البنية التحتية و التجهيزات بالإضافة إلى كون بلدية قسنطينة عاصمة ولاية قسنطينة و لها وزن اقتصادي إقليمي و تاريخي.

الشكل رقم9:

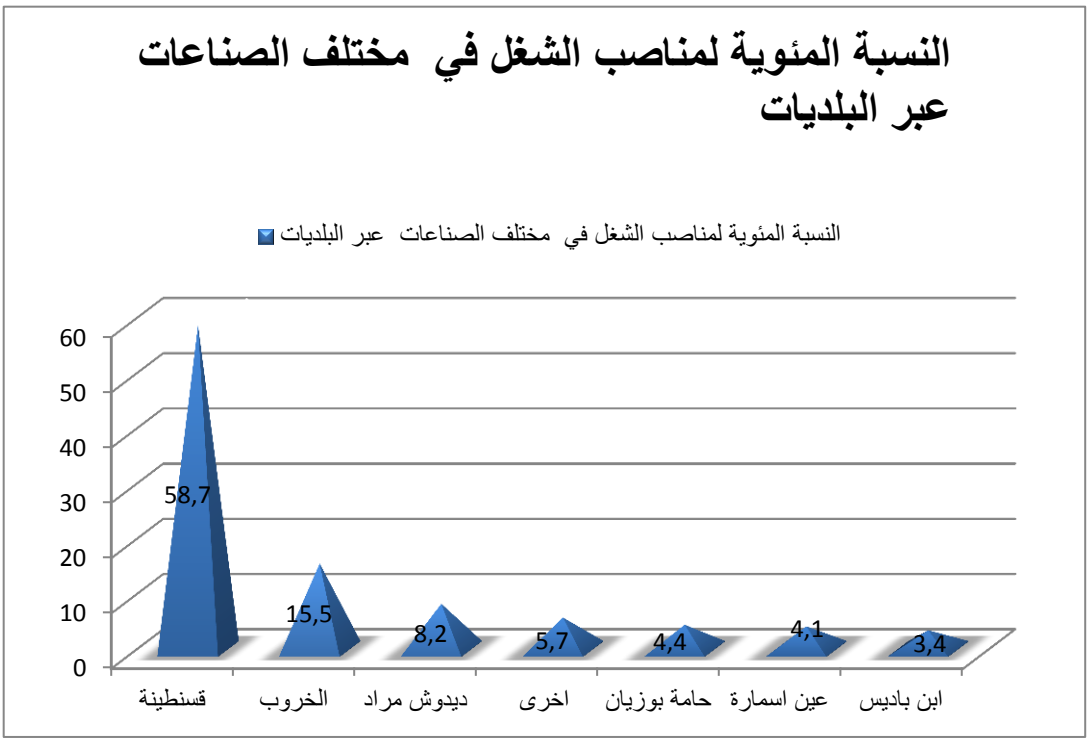

المصدر:مديرية الصناعة و المناجم و الاستثمار لولاية قسنطينة+تعديل الطالبة

* **المحور الثاني:الصناعات في ولاية قسنطينة:**

تتمتع ولاية قسنطينة بالعديد من النشاطات جعلت منها قطبا صناعيا بامتياز هذه الصناعات التي كانت متواجدة على مر السنين لكن منها ما عرف تغيرات أدت إلى ركود كبير في الإنتاج إلا أنها في السنوات الأخيرة حاولت النهوض لاستعادة مكانتها السابقة.و الخرائط التالية(4،5،6،7) توضح توزيع هذه الصناعات عبر بلديات ولاية قسنطينة.

الخريطة 4

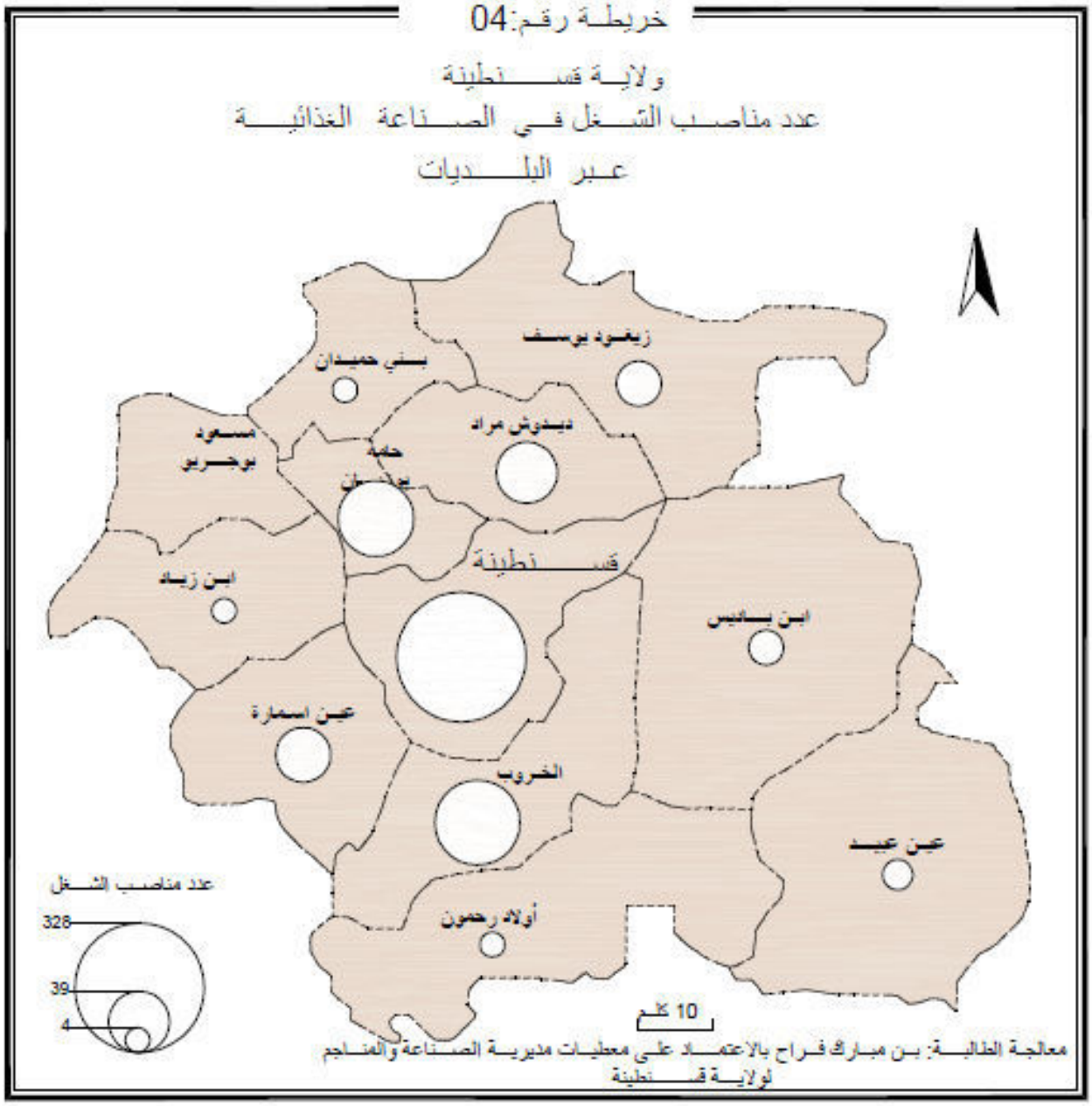
خريطة رقم:04
ولاية قسنطينة
عدد مناصب الشغل في الصناعة الغذائية
عبر البلديات
زيغود يوسف
بني حميدان
ديدوش مراد
حامة بوزيان
مسعود بوجريو
ابن زياد
قسنطينة
ابن باديس
عين اسمارة
الخروب
عين عبيد
أولاد رحمون
عدد مناصب الشغل
328
39
4
10 كلم
معالجة الطالبة: بن مبارك فراح بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية قسنطينة

يتضح من خلال الخريطةرقم4 أن بلدية قسنطينة مهيمنة على إنتاج و تصنيع المواد الغذائية بكمية 328 صناعة،تليها بلدية الخروب بعدد 76 صناعة تأتي بعدها بلدية حامة بوزيان بعدد 59يلدية قسنطينة لها إنتاج معتبر في المواد الغذائية هذا راجع إلى عدد السكان الكبير بالمقارنة مع باقي بلديات الولاية بالإضافة إلى توفر البنى التحتية خاصة في نقل المواد الغذائية من مادة خام إلى مواد غذائية توزع في الأسواق كما يلاحظ أن عدد الصناعات الغذائية يتماشى طرديا و عدد السكان لكل بلدية.

أما بالنسبة للصناعات الميكانيكية و كما توضحه الخريطة رقم 5 تمثل الصناعات الميكانيكية ببلدية قسنطينة 117 صناعة تليها 40 نوع من الصناعات ببلدية الخروب،كنتيجة لتحليلنا و معالجتنا للخريطة رقم 5 فان **بلدية عين اسمارة مهيمنة على صناعة الحديد و الميكانيك** هذا راجع إلى سياسة التصنيع التي انتهجتها الجزائر في فترة السبعينات عن **توطن الصناعات** الكبرى في **المدن الكبرى المستقطبة و الجاذبة** للسكان من بين أهداف هذه الصناعات امتصاص البطالة،تقوية النسيج العمراني الحضري، **تهيئة الأقاليم الكبرى في البلاد.**

و بالنسبة لصناعة مواد البناء تعد بلدية قسنطينة الرائدة في صناعات مواد البناء بتعداد220 صناعة تليها بلدية حامة بوزيان بعدد 63 صناعة ثم بلدية الخروب بعدد 49 صناعة.(لاحظ الخريطة رقم 6)

و بعد تحليلنا و معالجتنا نستنتج أن بلدية قسنطينة تتخصص في صناعة مواد البناء أي كلما قل عدد السكان من بلدية لأخرى قلت الصناعات أي تمركز النشاطات يتماشى طرديا و عدد السكان.

الخريطة 5

خريطة رقم:05
ولاية قسنطينة
عدد مناصب الشغل في صناعة الحديد و الميكانيك عبر البلديات
زيغود يوسف
بني حميدان
مسعود بوجريو
ديدوش مراد
حامة بوزيان
قسنطينة
ابن زياد
ابن باديس
عين اسمارة
الخروب
عين عبيد
أولاد رحمون
عدد مناصب الشغل
117
40
1
10 كلم
معالجة الطالبة: بن مبارك فراح بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية قسنطينة

خريطة رقم:06

ولاية قسنطينة
عدد مناصب الشغل في صناعة مواد البناء عبر البلديات

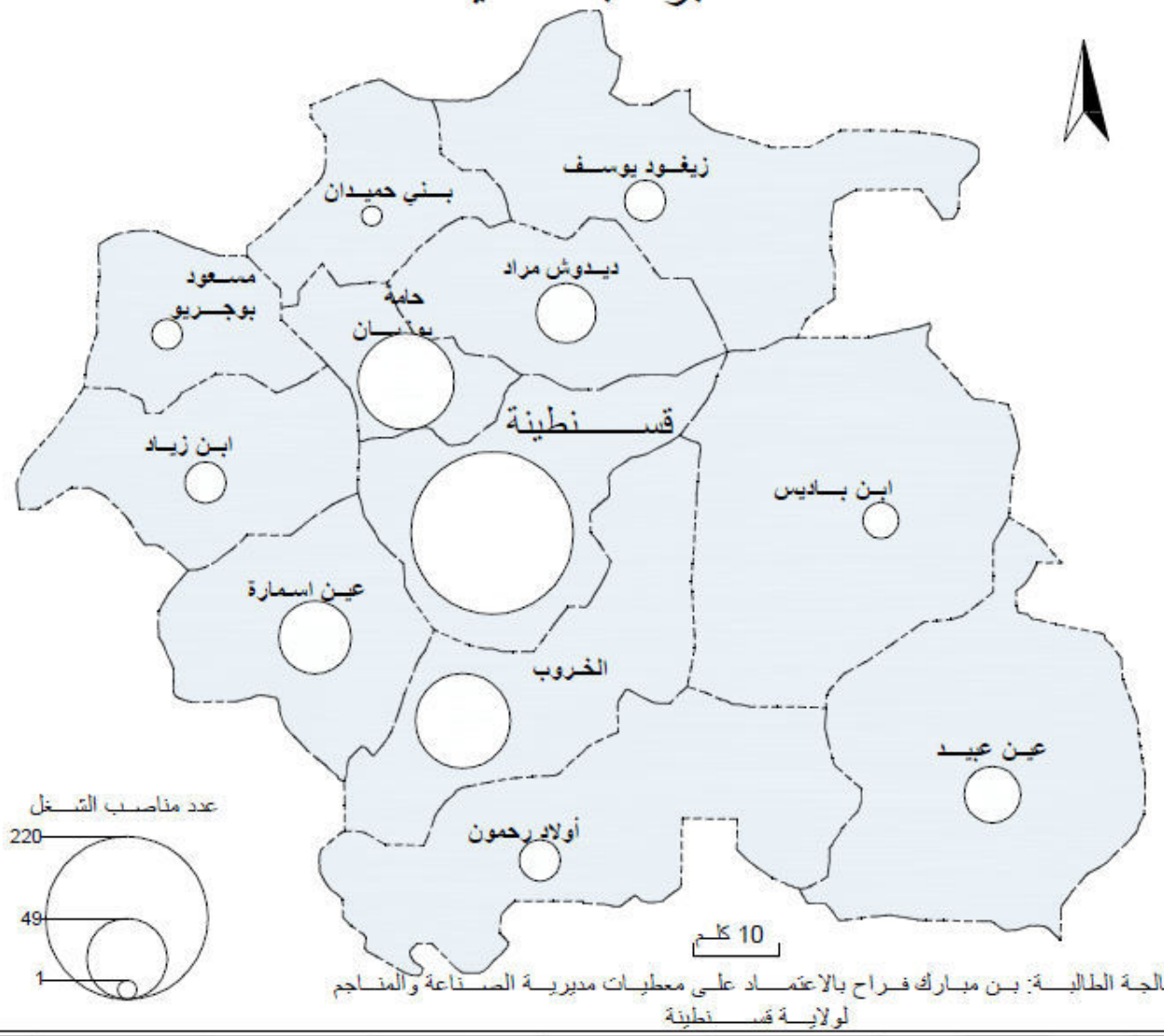

معالجة الطالبة: بن مبارك فراح بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية قسنطينة

أما بالنسبة لنشاطات الأشغال العمومية نلاحظ أن بلدية قسنطينة تحتل الصدارة في نشاطات الأشغال العمومية ب 1578 صناعة تليها بلدية الخروب بعدد و إن كان بعيدا عن بلدية قسنطينة و هو 396 ثم باقي البلديات بنسب متفاوتة.(انظرالخريطة رقم7)

من خلال تحليلنا و معالجتنا للخريطة رقم 7 نستخلص أن بلدية قسنطينة تهيمن على نشاطات إنتاج مواد الأشغال العمومية و تقل هذه الصناعات كلما قل عدد السكان.

بالإضافة إلى صناعات البلاستيك و المواد الكيمياوية، لبلدية قسنطينة الحصة الأكبر ب41 صناعة تليها مباشرة بلدية الخروب حوالي 20 صناعة ثم بلدية ابن باديس ب 16 (انظر الخريطة رقم 8)

و بعد تحليلنا و معالجتنا للخرائط يتضح لنا جيدا أن بلدية قسنطينة تهيمن على المواد الكيمياوية

و البلاستيك بالإضافة إلى صناعات أخرى اشتهرت بها منها التقليدية كصناعة الجلود و ذلك راجع لاهتمام بلدية قسنطينة عبر القدم بالحرف التقليدية لوفرة المادة الأولية (جلود الحيوانات)،إضافة إلى التخصص في صناعة النسيج هذا راجع لأسباب تاريخية مع و تعاقب الحضارات العريقة على قسنطينة فقد كانت بلدية قسنطينة عاصمة لبايلك الشرق أثناء الحكم العثماني ثم مقاطعة فرنسية و بعد الاستقلال أصبحت عاصمة للإقليم الشمالي الشرقي و حاليا مقر ولاية قسنطينة هذه العوامل التاريخية تفسر لنا تواجد العديد من النشاطات و الصناعات بقوة في بلدية قسنطينة و هي لا تمثل بالمعنى الحقيقي الصناعات و النشاطات الناشئة فنلاحظ انعدام النشاطات و الصناعات الالكترونية مثل التي هي موجودة بولاية برج بوعريريج و بالتالي عدم وجود صناعات ذات تقنيات عالية بالولاية يعني انعدام الصناعات الناشئة حقيقة و الأنشطة الموجودة ما زالت في مرحلة النشوء و من خلال معالجتنا نستنتج وجود العديد من النقائص كغياب العديد من النشاطات التي تتلائم و طبيعة و خاصية كل بلدية، كما استخلصنا أن الولاية تعيش اقتصاديا و صناعيا نهضة و تنمية للوصول إلى تجسيد صناعات ناشئة و نشاطات ناشئة مستدامة.

خريطة رقم:07

ولاية قسنطينة
عدد مناصب الشغل في الأشغال العمومية عبر البلديات

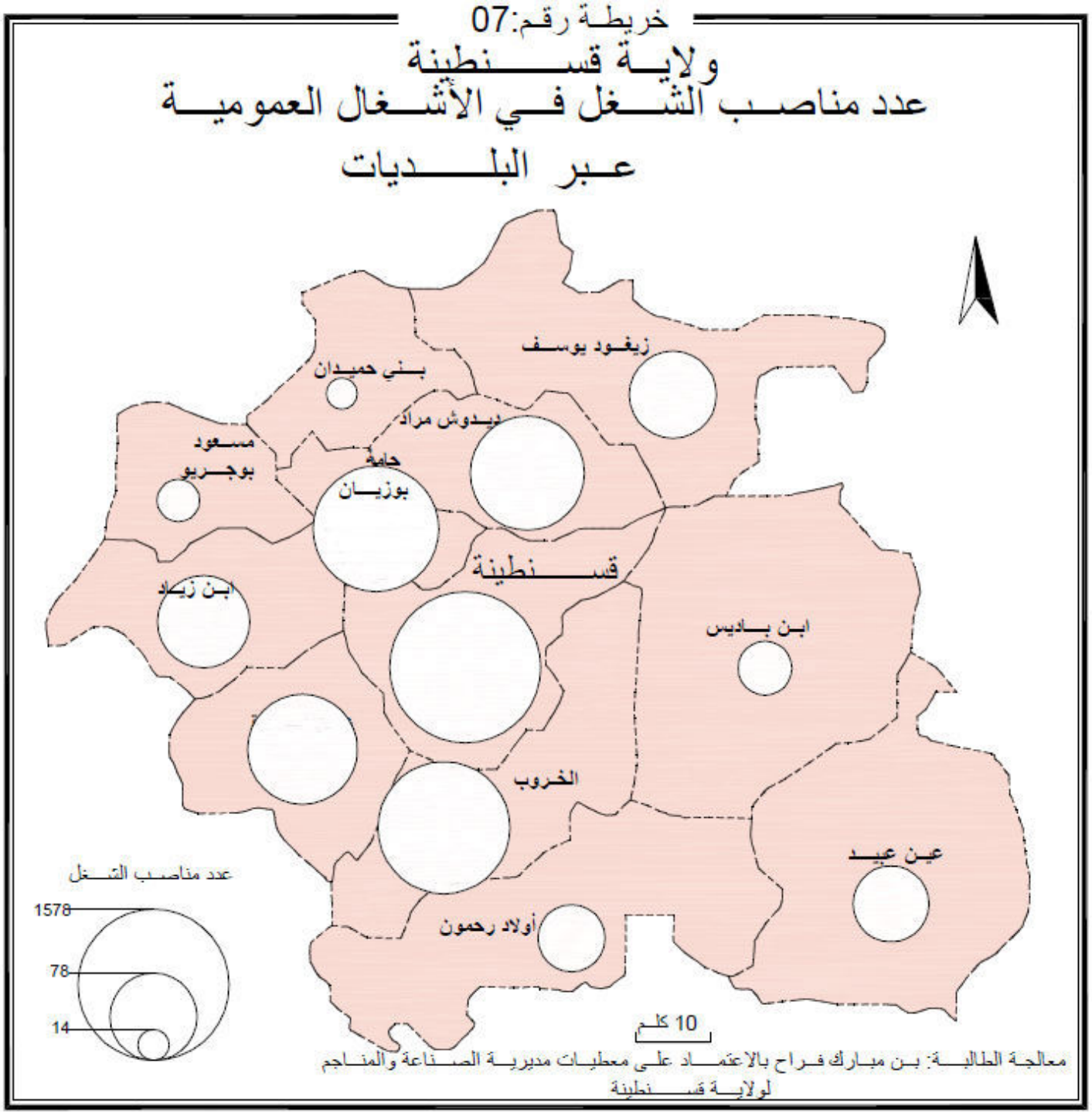

معالجة الطالبة: بن مبارك فراح بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية قسنطينة

خريطة رقم:08

ولاية قسنطينة
عدد مناصب الشغل في صناعة البلاستيك عبر البلديات

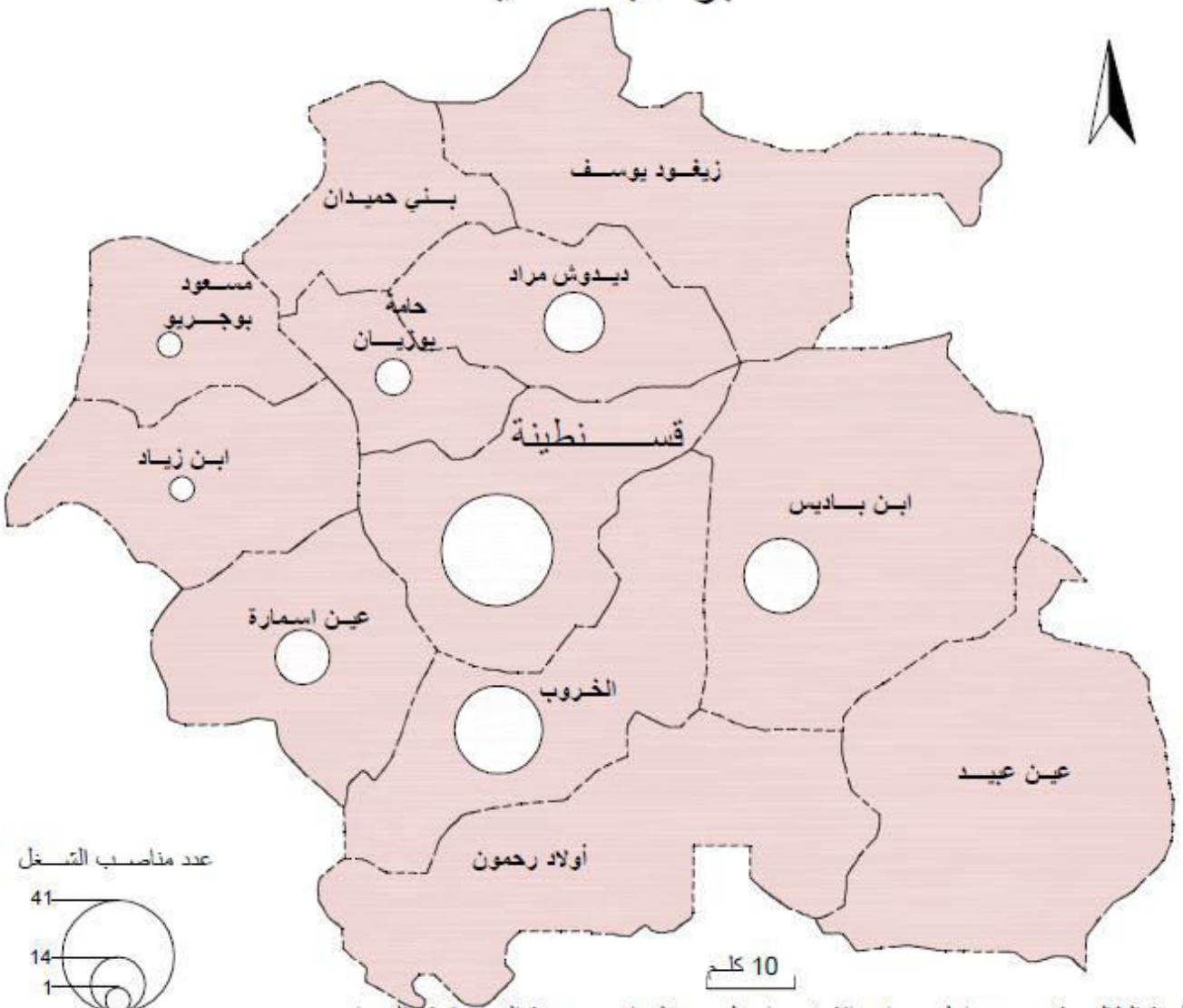

معالجة الطالبة: بن مبارك فراح بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية قسنطينة

المحور الثالث:مؤشر التخصص لكل الصناعات بولاية قسنطينة عبر البلديات.

مؤشر التخصص:(indice de spécialisation)

و لحساب التخصص الصناعي لولاية قسنطينة لمعرفة ما هي الصناعة الأكثر تخصصا في الولاية و بعد الاطلاع على العديد من الوثائق برز مؤشر التخصص"

إن الهدف من تطبيق مؤشر التخصص في الدراسة هو معرفة الصناعات الموجودة و السائدة.

لاستخراج هذا المؤشر تطبق العلاقة الرياضية التالية:

I=(a Tb)/(b Ta)

a:عدد المشاركين في نشاط معين لولاية معينة

Tb:العدد الإجمالي للمشاركين في جميع الأنشطة بالوطن

b:عدد المشاركين في جميع الأنشطة لهذه الولاية

Ta:عدد المشاركين بالنشاط في الوطن.

لما1>i :الولاية تميل إلى التخصص في الصناعة على مستوى الوطن.

و لعدم توفر المعطيات اللازمة لحساب مؤشر التخصص بالقانون المذكور أعلاه استعملت طريقة أخرى حيث اعتبرنا أن مؤشر التخصص هو العلاقة بين عدد الممارسين لصناعة ما لكل بلدية ÷ عدد سكان البلدية × 1000 و الحاصل يمثل **مؤشر التخصص** مقدر لكل 1000 ساكن.[27]

و الجدول رقم 7 يوضح مؤشر التخصص للأنشطة و الصناعات الموجودة بولاية قسنطينة و من خلال استقراء الجدول نلاحظ أن ولاية قسنطينة مهيمنة على نشاطات مواد الأشغال العمومية حيث يمثل مؤشر التخصص بها 2.99 صناعة لكل 1000 ساكن،تليها الصناعات التجارية بمؤشر قدر ب 2.77 صناعة لكل 1000 ساكن على التوالي،ثم صناعة 1.34 لكل 1000 ساكن و 1.23 صناعة النقل

و المواصلات لكل 1000 ساكن،ثم باقي الصناعات بمؤشر يتراوح ما بين 0.0002 و 0.13 صناعات لكل 1000 ساكن.(انظر الجدول رقم 7)

و ما يمكن استخلاصه بعد التحليل أن الصناعات المرتبطة بالأشغال العمومية تستقطب عدد كبير من المسجلين و لتوضيح التخصص الصناعي لأهم الصناعات في ولاية قسنطينة عير البلديات قمنا بمعالجة و حساب مؤشر التخصص الصناعي لأهم الصناعات و النشاطات عبر بلديات ولاية قسنطينة كما توضحه الجداول رقم 11،12،13،14، (انظر الملحق) و الخرائط رقم 12،11،10،9

(27) –بن يحيى لامية–أطلس الجزائر ص20

الجدول رقم 06:مؤشر التخصص لكل الصناعات الخاص بولاية قسنطينة

عدد سكان ولاية قسنطينة	نوع الصناعات	عدد الصناعات	النسبة المئوية%	مؤشر التخصص عدد الصناعات/1000 ساكن
938475	الزراعة و الصيد البحري	104	0.87	0.11
	المياه و الطاقة	2	0.016	0.0002
	المحروقات	1	0.008	0.001
	خدمات البترول	0	0	0
	المناجم	53	0.44	0.05
	صناعة الحديد و الميكانيك	215	1.80	0.23
	مواد البناء	425	3.56	0.45
	الأشغال العمومية	2807	23.52	2.99
	البلاستيك	107	0.89	0.11
	الصناعات الغذائية	575	4.81	0.61
	النسيج	135	1.13	0.14
	الجلود	9	0.07	0.009
	الخشب و الورق	354	2.96	0.37
	صناعات مختلفة	44	0.36	0.05
	النقل و المواصلات	1155	9.68	1.23
	التجارة	2597	21.76	2.77
	الفنادق و المطاعم	621	5.20	0.66
	خدمات شركات المقاولة	1260	10.57	1.34
	خدمات المساكن	1223	10.25	1.3
	مؤسسات اقتصادية	59	0.49	0.06
	مؤسسات عقارية	58	0.48	0.06
	خدمات السلطات المحلية	126	1.06	0.13
	المجموع	11930	%100	/

المصدر:مديرية الصناعة و المناجم و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الاستثمار+التعداد العام للسكان و السكن+معالجة الطالبة بن مبارك فراح

خريطة رقم:09

ولاية قسنطينة

مؤشر التخصص لصناعة الحديد و الميكانيك عبر البلديات

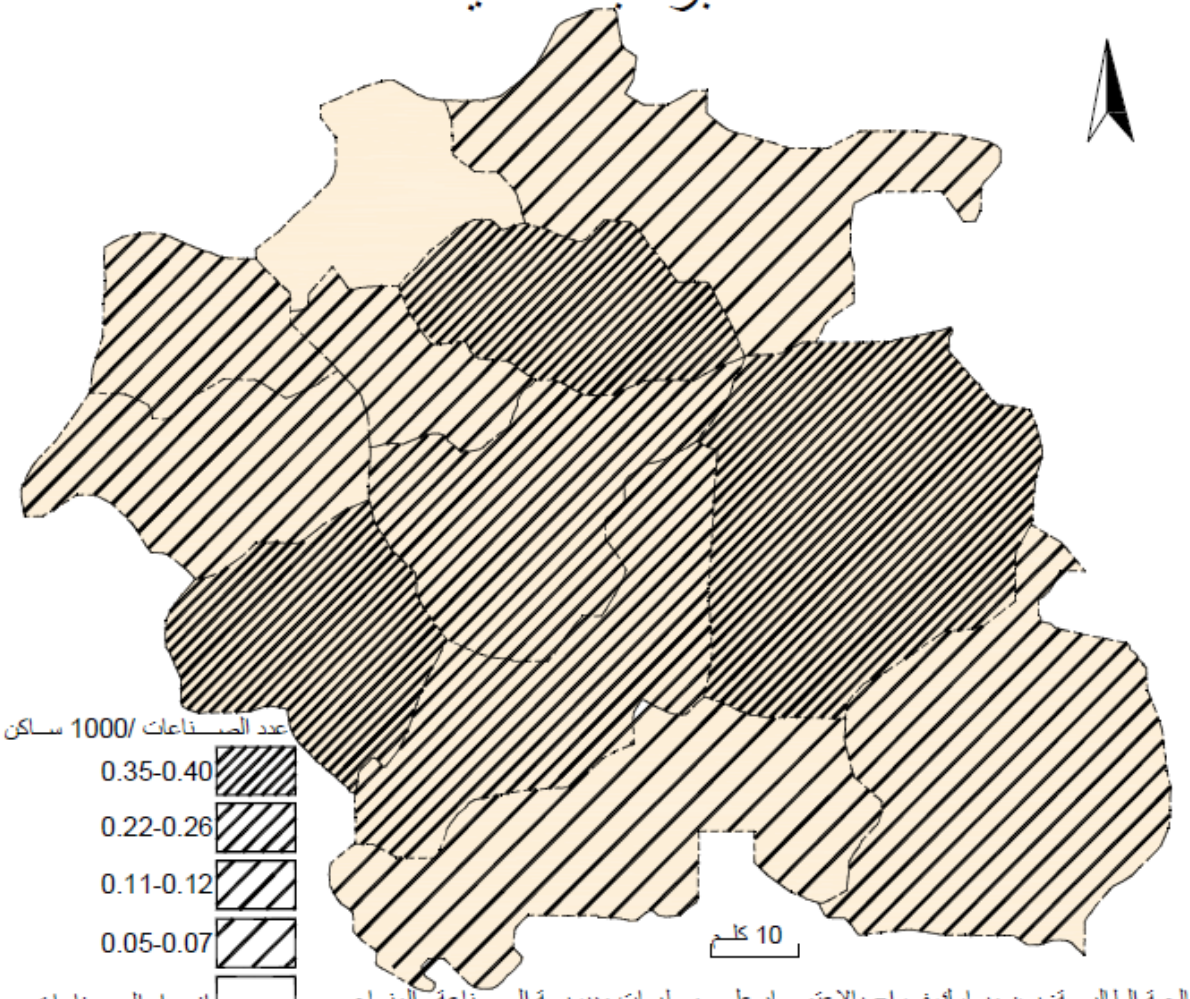

معالجة الطالبة: بن مبارك فراح بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية قسنطينة

من خلال الخريطة رقم 9تظهر أن بلدية قسنطينة بها اكبر عدد من الصناعات الميكانيكية بعدد

117 صناعة تليها بعدد 40 صناعة بلدية الخروب،بعدها بعد المعالجة تظهر نتائج تحليل الخرائط

أن **قسنطينة متخصصة مهيمنة على صناعة الحديد و الميكانيك** ثم بلديات ديدوش مراد،الخروب،عين اسمارة و هذا راجع إلى سياسة التصنيع التي انتهجتها الجزائر في فترة السبعينات عن توطن الصناعات الكبرى في المدن الكبرى المستقطبة و الجاذبة للسكان من بين أهداف هذه الصناعات امتصاص البطالة،تقوية النسيج العمراني الحضري، **تهيئة الأقاليم** الكبرى في البلاد.
أما الخريطة رقم 10 تتضح هيمنة بلدية قسنطينة على صناعة مواد البناء بعدد 220 تليها بلدية حامة بوزيان بعدد 63 صناعة ثم بلدية الخروب بعدد 49 صناعة.

بعد معالجتنا نستنتج أن **بلدية قسنطينة مهيمنة على نشاطات مواد البناء** تليها البلديات:الخروب،

حامة بوزيان،عين اسمارة و كلما قل عدد السكان من بلدية لأخرى قلت الصناعات.

أما صناعة البلاستيك و المواد الكيمياوية فتهيمن بلدية قسنطينة ب 41 صناعة تليها مباشرة بلدية الخروب حوالي 20 صناعة ثم بلدية ابن باديس ب 16.(انظر الخريطة رقم 11)

بعد معالجتنا للخرائط نستنتج أن **بلدية قسنطينة مهيمنة على نشاطات المواد الكيمياوية و البلاستيك** و كلما قل عدد السكان قلت صناعات و نشاطات البلاستيك و المواد الكيمياوية و بالنسبة لصناعة المواد الغذائية، بلدية قسنطينة مهيمنة على إنتاج و تصنيع المواد الغذائية بكمية 328 صناعة،تليها بلدية الخروب بعدد 76 صناعة تأتي بعدها بلدية حامة بوزيان بعدد 59 صناعة ثم بلدية ديدوش مراد بعدد 39 صناعة،بلدية عين اسمارة ب 26 صناعة ثم زيغود يوسف ب 20 صناعة و على التوالي:ابن باديس،بني حميدان،أولاد رحمون،ابن زياد بكميات تقل عن 9 صناعات(انظر الخريطة رقم12)

و منه نستنتج أن **بلدية قسنطينة متخصصة** في الصناعات الغذائية وبعد تحليلنا و معالجتنا نرجع السبب إلى عدد السكان الكبير بالمقارنة مع باقي بلديات الولاية بالإضافة إلى توفر البنى التحتية خاصة في نقل المواد الغذائية من مادة خام إلى مواد غذائية توزع في الأسواق كما يلاحظ أن عدد الصناعات الغذائية يتماشى طرديا و عدد السكان لكل بلدية.

خريطة رقم:10

ولاية قسنطينة

مؤشر التخصص لصناعة مواد البناء عبر البلديات

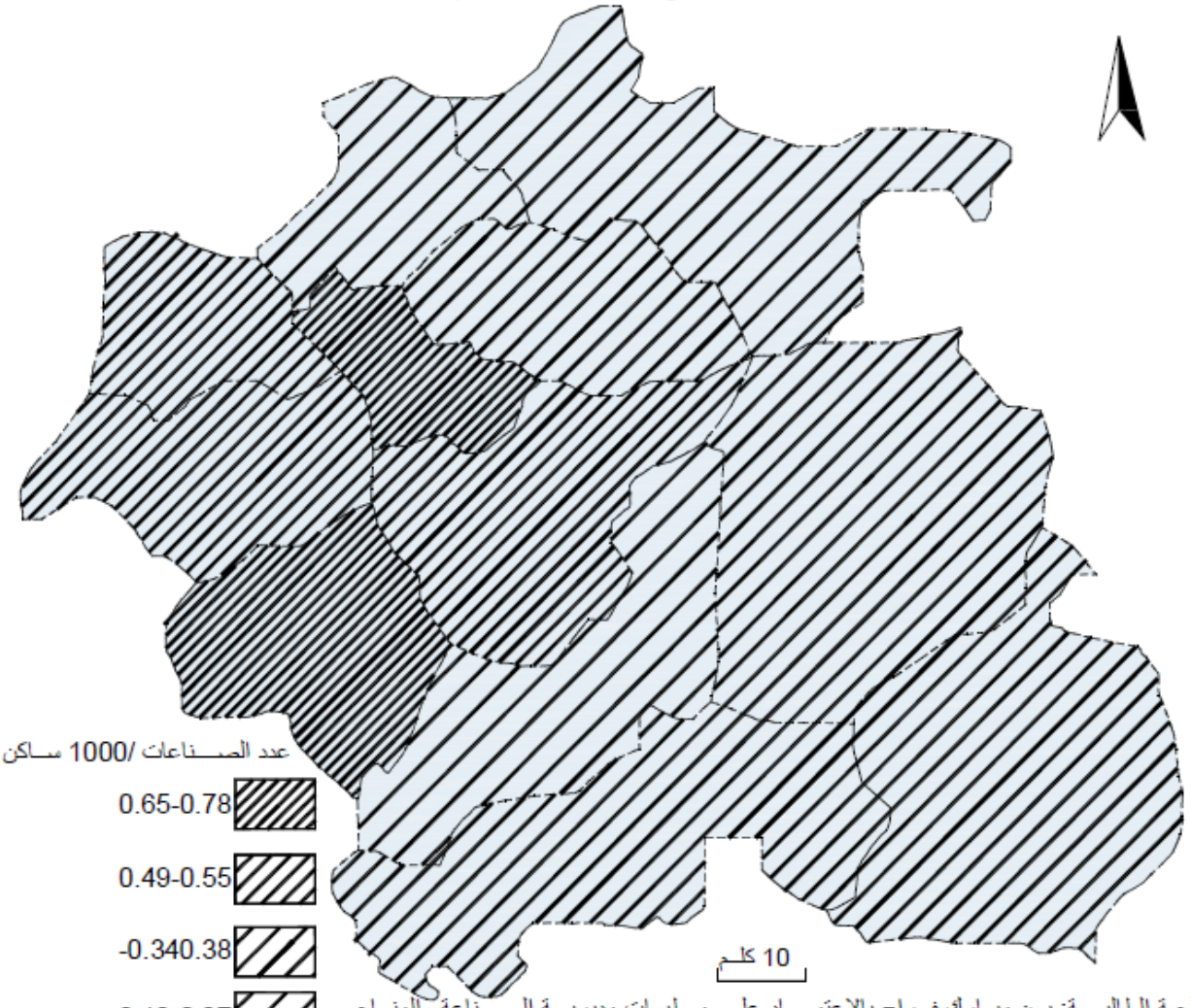

معالجة الطالبة: بن مبارك فراح بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية قسنطينة

خريطة رقم:11

ولاية قسنطينة
مؤشر التخصص لصناعة البلاستيك
عبر البلديات

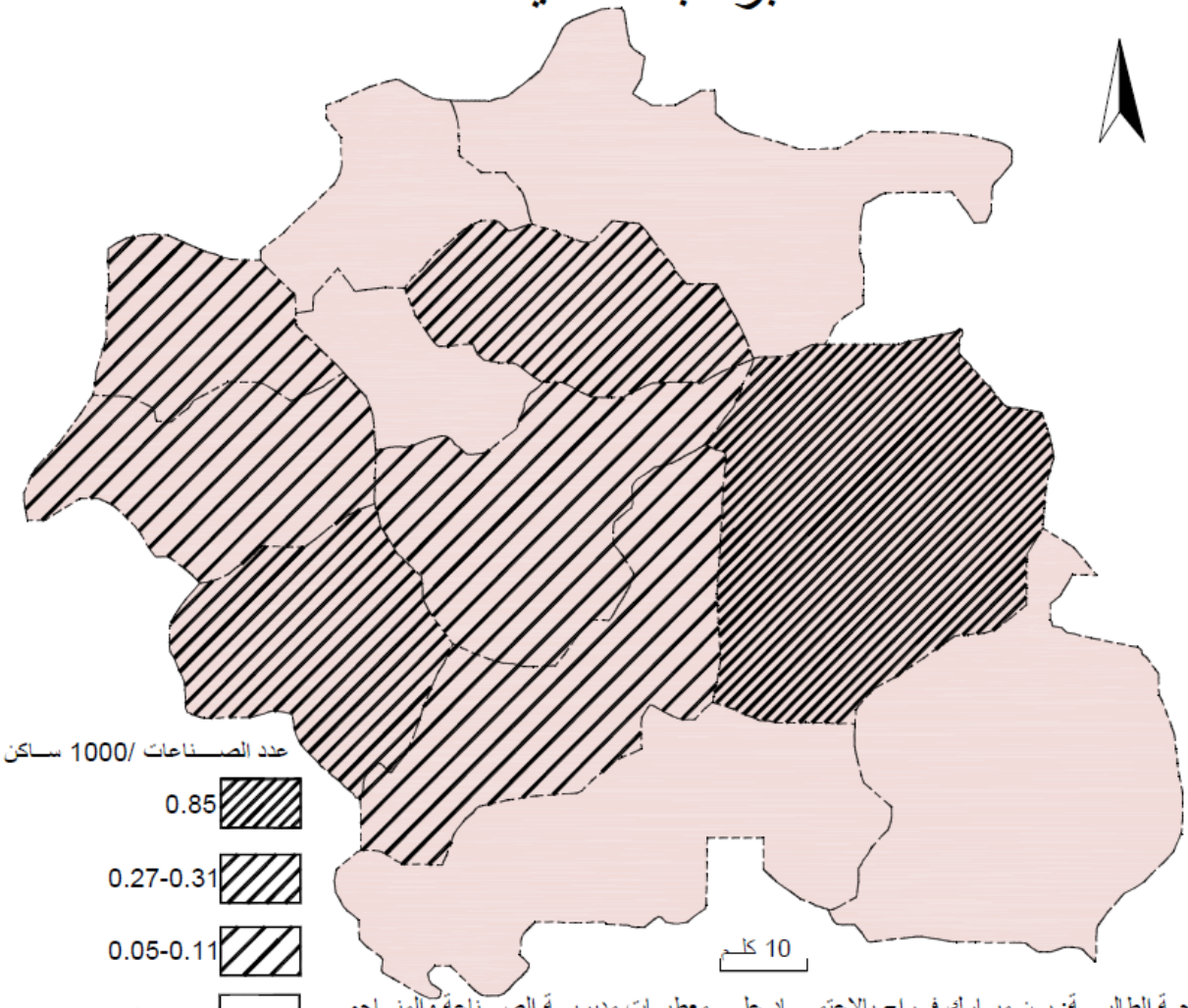

معالجة الطالبة: بن مبارك فراح بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية قسنطينة

خريطة رقم:12

ولاية قسنطينة
مؤشر التخصص للصناعة الغذائية عبر البلديات

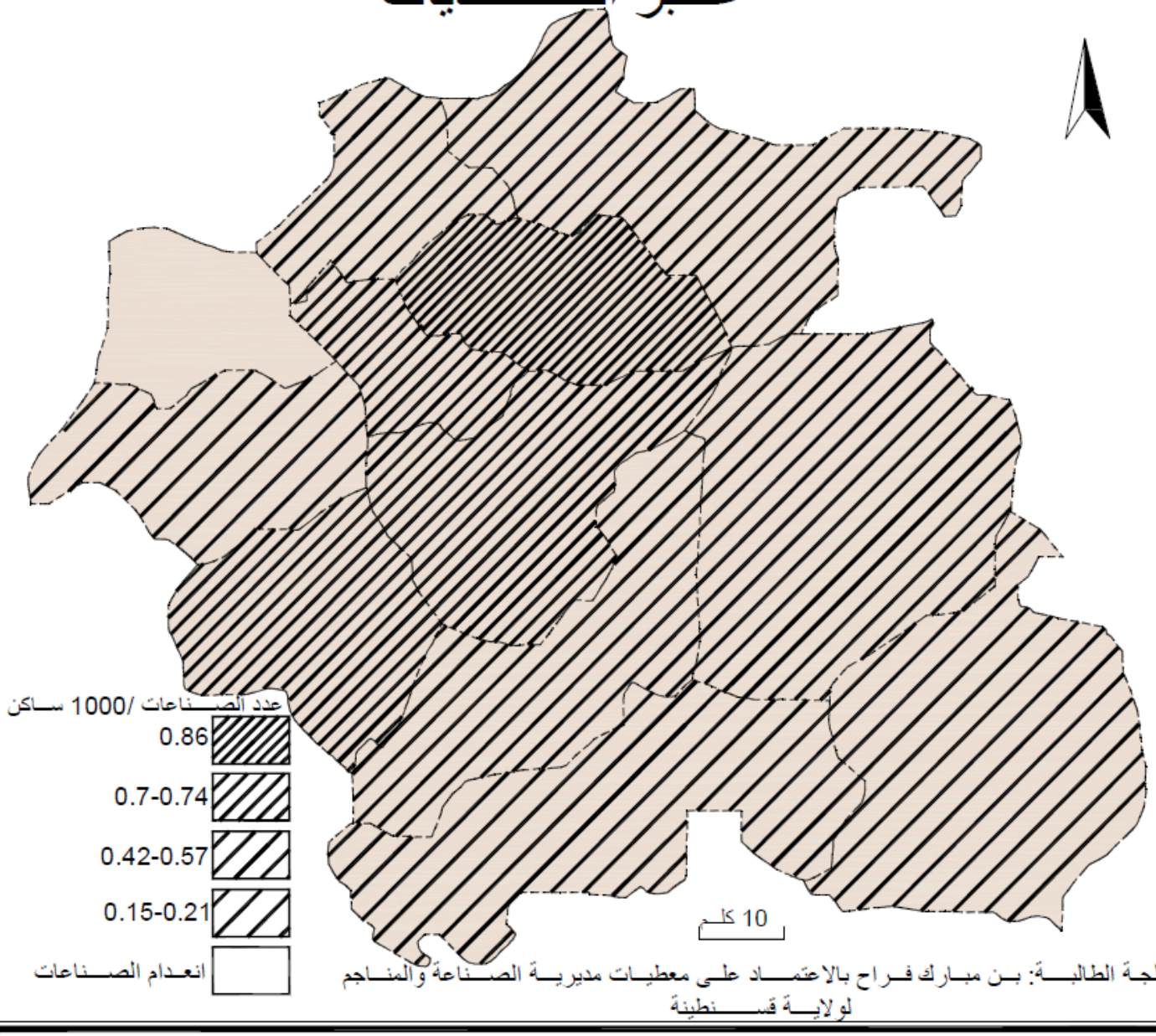

معالجة الطالبة: بن مبارك فراح بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية قسنطينة

و الجدول رقم 12 يبرز مؤشر التخصص لصناعة النسيج عبر بلديات ولاية قسنطينة بلدية قسنطينة تحتل الصدارة في صناعة النسيج ب 100 صناعة ثم تأتي بلدية الخروب ب 15 صناعة فقط تليها بلدية حامة بوزيان ب 7 فقط ثم بلدية ديدوش مراد،أولاد رحمون بعدد 4 صناعات تليهم كل من بلدية عين أعبيد،ابن باديس ومسعود بوجريو بكميات ضئيلة جدا.

بلدية قسنطينة متخصصة في صناعة النسيج هذا راجع لأسباب تاريخية و تعاقب الحضارات العريقة على مدينة قسنطينة.

الجدول رقم11:مؤشر التخصص لصناعة النسيج عبر بلديات ولاية قسنطينة مقارنة بعدد السكان

البلديات	صناعات النسيج (المجموع)	عدد الصناعات	عدد السكان	مؤشر التخصص(عدد الصناعات/1000 ساكن)
قسنطينة	135	100	448374	0.22
حامة بوزيان		7	79952	0.08
ابن باديس		1	18735	0.05
زيغود يوسف		1	35248	0.02
ديدوش مراد		4	44951	0.08
الخروب		15	179033	0.08
عين اعبيد		2	31743	0.06
بني حميدان		0	9397	0
اولاد رحمون		4	26132	0.15
عين اسمارة		0	36998	0
مسعود بوجريو		1	9050	0.11
ابن زياد		0	18861	0

المصدر:مديرية الصناعة والمناجم و الاستثمار لولاية قسنطينة+تعديل الطالبة

و فيما يخص صناعة الجلود بلدية قسنطينة اشتهرت بهذه الصناعة تليها بلدية ابنباديس ب 2 فقط ثم بلدية ديدوش مراد و بلدية حامة بوزيان.:يفسر هذا التوزيع أن مدينة قسنطينة هي المهيمنة

على صناعة الجلود و ذلك راجع لاهتمام المدينة عبر القدم بالحرف التقليدية خاصة في فترة الحكم العثماني حين كانت الجزائر ولاية عثمانية ،كما يرجع اهتمام البلديات الأخرى لوفرة المادة الأولية جلود الحيوانات باعتبار الطابع الذي يغلب عليها و هو الطابع الفلاحي الرعوي.(الجدول رقم 13)

الجدول رقم12:مؤشر التخصص لصناعة الجلود عبر بلديات ولاية قسنطينة مقارنة بعدد السكان

البلديات	صناعات الجلود(المجموع)	عدد الصناعات	عدد السكان	مؤشر التخصص(عدد الصناعات/1000 ساكن)
قسنطينة	9	5	448374	0.11
حامة بوزيان		1	79952	0.01
ابن باديس		2	18735	0.10
زيغود يوسف		0	35248	0
ديدوش مراد		1	44951	0.02
الخروب		0	179033	0
عين اعبيد		0	31743	0
بني حميدان		0	9397	0
اولاد رحمون		0	26132	0
عين اسمارة		0	36998	0
مسعود بوجريو		0	9050	0
ابن زياد		0	18861	0

المصدر:مديرية الصناعة والمناجم و الاستثمار لولاية قسنطينة+تعديل الطالبة

كما تسيطر بلدية قسنطينة على صناعة الخشب و الورق بعدد 157 تليها بلدية حامة بوزيان بعدد 95 صناعة،ثم الخروب،ديدوش مراد،ابن زياد بأعداد متفاوتة من10إلى41..(الجدول رقم 13)

بلدية قسنطينة مهيمنة على صناعة الخشب و الورق راجع لأنها مركز الولاية و توفر المرافق و الهياكل القاعدية،كذلك الحاجة إلى هذه الصناعة بسبب تمركز الجامعة و المؤسسات العمومية،المديريات،المرافق العمومية التي تحتاج بصفة دائمة للورق و الخشب.

الجدول رقم13:مؤشر التخصص لصناعة الخشب و الورق عبر بلديات ولاية قسنطينة مقارنة بعدد السكان

البلديات	صناعات الخشب و الورق (المجموع)	عدد الصناعات	عدد السكان	مؤشر التخصص(عدد الصناعات/1000 ساكن)
قسنطينة	354	157	448374	0.35
حامة بوزيان		95	79952	1.18
ابن باديس		2	18735	0.10
زيغود يوسف		9	35248	0.25
ديدوش مراد		17	44951	0.37
الخروب		41	179033	0.23
عين اعبيد		1	31743	0.03
بني حميدان		1	9397	0.10
اولاد رحمون		3	26132	0.11
عين اسمارة		17	36998	0.45
مسعود بوجريو		1	9050	0.11
ابن زياد		10	18861	0.53

المصدر:مديرية الصناعة والمناجم و الاستثمار لولاية قسنطينة+تعديل الطالبة

و بالنسبة لبلدية قسنطينة مهيمنة على 29 صناعة تليها بلدية الخروب ب 6 ثم بلدية ديدوش مراد ب 3 صناعات.(الجدول رقم14)

و بعد تحليلنا و معالجتنا للجداول و للخرائط نستنتج أن بلدية قسنطينة لها اكبر عدد من الصناعات

و النشاطات و نلاحظ أيضا أن هذه النشاطات تتماشى طرديا مع عدد السكانكلما كانت البلدية اكبر من حيث عدد السكان كان وجود النشاطات و الصناعات بها اكبر و اكثر أما باقي البلديات فلا توجد بها نشاطات تتلائم و ظروفها و خصائصها الطبيعية،الاقتصادية و الاجتماعية لذلك على السلطات المحلية و الإقليميةالأخذ بعين الاعتبار بتوفير و انجاز نشاطات و صناعات تراعي كافة خصائص البلديات الموجودة ببلديات الولاية لامددادها بجميع المرافق و لما لا إنشاء صناعات ذات تقنيات عالية ترتقي

إلى مستوى الصناعات الناشئة.

الجدول رقم14:مؤشر التخصص لصناعات مختلفة عبر بلديات ولاية قسنطينة مقارنة بعدد السكان

البلديات	صناعات مختلفة (المجموع)	عدد الصناعات	عدد السكان	مؤشر التخصص(عدد الصناعات/1000 ساكن)
قسنطينة	44	29	448374	0.06
حامة بوزيان		2	79952	0.02
ابن باديس		2	18735	0.10
زيغود يوسف		1	35248	0.02
ديدوش مراد		3	44951	0.06
الخروب		6	179033	0.03
عين اعبيد		0	31743	0
بني حميدان		0	9397	0
اولاد رحمون		0	26132	0
عين اسمارة		0	36998	0
مسعود بوجريو		0	9050	0
ابن زياد		1	18861	0.05

المصدر:مديرية الصناعة والمناجم و الاستثمار لولاية قسنطينة+تعديل الطالبة

المحور الرابع:جرد للوحدات العمومية

الوضعية الاجتماعية:شركة تصنيع المحملات الارتدادية

الوضعية القانونية:شركة ذات أسهم،فرع مجمع سوناكوم

رأس المال العام:2000000000 د.ج

تاريخ الإنشاء و التأسيس:25 افريل 2011

مكان المنشاة:المنطقة الصناعية عين اسمارة ولاية قسنطينة

الوعاء العقاري:221545 م^2 منها 48808 م^2 مساحة مغطاة

عدد العمال:400 عامل

المهام الأساسية:الدراسات،تصميم و تصنيع المحملات الارتدادية و صناعة عتاد الأشغال العمومية

قائمة المنتوجات الأساسية ل"صوفار":

- المحملات الارتدادية

- مضخات الاسمنت
- الضواغط

نسبة الاندماج و المساهمة الوطنيين:

الاستثمارات:

الاستثمارات الحالية:732 م.د.ج منها

- الترميم و إعادة الهيكلة و الرسكلة: *632*م.د.ج
- المساعدة التقنية و التكوين: 100 م.د.ج

كما يبين الجدول رقم 15 تطور رقم أعمال شركة صوفار(فرع من مجمع سوناكوم عين اسمارة) عبر السنوات

الجدول رقم 15:تطور رقم أعمال شركة صوفار"سوناكوم"

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015 *
ر.ا(م.د.ج)	480	1142	1244	1178	1301	1505

*** متوقع في 2015**

المصدر:شركة سوناكوم فرع صوفار بلدية عين اسمارة+تعديل الطالبة

و المنحنيات البيانية (لاحظ الأشكال رقم 11،12،13،14،15)تمثل تطور منتوجات مركب صناعة الجرارات سوناكوم

الشكل رقم10:

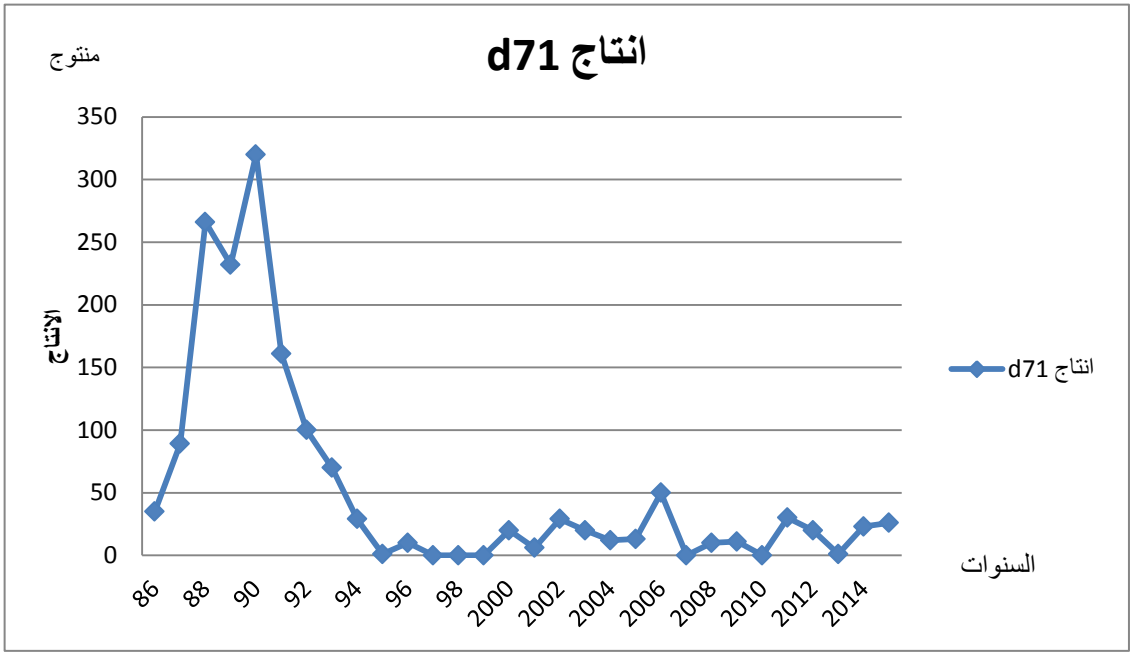

المصدر:شركةصوفار فرع سوناكوم بلدية عين اسمارة+تعديل الطالبة

الشكل رقم11:

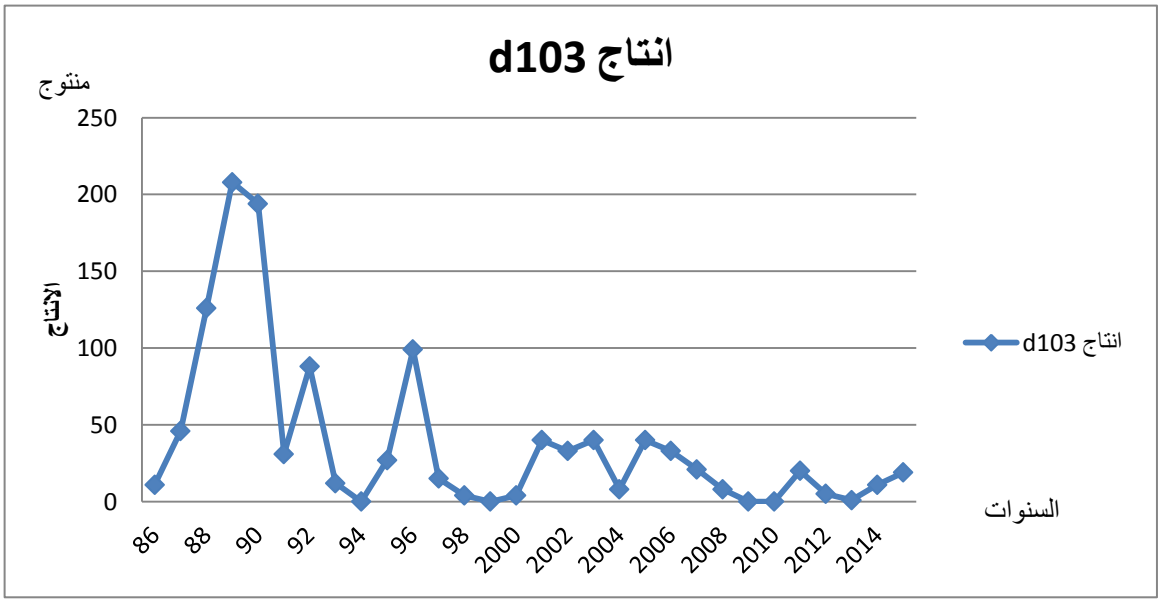

المصدر:شركةصوفار فرع سوناكوم بلدية عين اسمارة+تعديل الطالبة

الشكل رقم12:

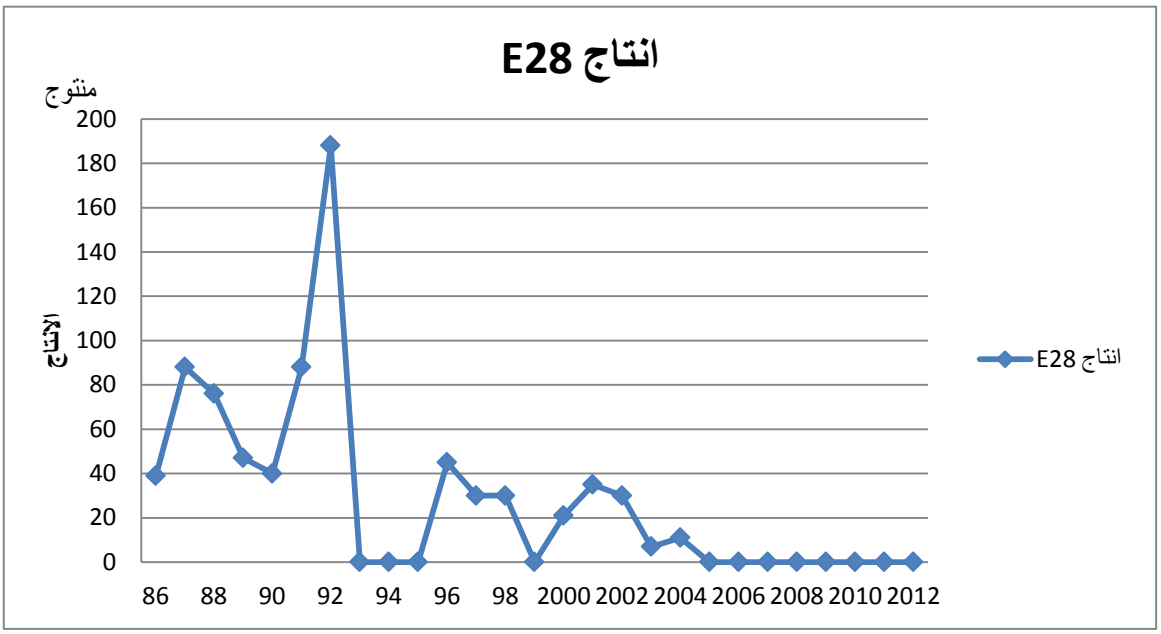

المصدر:شركةصوفار فرع سوناكوم بلدية عين اسمارة+تعديل الطالبة:

الشكل رقم 13:

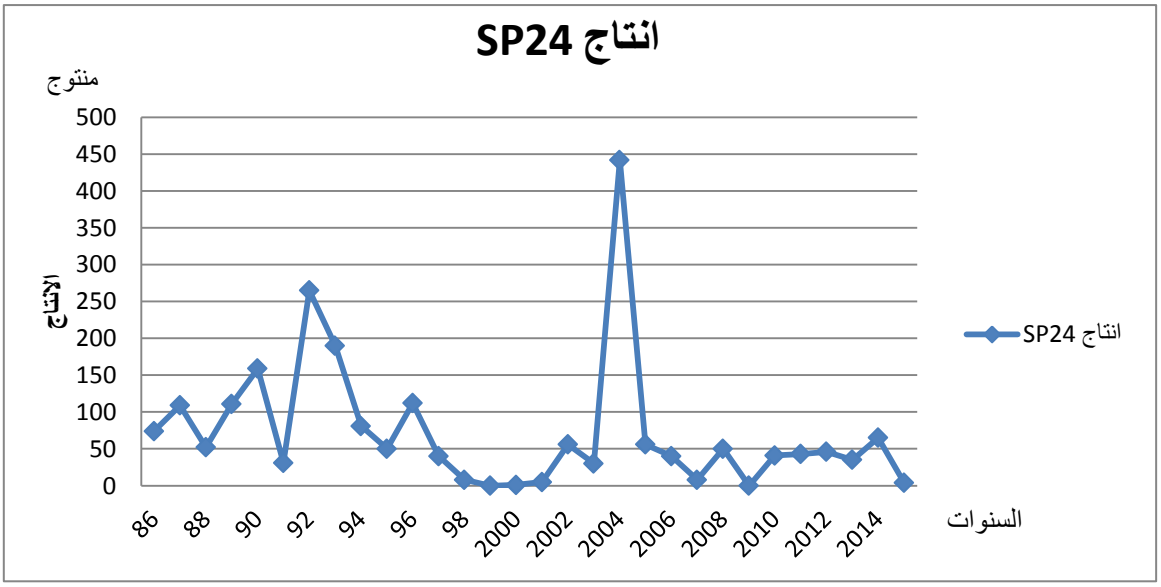

المصدر:شركةصوفار فرع سوناكوم بلدية عين اسمارة+تعديل الطالبة

الشكل رقم14:

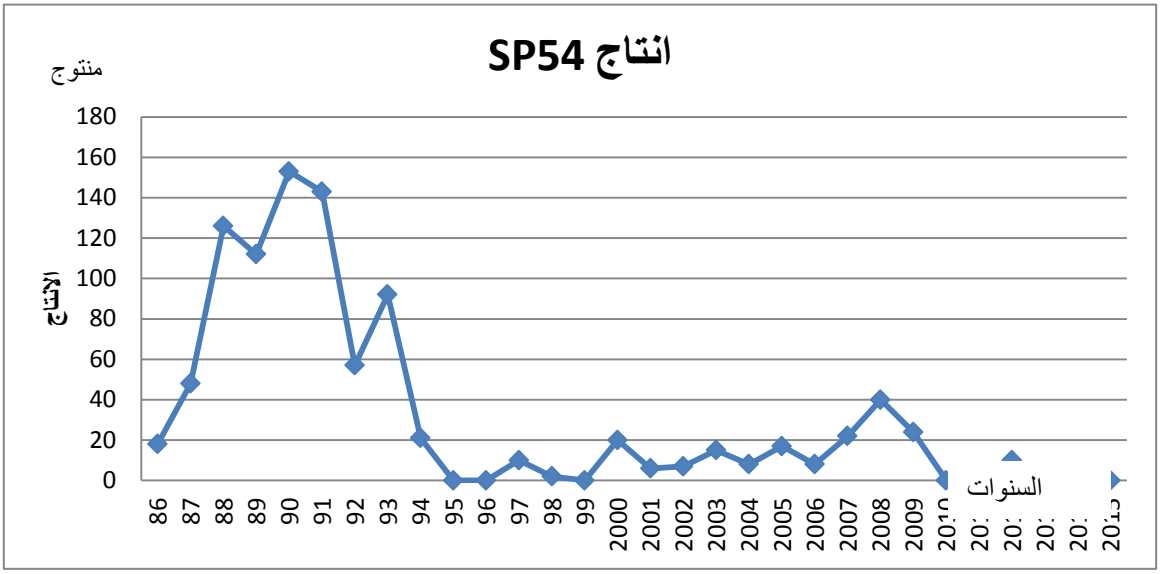

المصدر:شركةصوفار فرع سوناكوم بلدية عين اسمارة+تعديل الطالبة

الشكل رقم15:

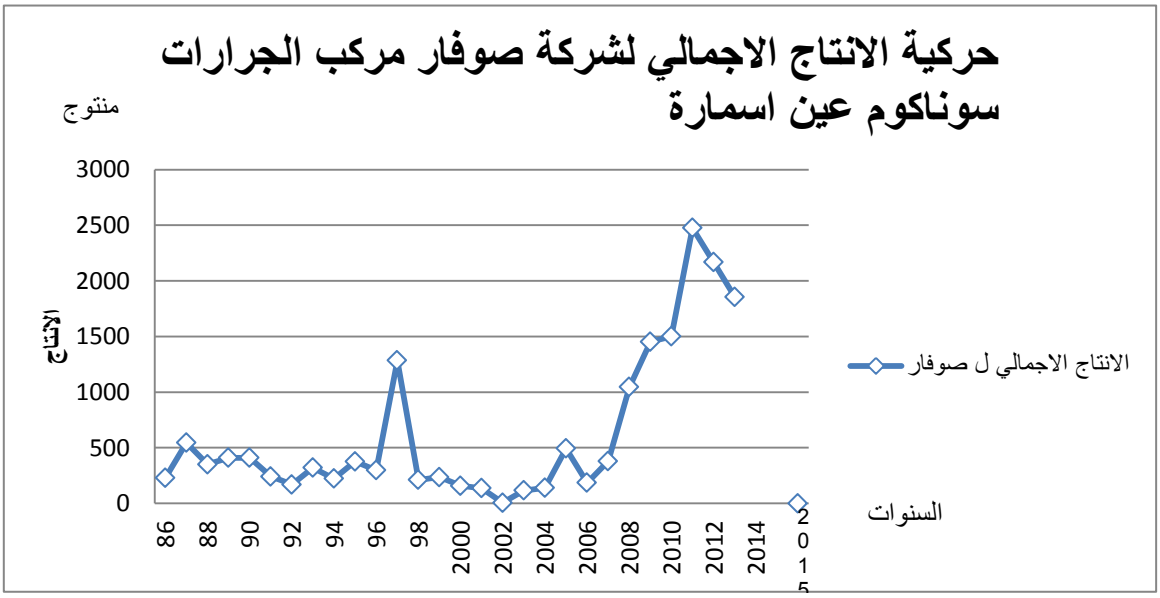

المصدر:شركةصوفار فرع سوناكوم بلدية عين اسمارة+تعديل الطالبة

من خلال تحليلنا للمنحنيات البيانية و التي تمثل انتاج مختلف الالات و العتاد الميكانيكي للشركة الوطنية للجرارات و العتاد الميكانيكي لبلدية عين اسمارة نلاحظ ان الشركة عرفت العديد من الصعوبات

و التغيرات اثرت سلبا على الانتاج و الانتاجية منذ 1986 كان معظم الانتاج يتوسع بمنحى تصاعدي تزامن هذا النمو مع النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي انشات بموجبه الشركة هذا النظام الذي كان يرتكز على الملكية العمومية و على الجانب الاجتماعي اي ما كان يعرف **بالبطالة المقنعة** الا انه سرعان ما تقلص في بداية التسعينات حيث عرفت الجزائر تحولات اقتصادية،اجتماعية جذرية،انتقلت الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق ما يعني تحرير السوق من القيود و خصخصة بعض المؤسسات و انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاستثمار اما حتمية هذا النظام فكانت لها تداعيات وخيمة فقد سرح الالاف من عمال الشركات الوطنية منها مركب الجرارات لانه اصلا كان اغلب عماله يشغلون بهدف تحقيق الجدوى الاجتماعية قبل الجدوى الاقتصادية الا ان هذه المنحنيات في فترات خاصة منذ سنة 2000 بدات تتوسع نوعا ما بسبب مخططات الدولة الرامية لإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية و بالتالي إعادة **إنشاء** و بعث هذه المؤسسات الصناعية من جديد في إطار **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية** و إعادة الاعتبار للمنتوج الوطني و تقليص فاتورة الاستيراد.

المحور الخامس:جرد و تحليل لوضعية الوحدات الصناعية الخاصة

2-1 مؤسسة)(huppharm)لصناعة الأدوية البشرية"المضادات الحيوية"(انظر الشكل رقم17)

الشكل رقم16:تطور إنتاج شركة (hupppharm)لصناعة الأدوية البشرية"المضادات الحيوية"

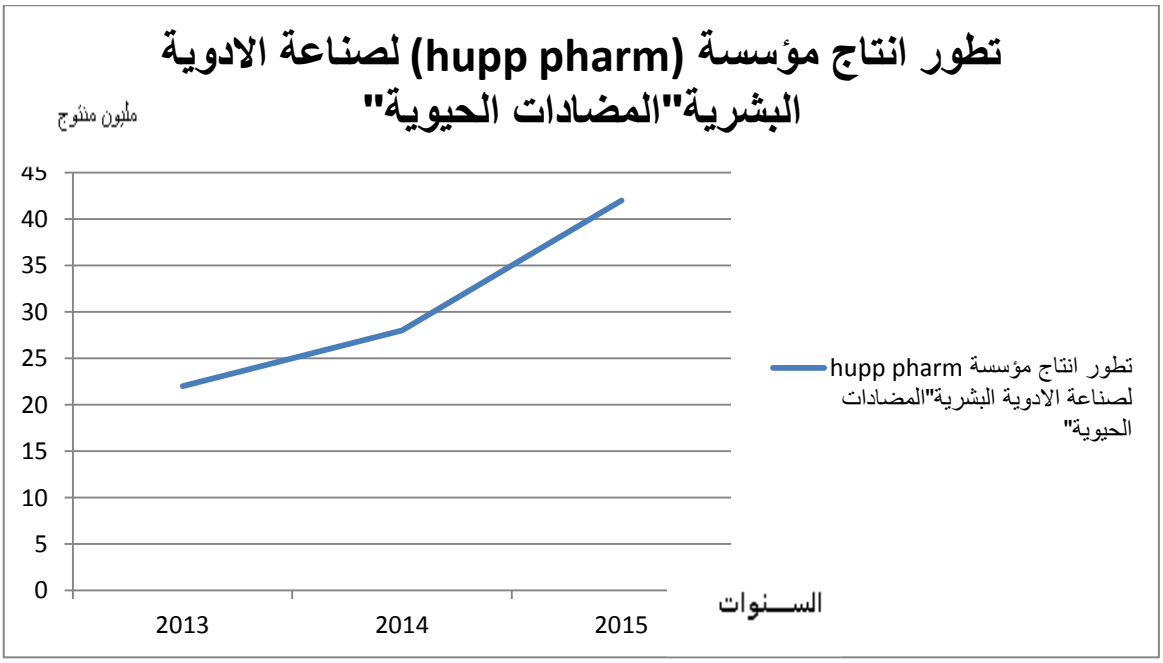

المصدر: مؤسسة (hupppharm)+انجاز الطالبة

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن إنتاج مؤسسة (hupppharm) لصناعة الأدوية البشرية"المضادات

الحيوية" في تطور منذ سنة أين كانت تبلغ حوالي 22 مليون منتوج دوائي 2013 إلى غاية سنة 2015 أين بلغ قرابة 45 مليون منتوج دوائي و بعد معالجتنا للشكل رقم 17نستنتج بان شركة إنتاج الأدوية (**hupppharm**)في تطور و حركية نشيطة و بالتالي **الصناعة الصيدلانية** تشهد قفزة نوعية و يتوعدها مستقبل مزدهر وتعتبر **صناعة ناشئة** و يشهد هذا القطاع بوادر نشاط و نشوء واضحة من خلال ما نلاحظه و نشاهده في وسائل الإعلام لكن لا يزال القطاع خاضعا للشراكة الأجنبية في استيراد الخبرة و الموارد على الرغم من وجود دراسات و أبحاث على مستوى المعاهد المتخصصة و الكليات و مراكز البحث مثلا المدرسة العليا للبيوتكنلوجيا بالإضافة إلى مركز البحث العلمي في المجال البيوتقني.

و يوضح الشكل رقم 17 تطور رقم أعمال مؤسسة (hupppharm) لإنتاج المضادات الحيوية

الشكل رقم17:تطور رقم أعمال مؤسسة لإنتاج المضادات الحيوية (hupppharm)

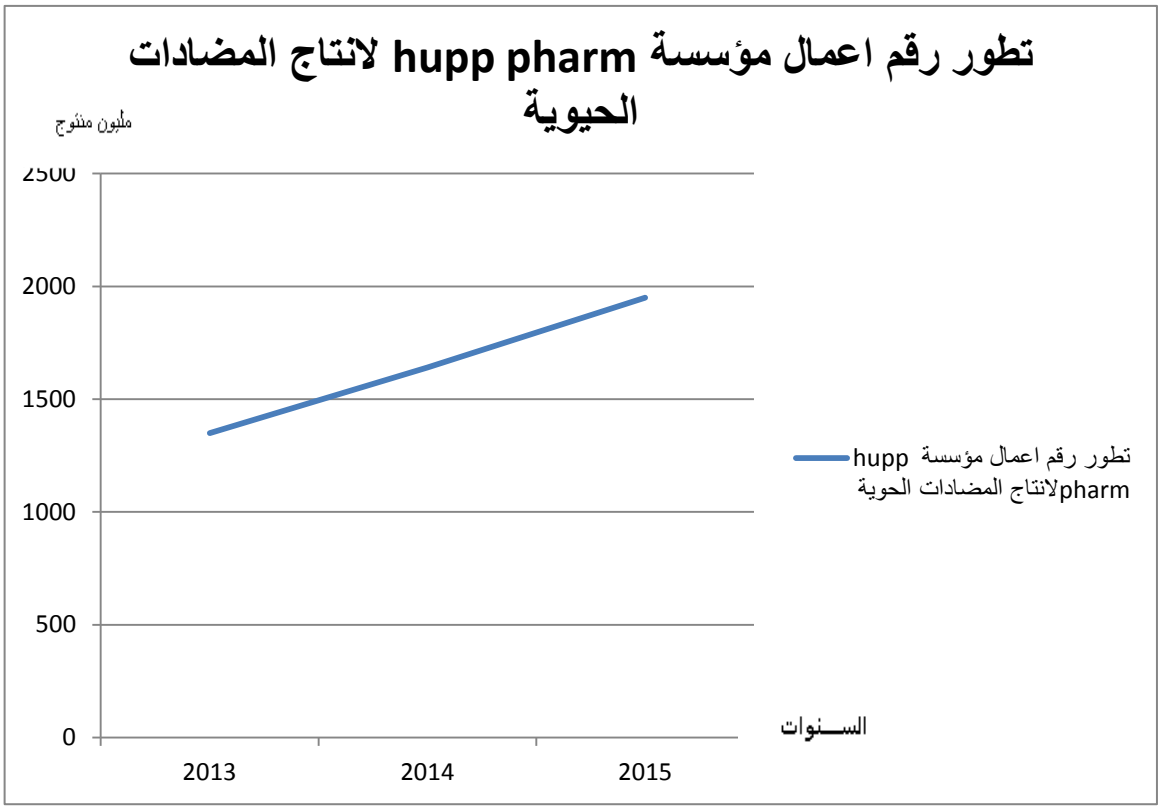

المصدر: مؤسسة hupppharm

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن رقم أعمال شركة « hupppharm »من حوالي 1500 م.د.ج سنة 2013 إلى 2000 م.د.ج سنة 2015.

بعد التحليل نستنتج أن شركة إنتاج الأدوية في تطور و حركية نشيطة و بالتالي **الصناعة الصيدلانية** تشهد قفزة نوعية و يتوعدها مستقبل مزدهر و هي **صناعة ناشئة** و يشهد هذا القطاع بوادر نشاط و نشوء

واضحة من خلال ما نلاحظه و نشاهده في وسائل الإعلام لكن لا يزال القطاع خاضعا للشراكة الأجنبية في استيراد الخبرة و الموارد على الرغم من وجود دراسات و أبحاث على مستوى المعاهد المتخصصة

و الكليات و مراكز البحث مثلا المدرسة العليا للبيوتكنلوجيا بالإضافة إلى مركز البحث العلمي في المجال البيوتقني نأمل أن تتجسد قريبا و تصبح ولاية قسنطينة قطبا صناعيا ناشئا في الصناعة الصيدلانية

و البيوتقنية و هذا راجع لسياسة الدولة الرامية لجعل **ولاية قسنطينة** قطب جاذب **للصناعة الصيدلانية** ساعدها في التطور سياسة الدولة الرامية لجعل **ولاية قسنطينة** قطب جاذب **للصناعة الصيدلانية؛**

و الشكل رقم 18 يوضح نسب مبيعات الشركة و توزيع الأدوية عبر الأقاليم.

الشكل رقم 18:توزيع مبيعات شركة الأدوية(hupppharm) عبر الأقاليم

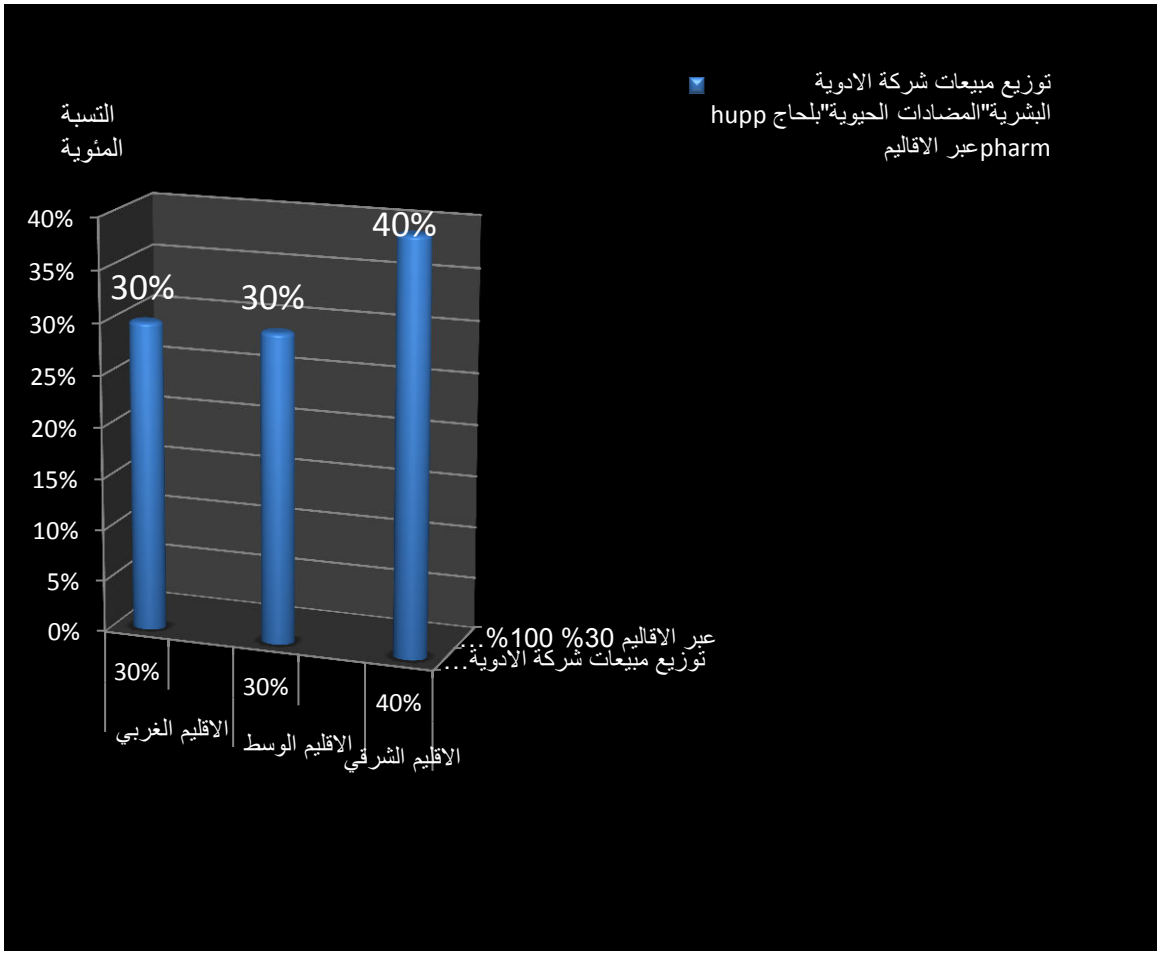

المصدر: مؤسسة hupp+ معالجة الطالبة

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن اكبر نسبة من الأدوية تتوزع على الإقليم الشرقي أي إقليم ولاية قسنطينة بـ 40% تليها 30% لكل من الإقليمين الغربي و 30% للإقليم الشرقي و بالتالي توزيع الأدوية يغطي الشمال بأقاليمه الثلاث و بأكبر نسبة للإقليم الشرقي و هذا راجع لان الشركة متمركزة بولاية

قسنطينة عاصمة الإقليم الشرقي لكن الشكل البياني يبرز لنا **الفوارق في التوزيعبين الأقاليم و** لكي يعالج هذا الفارق **في التوزيع على السلطات المحلية** و الإقليمية تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الصيدلاني و كذلك باقي القطاعات عن طريق توفير البنية التحتية الملائمة و المرافق الضرورية و الأمن للوصول إلى توزيع أفضل و أحسن.

2-2انتاج مؤسسة صافيلي للحليب و مشتقاته:

الوضعية الاجتماعية:شركة إنتاج الحليب و مشتقاته

الوضعية القانونية:شركة فردية

رأس المال العام:60 مليار د.ج

تاريخ الإنشاء و التأسيس:

مكان المنشاة:بلدية عين اسمارة ولاية قسنطينة

الوعاء العقاري:/

عدد العمال:600 عامل

المهام الأساسية:إنتاج الحليب و مشتقاته

قائمة المنتوجات الأساسية ل"صوفار":

- الحليب المبستر المعبأ في الأكياس
- القشدة الطرية
- اللبن
- الجبن
- الرايب

إن توزيع حليب مصنع صافيلي عين اسمارةي تم نحو كل من ولايات جيجل أي بلديات الشمال الشرقي للولاية،و نحو ولاية ميلة أي الشمال الشرقي مثل بلدية فرجيوة،شلغوم العيد ثم أم البواقي أي غرب الولاية دون أن ننسى توزيع الحليب المبستر نحو بلديات ولاية قسنطينة (الخريطة رقم 13)و من خلال التحليل و المعالجة نستخلص أن بلدية عين اسمارة توفر إنتاج الحليب و هذا الأخير يتم توزيعه نحو بعض ولايات **إقليم الشرق الجزائري** لتغطية الحاجة لهذه المادة الأولية **و تحقيق توازن** في التوزيع عن طريق **صناعة غذائية ناشئة** تساهم في **تهيئة إقليم الشرق الجزائري** اجتماعيا و اقتصاديا أما توزيع حليب البقرة فيتم نحو كل 4من ولايات جيجل أي بلديات الشمال الشرقي للولاية،و نحو ولاية ميلة أي الشمال الشرقي مثل بلدية فرجيوة،شلغوم العيد ثم أم البواقي أي غرب الولاية كما يوزع الحليب المبستر

نحو بلديات ولاية قسنطينة(الخريطة رقم 14) بلدية عين اسمارة **مهينة** على إنتاج الحليب و هذا الأخير يتم توزيعه نحو بعض ولايات **إقليم الشرق الجزائري** لتغطية الحاجة لهذه المادة الأولية عن طريق **صناعة غذائية** تساهم في **تهيئة إقليم الشرق الجزائري** اجتماعيا و اقتصاديا و على السلطات المحلية مساعدة الخواص عن طريق توفير البنى التحتية و المرافق الأساسية و تشجيع المؤسسات الخاصة لتزويد باقي المناطق التي لم تصلها الامددات بهذه المادة الأولية.

خريطة رقم:13

الشمال الشرقي الجزائري

توزيع الحليب المبستر المعبأ في الأكياس "صافيلي" "SAFILAIT"
عبر الولايات

كيس حليب مبستر 142687 166468 665871

معالجة الطالبة: بن مبارك فراح بالاعتماد على معطيات شركة صافيلي

خريطة رقم:14

الشـمال الشـــرقي الجـــزائري

توزيـــع حليـــب البقـــرة المعبـــأ فـــي الأكيـــاس "صـــــافيلي" "SAFILAIT" عـبرالولايـــات

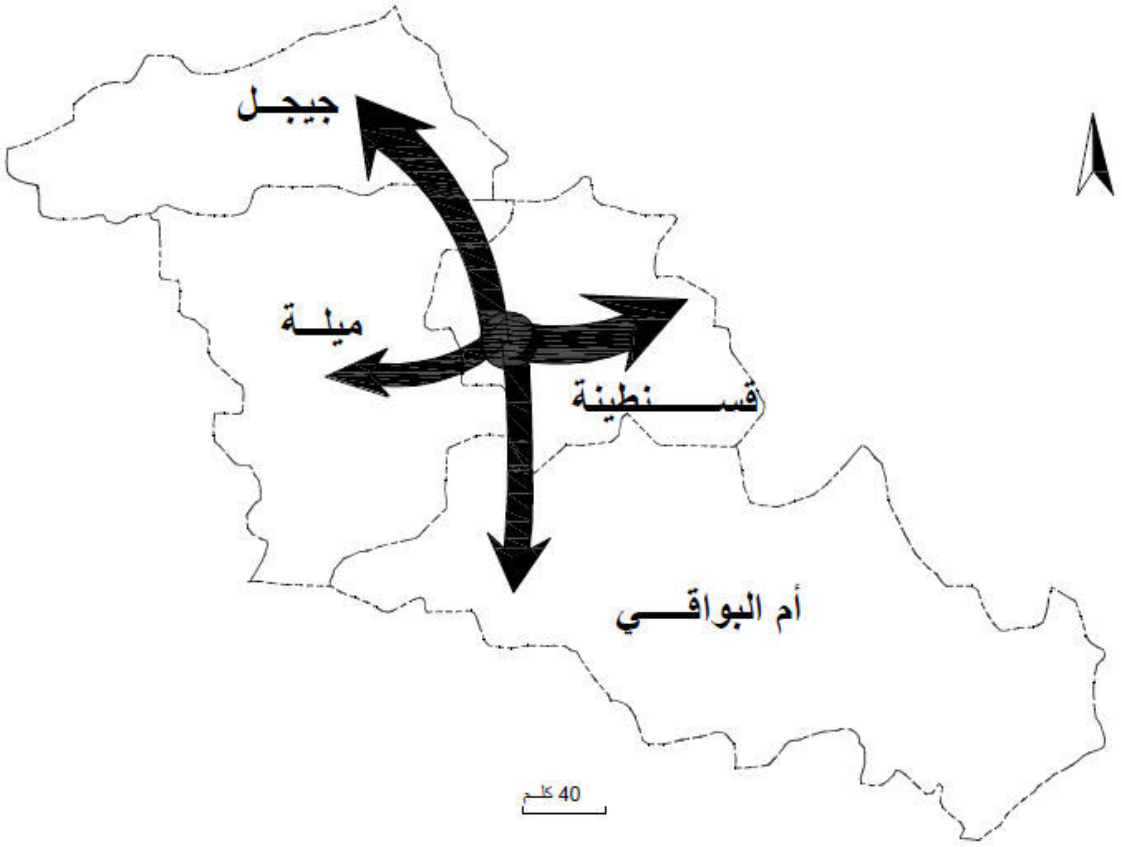

كيس حليب البقرة 33485 39066 156264

معالجة الطالبة: بن مبارك فراح بالاعتماد على معطيات شركة صـــافيلي

توضح الخريطة رقم 15 الممثلة بالدوائر النسبية أن اكبر دائرة نسبية هي لبلدية الخروب بكمية 130488 تليها بلدية قسنطينة بكمية 126540 كيس حليب،و بعد قيامنا بالتحليل والمعالجة يتضح بان مصنع الحليب صافيلي يغطي كل احتياجات بلديات زيغود يوسف،حامةبوزيان،ابن زياد،الخروب،قسنطينة،عين اعبيد فقط بكميات متفاوتة من بلدية لأخرى حيث نستنتج أن بلدية الخروب هي اكبر مستفيد من كميات الحليب المبستر المعبأ في الأكياس"صافيلي"يمكن أن يرجع ذلك لقرب بلدية الخروب من بلدية عين اسمارة و لعدد السكان بالإضافة إلى ندرة مصانع الحليب بالبلدية على عكس بلدية قسنطينة التي توجد بها وحدات إنتاج الحليب كالوحدة الإنتاجية الوطنية العمومية و ووحدات الإنتاج الخاصةكوحدة الشروق....

لكن تعرف البلديات المتبقية ندرة و تذبذب في تزودها بمادة الحليب خاصة منها البلديات الحدودية كبلدية بني حميدان،مسعود بوجريو..التي تحتاج للمزيد من مشاريع التنمية الصناعية و **إنعاش الصناعات الغذائية**.

بالنسبة لحليب البقرة المعبأ في الأكياس (انظر الخريطة رقم 16) الممثلة بالدوائر النسبية أن اكبر دائرة نسبية هي لبلدية الخروب بكمية 31544 تليها بلدية قسنطينة بكمية 28915 كيس حليب،ثم بلدية عين اعبيد بـ 27711 كيس حليب.و بعد قيامنا بالتحليل و قد استنتجنا أن مصنع الحليب صافيلي يغطي كل من بلديات زيغود يوسف،حامة بوزيان،ابن زياد،الخروب،قسنطينة،عين اعبيد فقط بكميات متفاوتة من بلدية لأخرى حيث استنتج أن بلدية الخروب هي اكبر مستفيد من كميات حليب البقرة المعبأ في الأكياس"صافيلي"يمكن أن يرجع ذلك لقرب بلدية الخروب من بلدية عين اسمارة و لعدد السكان بالإضافة إلى ندرة مصانع الحليب بالبلدية على عكس بلدية قسنطينة التي توجد بها وحدات إنتاج الحليب كالوحدة الإنتاجية الوطنية العمومية و ووحدات الإنتاج الخاصةكوحدة الشروق....

كنتيجةتعرف البلديات المتبقية ندرة و تذبذب في تزودها بمادة الحليب خاصة منها البلديات الحدودية التي تحتاج للمزيد من مشاريع التنمية الصناعية و **إنعاش الصناعات و النشاطات** بمختلف أشكالها لتحقيق **توازن و عدالة اجتماعية**.

خريطة رقم:15

ولاية قسنطينة

توزيع الحليب المبستر المعبأ في الأكياس "صافيلي" "SAFILAIT" عبر البلديات

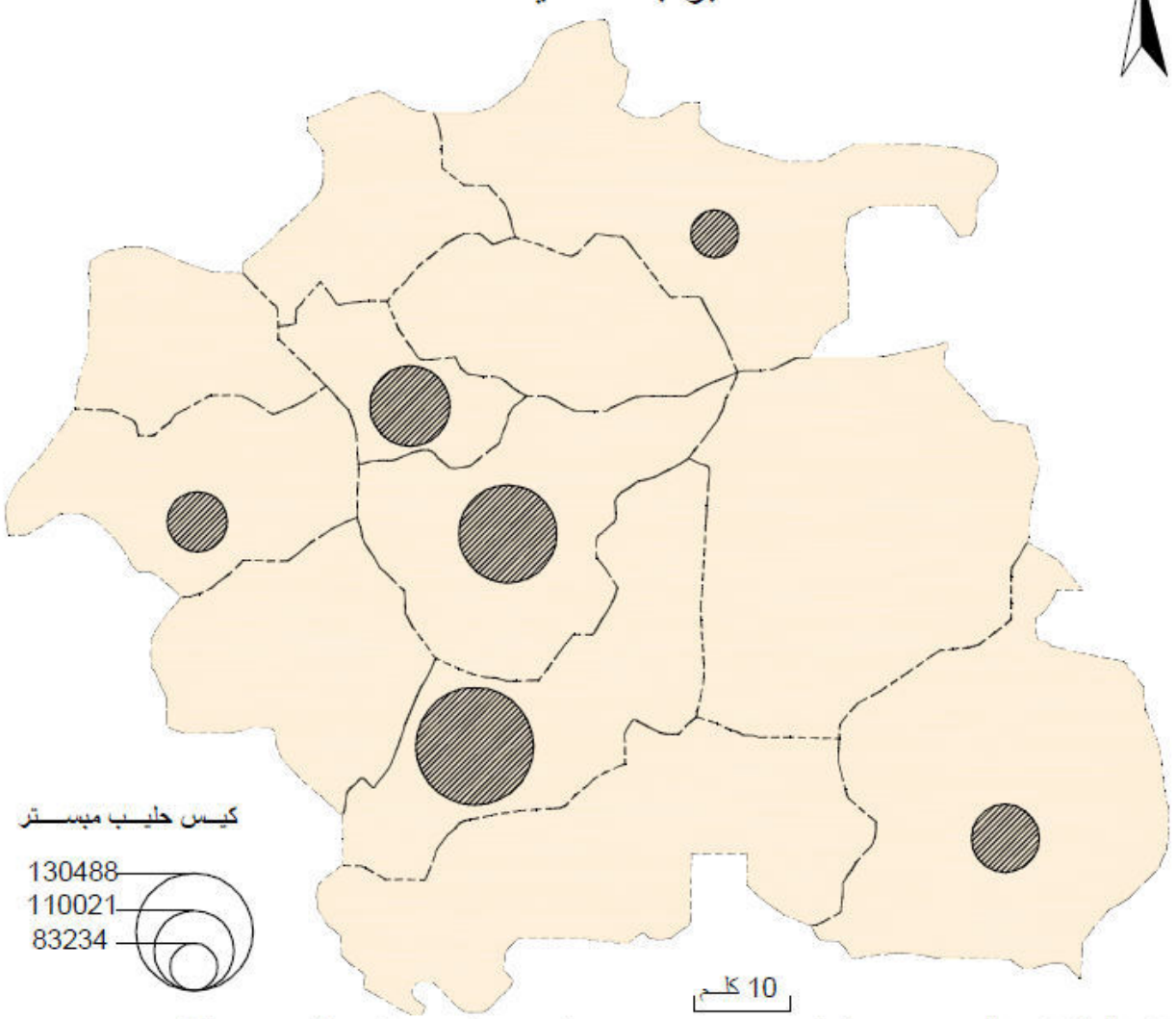

معالجة الطالبة: بن مبارك فراح بالاعتماد على معطيات شركة صافيلي

خريطة رقم:16

ولاية قسنطينة

توزيع حليب البقرة المعبأ في الأكياس "صافيلي" "SAFILAIT"

عبر البلديات

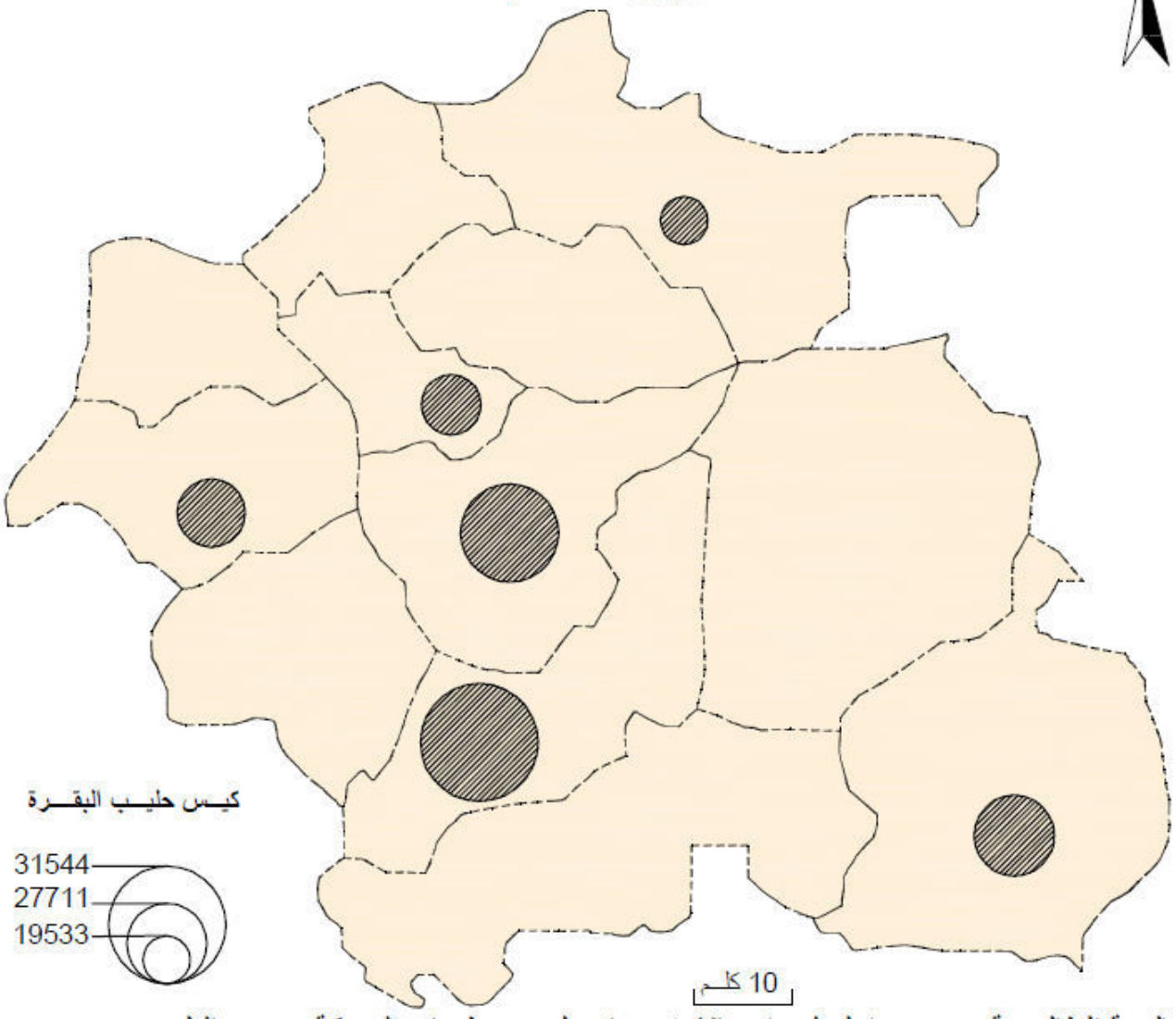

معالجة الطالبة: بن مبارك فراح بالاعتماد على معطيات شركة صافيلي

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل استنتجنا وجود **هيراركية حضرية** في توزيع الصناعات عبر البلديات أي البلديات التي بها اكبر كثافة سكانية هي التي بها اكبر عدد من المؤسسات الصناعية سواء الوحدات الصناعية العمومية و الخاصة حيث تمثل العناصر المهيكلة **للتهيئة المجالية** عامة و المحلية خاصة مما يستلزم تحقيق **توازن محلي و جهوي** بين البلديات و ذلك عن طريق تشجيع الاستثمار و توفير المرافق الضرورية للمؤسسات العمومية و الخاصة لإمداد كافة البلديات بمختلف المواد و المساهمة في انجاز مشاريع صناعات ناشئة و تطبيق نتائج البحث العلمي فعليا.

تمهيد:

بعد عدة سنوات من ركود **القطاع الصناعي** نتيجة فشل إستراتيجية الصناعات التصنيعية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال،بعد قدرتها على تحقيق **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية** المنشودة و الهدف من الدراسة هو النهوض بالولاية و جعلها **قطبا صناعيا** بامتياز،أما هدف الإستراتيجية الحديثة للصناعة يكمن في تنمية صناعية قادرة بالدرجة الأولى على تنويع الصادرات ليتخلص الاقتصاد الوطني من التبعية و الاعتماد على المحروقات فعملية التحليل للتوزيع الحالي للاستثمارات في القطاع الخاص،يظهر ديناميكيات حديثة ترمي إلى إنشاء **أقاليم ناشئة** نشيطة مقارنة بالأقاليم التي عرفت ركود نتيجة فشل النظام الاشتراكي في الجزائر لهذا ارتأينا أن يكون الفصل بعنوان **الصناعات الناشئة** منذ سنة 2000 و يقسم إلى محورين الأول عبارة عن تعاريف و المحور الثاني عبارة عن الأقاليم الناشئة الكبرى

في الجزائر.

المحور الأول:تعاريف:

مصطلح **الناشئة** يطلق على الدول التي هي في طور النشأة السريعة كدول آسيا قاموس "هاشيت 1997 "و هو بمعنى:

رؤوس الأموال العمومية و الخاصة

الشراكة و التنافسية

فتح الأسواق،إنعاش الأسواق القديمة

رفع المردود لكل ساكن

مجال إقليمي بمعدل نمو مرتفع ومعتبر؛به إمكانيات هائلة لكن يعاني من توزيع غير عادل

نمو سريع وارتفاع مستوى المعيشة

الاندماج الاقتصادي

كيفية تحقيق تنمية مستدامة؟

مصطلح **الناشئة** يطلق على الدول التي هي في طور النشأة السريعة كدول آسيا قاموس "هاشيت 1997 "و هو بمعنى:

- رؤوس الأموال العمومية و الخاصة
- الشراكة و التنافسية
- فتح الأسواق،إنعاش الأسواق القديمة
- رفع المردود لكل ساكن
- مجال إقليمي بمعدل نمو مرتفع ومعتبر؛به إمكانيات هائلة لكن يعاني من توزيع غير عادل
- نمو سريع وارتفاع مستوى المعيشة
- الاندماج الاقتصادي
- كيفية تحقيق تنمية مستدامة؟
- مجال مهم،مرتبط بالعادت والتقاليد،الزراعة معاشية،ملكية عائلية

1- الريف العميق

2- الريف الذي يتميز بالجمود:مجال جبلي،مجال تقليدي يعاني من ركود اقتصادي.

3- الريف الذي شهد تحولات:مجال سفوح الجبال،مجال انتقالي،يخضع لعدة متغيرات،و يشهد ديناميكية في النشاطات الفلاحية.

4- الريف المتطور:مجال الأحواض التلية،بنية عقارية مختلطة(عامة أو خاصة) و هو مجال مفتوح،يتميز ببنية تقليدية و ديناميكية النشاطات.

إذا ظاهرة التصنيع تمثل المرحلة الانتقالية من الوسط الفلاحي إلى الوسط الصناعي؛أما ظاهرة تراجع التصنيع التي عرفتها الجزائر في نهاية الثمانينات أنها مرحلة تراجع في النمو الاقتصادي؛وهذه الظاهرة حدثت في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية حيث تراجعت فيه فرص العمل؛و مثال ذلك التجربة البريطانية سنة 1950وسرعان ما تفاقمت الظاهرة واستمرت إلى غاية 1980الا أن الظاهرة لها جانبين منها:

الجانب الايجابي:يتعلق بالإنتاجية قوية في مجال يشهد نمو قوي.

الجانب السلبي:يتعلق بضعف الإنتاجية في مجال يشهد نمو ضعيف،مع ارتفاع معدلات البطالة.

المحور الثاني:الأقاليم الناشئة

–الأقاليم الناشئة في الجزائر:

منذ 15 سنة الأخيرة شهدت الجزائر تراجع صناعي اثر سلبا على وتيرتي الإنتاج والإنتاجية فان عملية التحليل للتوزيع الحالي للاستثمارات في القطاع الخاص،يظهر ديناميكيات حديثة ترمي إلى إنشاء **أقاليم ناشئة** نشيطة مقارنة بالأقاليم التي عرفت ركود نتيجة فشل النظام الاشتراكي في الجزائر.

و يهدف إنشاء هذه الأقاليم إلى خلق **تنافسية بين الأقاليم** و ذلك على **المستوى الجهوي،الوطني والعالمي لرفع مردود الفرد.**

وما يمكن أن نلاحظه على هذه **الأقاليم الناشئة** التي بدأت تعرف ديناميكية الفاعل فيها **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة** والتي تشغل يد عاملة بأجور زهيدة والعمال فيها غير مؤمنون اجتماعيا،ويعملون في ظروف غير قانونية أي غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي.لكن هذه الأقاليم تنعكس سلبا على المجال من بين هذه الانعكاسات:

الفروقات الاجتماعية،الديون،التلوث،استنزاف الموارد الأولية مما يؤدي إلى طرح العديد من التساؤلات أهمها:كيف تستمر التنمية في هذه الأقاليم؟ففي معظم الحالات تحول الفوائد و الأرباح لاستثمارها في أقاليم أخرى أو تحويلها إلى بلدان أخرى.

كيف يمكننا قياس وتيرة نمو هذه الصناعات؟كيف يمكننا جرد رؤوس الأموال؟كيف يمكننا قياس النتائج على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي؟و كيف يمكننا قياس وتحليل الديناميكية الجهوية؟

ولدراسة هذه **الأقاليم الناشئة** لدينا ثلاثة أمثلة:

السفح الجنوبي للأطلس الصحراوي(إقليم الزاب،إقليم الأوراس،إقليم النمامشة):

يمتد إقليم السفح الجنوبي لشرق الجزائر من منطقة الزاب إلى غاية الحدود الجزائرية التونسية على طول 300 كلم أكثر من مليون هكتار.

يرجع تكوين هذا الإقليم إلى الزمن الجيولوجي الرابع،ويمتلك مقومات فلاحية رعوية بامتياز،بحيث تتجمع المياه في شط ملغيغ.

ويمكن تلخيص الخصائص الطبيعية في الجدول رقم17:

الجدول رقم16:الخصائص الطبيعية لأقاليم الجزائر الكبرى

السفوح	السطح	المياه	توزيع السكان
النمامشة	سميك،خصب،حصى صغيرة منحدرة من الجبال	قلة الموارد،قلة المياه الجوفية،مياهالفياضانات	ضعيف
الاوراس	سميك،خصب بسبب الفيضانات	مياه علي شكل فياضانات	متوسطة
الزاب	سمك ضعيف	مياه جوفية ارتوازية	كثيفة

المصدر:خياري.ا. أطروحة دكتوراه دولة+تعديل الطالبة

بعد تحليلنا للجدول تبين أنأقاليم الجزائر تنقسم وفقا للخصائص الطبيعية إلى عدة أقاليم منها و أهمها:**إقليم النمامشة،إقليم الاوراس و إقليم الزاب** و لكل إقليم من هاته الأقاليم له خصائص و مميزات طبيعية أهمها السطح و التضاريس و المياه و لهذه الخصائص انعكاسات على النشاطات الصناعية و الاقتصادية لكل إقليم.

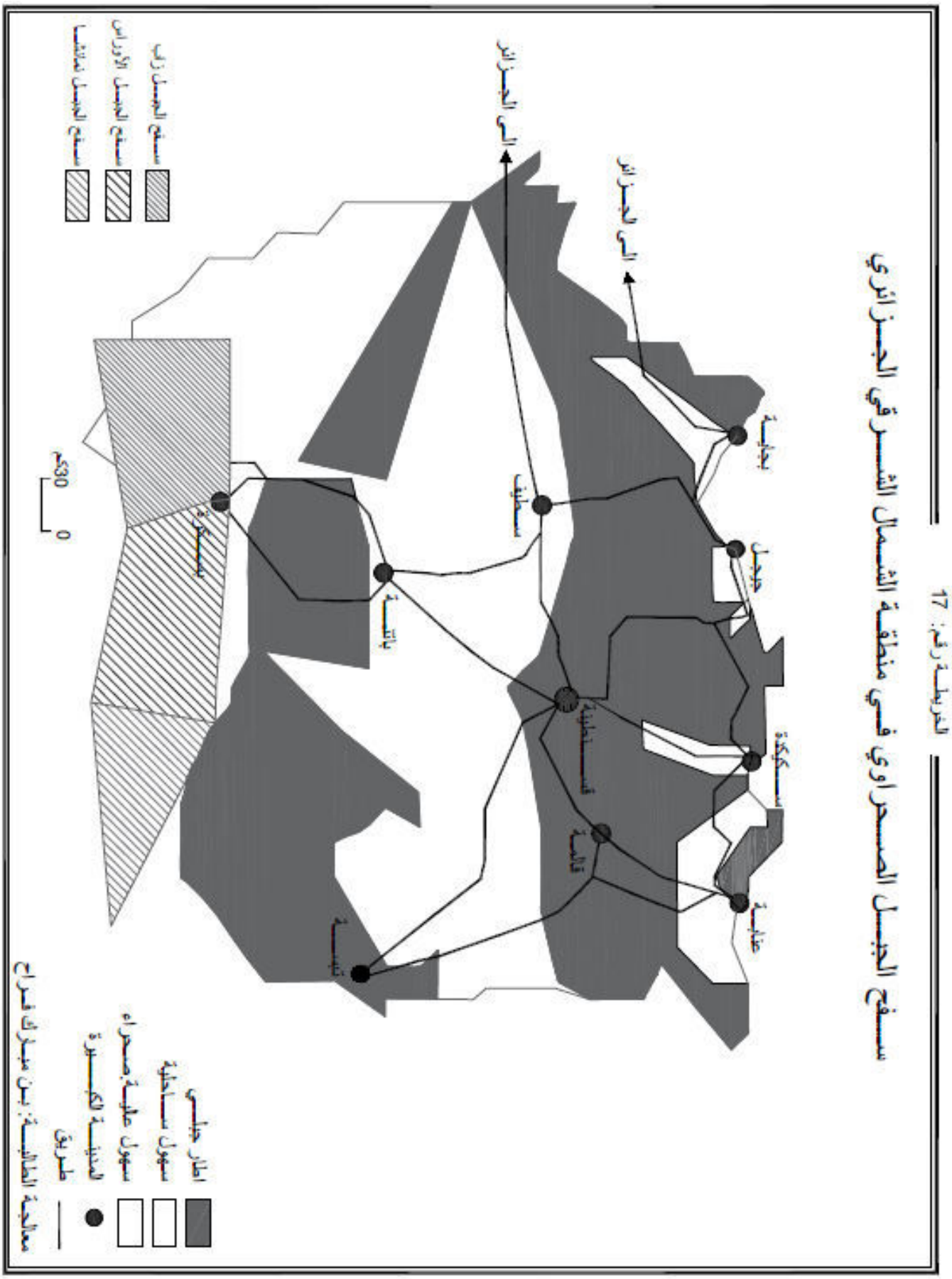
الخريطة رقم: 17
سفح الجبل الصحراوي في منطقة الشمال الشرقي الجزائري
الى الجزائر
الى الجزائر
بجاية
سطيف
جيجل
باتنة
بسكرة
سكيكدة
قسنطينة
قالمة
عنابة
تبسة
0 30كم
سفح الجبل زاب
سفح الجبل الأوراس
سفح الجبل لمتليشا
اطار جبلي
سهول ساحلية
سهول عليا صحراء
المدينة الكبيرة
طريق
معالجة الطالبة: بن مبارك فراح

و قد شهدت هذه المنطقة السهبية سياسة تحفيزية سنة 1980 وهي **(ترقية الملكية العقارية الفلاحية)**حيث ساهمت هذه السياسة في ازدهار الزراعة في المناطق التالية:

1- **الزاب:**مساحة المنطقة مقسمة علي:النخيل،الشجار المثمرة،البيوت البلاستيكية،زراعة الحبوب.
2- **الأوراس:**المساحة مقسمة على:زراعات واسعة للحبوب وأنواع الحبوب

تأتي أهمية موقع الأوراس من إشرافه على طرق طبيعية حيوية، كطريق تونس . المغرب الأقصى في الجنوب، وطريق واحات الصحراء وقسنطينة في الشمال الغربي، ثم الطريق الموصلة إلى تونس الشمالية، وكان للطريقين الأخيرين أهمية بينة في العهود: الفينيقية واليونانية والرومانية والبيزنطية تذكرها النصوص التاريخية وتعكسها الآثار الباقية.

التركيب الجيولوجي والبنية والتضاريس و يتكوّن إقليم الأوراس من صخور كلسية وحوَّارية. تعرضت في الإيوسين لحركة التوائية، أخذت محاورها اتجاهاً شمالياً شرقياً . جنوبياً غربياً، فكوّنت سلاسلها الجبلية الرئيسة، لكنها بعدئذ بُرِيَتْ بحتٍ نشط، وأصابها في البليوسين وأوائل البلايستوسين نهوض بنائي عام، أعاد إليها النشاط الحتي ولاسيّما في العصر المطير، فتراجعت خطوط تقسيم المياه نحو الشمال، حتى صار معظم الأوراس تابعاً مائياً «هيدروغرافياً» لحوض شط المِلْغِر في الجنوب، وصار أقله تابعاً لحوضات شطوط قسنطينة في الشمال، وقد أتى الحت على طبقات بكاملها، ورافقه حت (كارستي (Karstique. تحلل الصخر الكلسي . أدى إلى تكوّن الكثير من الكهوف، وكذلك كثرت الخوانق في الأودية، وكثرت الأنقاض والرواسب عند السفوح الجنوبية للإقليم، وفُرشت قيعان الأودية بالمواد الطينية.

وفي ضوء المحاور الالتوائية الآنفة الذكر، يتألف الأوراس من ثلاث سلاسل جبلية متوازية، بينها أودية طولية عميقة، وذات جروف كثيرة وشاهقة تصل إلى 200م. هذا وتتركز أعلى القمم في الشمال، وفيه جبل الشلية (2328م) أعلى جبال الجزائر المتوسطية، وإلى الغرب منه جبل كف محمل (2322م(. لكن القمم تنخفض في الجنوب فأعلاها جبل أحمر خدو، أو الخد الأحمر (2160م.)

المناخ والنباتيبعد إقليم الأوراس أكثر من 150كم عن البحر المتوسط، ومع ذلك يجعله ارتفاعه واتجاه جباله، عرضة للرياح الشتوية القادمة من الشمال الغربي الوافرة المطر نسبياً في جهاته الشمالية، ويعرّضه للرياح الشمالية الشرقية الشتوية الباردة، التي تنخفض درجة الحرارة فيها إلى ما دون الصفر. وهنا تنمو غابات الأرز وتكثر المروج، ويكتفي القمح والشعير بما يهطل من أمطار، وتتدرج الأنواع النباتية هبوطاً نحو الأوراس الأوسط والجنوبي حيث يتناقص المطر وترتفع درجة الحرارة، فمن صنوبر حلب إلى السنديان فأشجار الفاكهة التي تنمو في المناطق المعتدلة من كرز ومشمش وخوخ ولوز وتين

وزيتون، ودون مستوى 800م تنمو شجرة نخيل التمر، امتداداً لواحات الصحراء. وفي تلك الجهات تتعذر الزراعة البعلية، وتصبح الأودية المكان الوحيد المناسب للإنتاج الزراعي[28]

النمامشة:المساحة مقسمة على:زراعات واسعة للخضر والحبوب.

كما أن تقنية حفر الآبار سمحت بفتح فرص شغل وبالتالي نمو روح الشراكة والمقاولاتية في المنطقة وبالتالي انفتاح الإقليم على متطلبات الحياة العصرية؛حيث أن 3\2 المستفيدين قاموا بتسليم ا راضيهم للعمال من نفس المنطقة حيث تم فتح 200.000 منصب شغل منهم 150000 يعملون في ميدان في زراعة البيوت البلاستيكية.

وبالتالي فان التنمية الزراعية أدت إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني راجعة الى الهجرة الداخلية من المناطق الجبلية الشمالية حيث وصل عدد المهاجرين من المناطق الجبلية حوالي 50000 مهاجر؛مما أدى إلى ارتفاع وتيرة الإنتاج بصورة ملحوظة صاحبه ارتفاع المردود الفردي للفلاح.

إذا منطقة السفح الجنوبي للأطلس الصحراوي تمثل 3\1 الإنتاج الوطني لعدة زراعات معاشية أي انه إقليم جاذب مستقطب للسكان.

(لاحظ الخرائط 19،20)

(28)-www.wikepedia.com

الخريطة رقم: 18

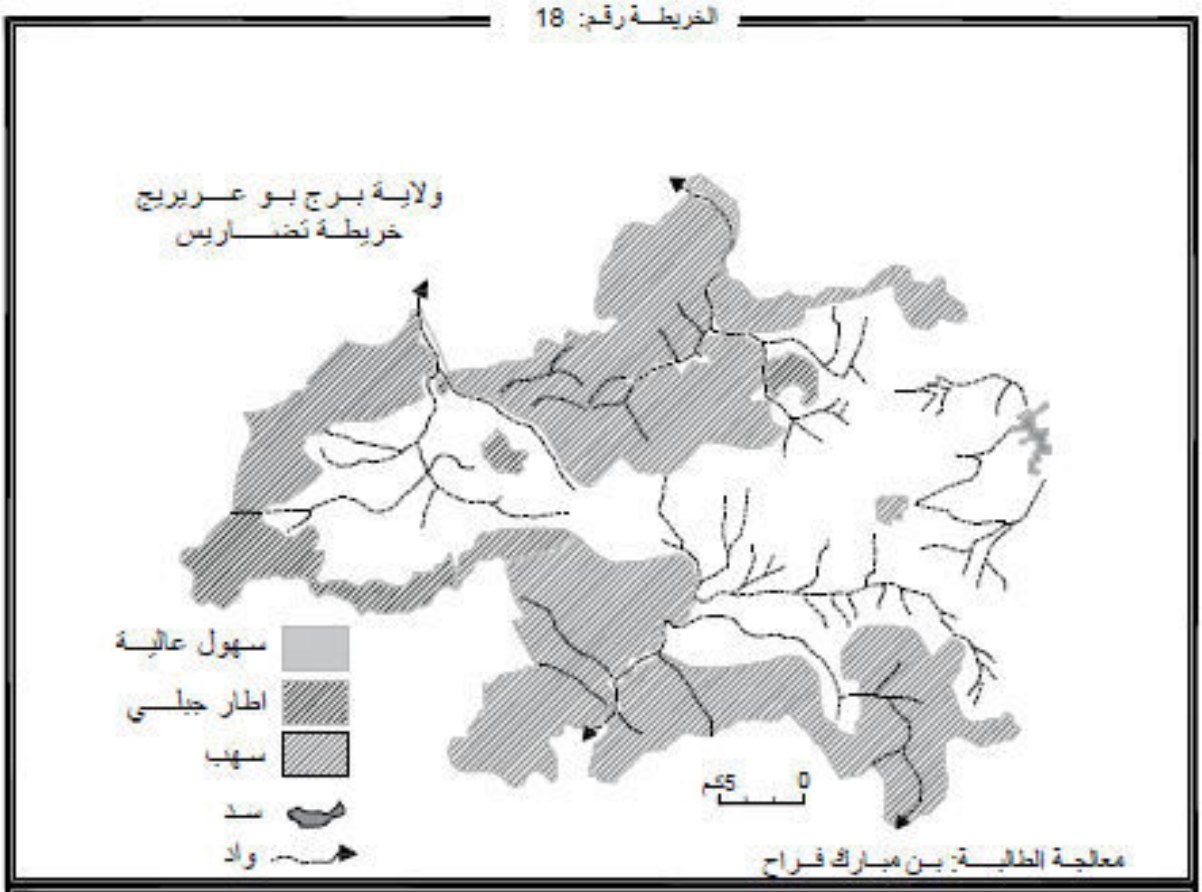

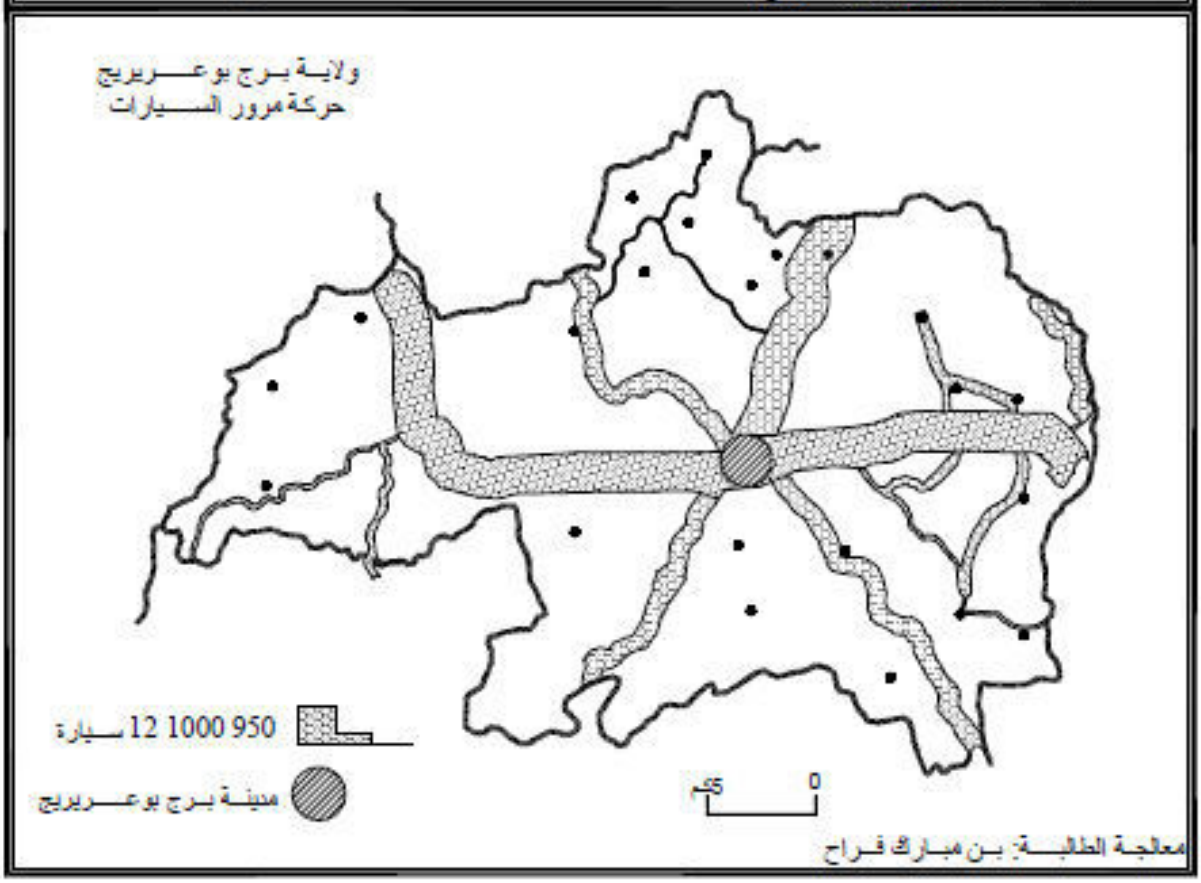

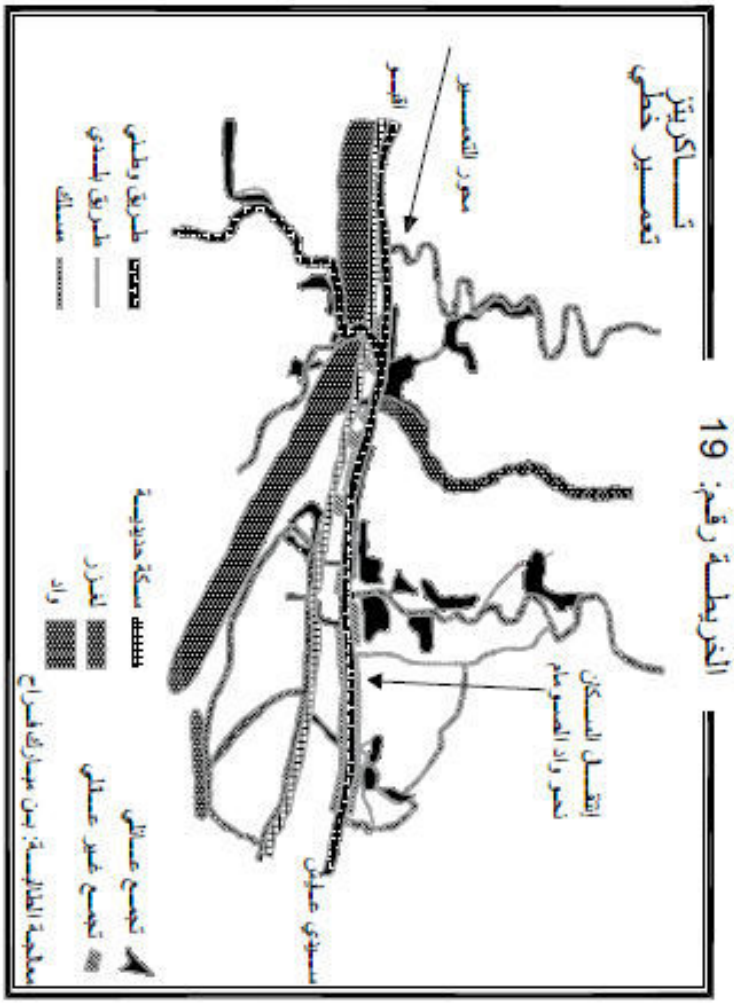
الخريطة رقم: 19
تاكريتز
تعمير خطي
محور التعمير
القبو
إنتقال السكان
نحو واد المصوام
سيدي عيش
تجمع عمراني
تجمع غير عمراني
سكة حديدية
الغزر
واد
طريق وطني
طريق بلدي
مسلك
معلجة الطالبة: بن مبارك فراح

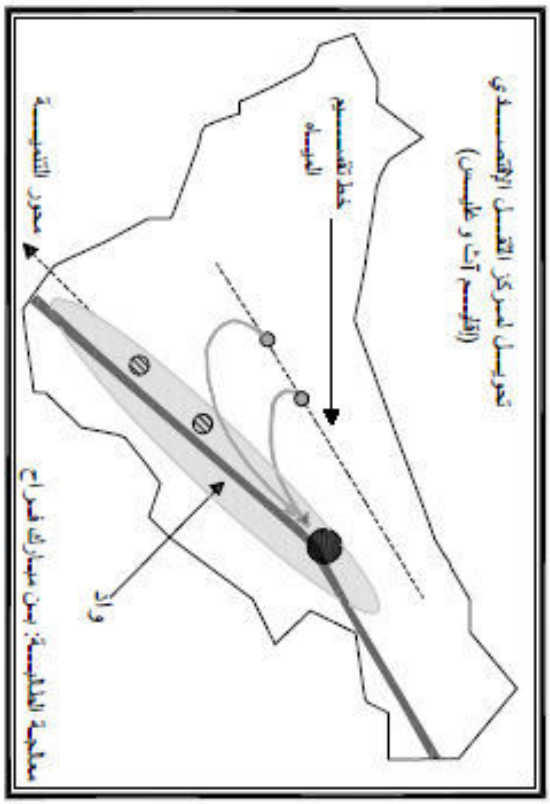
تحويل لمركز القسل الإقتصادي
(القليعة آث و علي)
خط تقسيم
المياه
محور التعبئة
واد
معلجة الطالبة: بن مبارك فراح

معيقات التنمية في هذا الإقليم:

صبيب المياه ضعيف بسبب قلة الانحدار بالإضافة إلى ملوحة المياه يشكل خطورة على المدى التوسط و البعيد.

وادي الصومام[26]

يمتد واد الصومام على طول سلسلة جبال جرجرة،حيث تبلغ كثافة السكان في المنطقة المحاذية لوادي الصومام حوالي 300نسمة\كم^2.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن الجزائر تحدو حذو دول المحور أي الدول التي عرفت أن السبيل للتطور و التنمية و تحقيق التوازن بين الأقاليم و البلديات على المستويات المحلي و الإقليمي و العالمي هو الاهتمام و تطوير الصناعات كما استنتجنا أن الأقاليم الناشئة في الجزائر هي إقليم السفح الجنوبي،إقليم الزاب و إقليم النمامشة لكن لهذه الأقاليم جوانب ايجابية و معيقات قصيرة و طويلة المدى يجب الاهتمام بها و معالجة المعوقات بناء على مخطط سليم للتهيئة الإقليمية في إطار تنمية اقتصادية **مستدامة.**

(26)–les industries émergents en Algérie-des journées d'études a Ouejda-Maroc- 2013

تمهيد:

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية.و تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي؛لهذا ارتأينا أن يكون هذا الفصل بعنوان الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الأول:تعاريف

1-تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الإطار القانوني لها في الجزائر:

تعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة صناعية كل وحدة إنتاجية للسلع و الخدمات التي لها تسيير مستقل و عدد عمالها يكون ما بين 8 و 300 يد عاملة دائمة.

و بقي هذا التعريف شاملا و عموميا إلى غاية 12 ديسمبر 2001 أين تم إصدار القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي ينص في فصله الثاني و بالتحديد المادة 4 منه على ما يلي: تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة،مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري.
- تستوفي معايير الاستقلالية أما المادة 5 منه فتعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، و يكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و ملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار.

و تعرف كذلك المادة 6 المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار جزائري بينما تنص المادة 7 منه فتعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 عمال و تحقق رقم أعمال اقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

المحور الثاني:أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي[30]

-التصنيف حسب طبيعة التوجه

-التصنيف حسب طبيعة المنتجات

-التصنيف حسب تنظيم العمل

-المقاولة من الباطن

1تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة التوجه:[31]

-مؤسسات عائلية

-مؤسسات تقليدية

-مؤسسات متطورة و شبه متطورة

1-1المؤسسات العائلية:

و هي التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل و تكون من مساهمات أفراد العائلة و يمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة و تقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة و في البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة.

1-2المؤسسات التقليدية:

هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا من النوع السابق هذا لان المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة و تنتج منتجات تقليدية و لكن ما يميزها عن النوع السابق أنها في ورشات صغيرة و مستقلة عن المنزل و تعتمد على وسائل بسيطة.

(30)- ضحاك نجية- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم آفاق تجربة الجزائر، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،-الشلف-يومي17و 18أفريل2006-ص137

(31)-ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- القانون التوجيهي رقم 01-18.

1-3المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة:

يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتكنولوجيا الصناعة الحديثة من ناحية التنظيم و الإنتاج.

2-تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات:

-مؤسسات إنتاج استهلاكية

-مؤسسات إنتاج السلع و الخدمات

-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز[32]

2-1مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

و تقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل:

*المنتجات الغذائية

*تحويل المنتجات الفلاحية

*منتجات الجلود

*الورق و منتجات الخشب و مشتقاته

و يرجع سبب اعتماد هده المؤسسات على هده الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة و كذلك سهولة التسويق.

2-2مؤسسات إنتاج السلع و الخدمات:

و هو يضم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في:

*قطاع النقل

*الصناعة الميكانيكية و الكهرومائية

*الصناعة الكيميائية و البلاستيكية

*صناعة مواد البناء

ويرجع سبب الاعتماد على مثل هده الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء

2-3مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

تعتمد في إنتاجها على معدات متطورة منها تركيب قطع الآلات و قطع الغيار المستوردة.

3-تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل

*مؤسسة مصنعة

*مؤسسة غير مصنعة

---

(32)-**ضحاك نجية-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الأمس و اليوم آفاق تجربة الجزائر-مصدر سابق-ص151**

3-1مؤسسة غير مصنعة:و هي ممثلة في الإنتاج العائلي (إنتاج مخصص للاستهلاك الذاتي)و النظام الحرفي.

3-2مؤسسة مصنعة:و هو عمل صناعي شبه مستقل،مصنع صغير و نظام التصنيع(مصنع صغير،مصنع متوسط)،فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة و المصانع الكبيرة. (33)

4-المقاولة من الباطن:

يمكن للمقاول الأصلي أن يتعهد بالعمل من الباطن مالم يوجد شرط صحيح أو ضمني يمنعه من ذلك خاصة إذا كانت طبيعة المقاولة تستند إلى كفاءة المقاول.

أي أن المقاولة من الباطن هي أن يلجا شخص معين المقاول إلى شخص آخر المقاول من الباطن بانجاز كل المشروع أو جزء منه مالم ينص عقد المقاولة على خلاف ذلك و نجده على شكلين.(34)

*تعاون مباشر

*تعاون غير مباشر

المحور الثالث:خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدة خصائص تسمح بالتطور إلا أنها تواجه عدة مشاكل تحول دون تطور هذا النوع من المؤسسات في الجزائر.

1-**الخصائص الايجابية:**

*تعتمد هذه المنظمات على التخصص الناجح في العمل،كما تعتمد على التخصص الناجح تستطيع أن تتميز في خدمته مما يعطيها ميزة تنافسية.(35)

(33)-ضحاك نجية-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الأمس و اليوم آفاق تجربة الجزائر-مصدر سابق-ص151

(34)-أنور طلبة ،العقود الصغيرة،الشركة و المقاولة والتزام المرافق العامة،المكتب الجامعي الحديث،2004الطبعة1،،ص294.

(35)-فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي،الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة-الطبعة الأولى-دار الحامد للنشر و التوزيع-الطبعة 2،عمان-2008-ص67.

*منظمات تابعة:تتميز المنظمات الصغيرة بارتباطها بالمنظمات الكبيرة،و بقدرتها على التكيف مع الأوضاع،لذلك ارتبطت لذلك ارتبطت المنظمات الصغيرة مع المنظمات العالمية كوكلاء مبيعات في منطقتها مقابل نسبة.

*أشكال الملكية:أن غالبية ملكية المنظمات الصغيرة هي الملكية الفردية و تتصف غالبا بضعف التمويل،حيث أن تمويل الأعمال يعتمد على شخص،أو عدة أشخاص،و في الحالات النادرة يكون المالكون 15 شخص أو أكثر.

*بساطة متطلبات التكوين:إن إجراءات التأسيس و متطلبات إقامة و إدارة الإعمال المتوسطة و كبيرة الحجم بسيطة جدا.

*المرونة العالية:يتمتع العمل الصغير بمرونة عالية و القدرة على التغيير،خلافا عن الأعمال الكبيرة،و ذلك لأنها تملك جهازا إداريا و تنظيميا اكبر يجعلانها أكثر قدرة على تحسس الأخطاء و معالجتها.هذه الميزة مهمة بل قد تكون الأهم لأنه في حال فشل العمل فانه يكمن تأسيسه باسم جديد لممارسة نشاط مغاير و الاستفادة من المحاولة السابقة.

*العوائد المالية الكبيرة:واحدة من المزايا المهمة و غير المتطورة للعمل الصغير هي أن العوائد على رأس المال للعمل الصغير،و بشكل عام،أكثر منها للأعمال الكبيرة،بإمكان العمل الصغير الناجح أن يحقق عوائد مالية أعلى مما يحققه العمل الكبير،و هي أيضا نتيجة خصوصية العمل الصغير،وهي انه صغير بعدد العاملين،مما يتطلب تفرغ صاحبه لكل الوظائف الأساسية.

*الحرية لصاحب العمل:يعطي العمل صاحبه الحرية في تنظيم وقته و إدارة عمله.

*المعرفة التفصيلية بالعملاء و السوق:أن المعرفة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم و احتياجاتهم و تحليل احتياجاتهم و دراسة اتجاه تطورها في المستقبل و بالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الرغبات.

*قوة العلاقة بالمجتمع:من أهم ما ميز المشروعات الصغيرة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المحيط بها، إذ يعتبر العملاء و المجتمع بصفة عامة خير عون و سند لأصحاب هذه المشروعات الصغيرة بتناقل أخبارها بواسطة أهل المنطقة المحيطة و بالتالي فهو يشكل فريق للترويج لمنتجات هذه المشروعات.[36]

(36)–**سعاد نائف برنوطي–إدارة الأعمال الصغيرة،أبعاد للريادة، ،،دار وائل للنشر**

2-الخصائص السلبية:

*معدلات الفشل و الوفاة العالية:السمة السلبية الأهم للعمل الصغير هو انه أكثر عرضة للفشل أو التصفية.

*الضعف المالي:الضعف المالي الناجم عن محدودية حجم الإنتاج.

*المركزية:يقوم مالك المشروع بنفسه بتأدية النشاطات المختلفة في المؤسسة و التي تستخدم غالبا الهيكل البسيط، كما نجد أن اتخاذ القرارات في المنظمات الصناعية تميل الى المركزية العالية في عملية التخطيط الاستراتيجي بشكل خاص.

*اللارسمية يغلب الطابع الرسمي على أنشطة الأعمال الصغيرة بسبب قلة عدد العاملين،وصغر حجم تلك المؤسسات وسيادة التقارب المجالي وزيادة عملية التفاعل،ومما يساعد اللارسمية هو إتباع تلك المؤسسات لهيكل بسيط في التنظيم،وكما أن الإدارة والعمّال يعرفون بعضهم البعض،وقد يكونون أقرباء. إذ أن درجة ممارسة الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الصغيرة ضعيفة،وتعتمد على الأسلوب غير الرسمي،وربما على خبرة الإدارة ومعلوماتها فقط تؤدي اللارسمية السائدة في المنظمات الصغيرة إلى التعاون بين الإدارة والعمال خلال ممارسة الأنشطة المختلفة،حيث تسود بينهم الصداقات الحميمة وروح العائلة وقيمها المختلفة ويعتبر هذا العامل من المعايير المهمة في الصين،حيث تسود العلاقات أللإنسانية مدعومة بالعائلة.

*المحلية:تكون اغلب العمليات في منطقة جغرافية واحدة،عدا العمليات التسويقية،إذ يعتبر الموقع خاصية من خصائص المنظمات الصغيرة،إذ نجد هذه الأخيرة يكون مركز عملياتها في موقع محلي.هذا و تستطيع المنظمات الصغيرة الانتشار جغرافيا في الأقاليم المختلفة داخل البلد الواحد.

*استخدام وسائل إنتاج اصغر حجما و اقل تكلفة:

لا تستخدم المنظمات الصغيرة تقنية معقدة لان التطور يحتاج إلى أموال و خبرات للقيام بأنشطة البحوث، و هذه الأموال قد لا تتوفر في المنظمات الصغيرة،بالمقابل انخفاض حجم الإنتاج في المنظمات الصغيرة قد يقلل من تكاليف التخزين و الاحتفاظ بالإنتاج لفترة طويلة.[37]

(37)- فايز جمعة صالح النجار-عبد الستار محمد العلي،مرجع سبق ذكره،ص154

3-مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

نظرا للمكانة الهامة التي يحتلها قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية فالمتتبع للسياسة الاقتصادية بشكل عام و السياسة التصنيعية بشكل خاص في الجزائر يجد بأنها مرت بثلاث مراحل أساسية:

1-الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة إلى غاية نهاية السبعينات و التي تميزت بتبني النظام الاقتصادي الاشتراكي.

2-فترة التسعينات إلى يومنا هذا و تتميز ببداية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

و عبر مختلف هذه المراحل اتبعت الجزائر سياسة المخططات التنموية لتحقيق أهدافها التنموية.

الفرع الأول:المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة 1963-1979:

لقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال حركة من التعديلات و التوجيهات ة التشريعات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية،فخطة التنمية آنذاك لم تعرف انفتاحا اتجاه الاستثمار الوطني الخاص،فقد كانت مشاريع التنمية كلها بيد الدولة فاسحة المجال للاستثمار الأجنبي و ضمن الأطر المحددة،إذ مباشرة بعد الاستقلال أقرت الحكومة أول قانون يتعلق بحرية الاستثمار و هو القانون رقم 277/63 الصادر بتاريخ 26 جويلية 1963 الذي جاء صريحا في هذا المجال و كان الهدف من وراءه هو مخاطبة رأس المال الأجنبي بعدم مغادرة ارض الوطن آنذاك و المشاركة في بناء الاقتصاد الوطني.

ارتبطت تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببرامج الاستثمارات المنفذة على المستوى المحلي و الذي وجه بشكل كبير نحو القطاع الصناعي،حيث تم وضع ثلاث برامج موجهة

لتنمية المؤسسات المحلية (مؤسسات صغيرة و متوسطة في مجملها الأول (1966-1969)كان خاص بالنشاط الحرفي،الثاني (1970-1973) والذي كان ضمن المخطط الرباعي الأول كان موجه لتنمية الصناعة المحلية و هذا في إطار برامج التجهيزات المحلية.أما الثالث (1974-1977)،فيتعلق بتنفيذ

برنامج الصناعات المحلية،و هو ما يعتبر بمثابة الانطلاق الفعلي في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية العمومية.[38]

الجدول رقم17: توزيع المشاريع في الجزائر عبر الولايات وفقا للتقسيم الأفقي للجزائر للأقاليم الكبرى

طبيعة الولايات	عدد الولايات	عدد المشاريع	المتوسط/الولاية
ولايات ساحلية	09	168	19
ولايات السهول العليا	17	339	19
ولايات الجنوب	05	87	17
المجموع	31	594	-

المصدر :لخلف عثمان،مرجع سبق ذكره(أطروحة دكتوراه)،ص 148

من خلال الجدول يلاحظ أن الجزائر عملت على اعتماد توزيع يمس مختلف مناطق الوطن بمعدل 19 مشروع لكل ولاية،حيث كان ثلاثة أرباع (4/3) إجمالي المشاريع المبرمجة خلال الفترة 74-79 من نصيب الولايات الداخلية (339 مشروع لولايات الهضاب العليا و 87 مشروع لولايات الجنوب)

الفرع الثاني:وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة الثمانينات

تمت في هذه الفترة إعادة هيكلة العديد من المؤسسات الوطنية و تجزئتها إلى مؤسسات صغيرة و متوسطة: مع التأكيد على ضرورة تطوير الصناعة و تنويعها بتوجيه الاستثمارات الصناعية نحو لصناعات التحويلية،و خاصة الصناعات الاستهلاكية.

الجدول رقم18:وضعية المؤسسات ص و م في الجزائر

المخططات	إجمالي الاستثمارات الصناعية	استثمارات صناعية محلية	% النسبة المئوية(من المجموع)
الخماسي الأول	154.9مليار دينار ج	3 مليار دينار ج	2 %
الخماسي الثاني	174.2مليار دينار ج	5.5 مليار دينار ج	3.3 %

(38)-**براق محمد،ميموني سمير-مداخلة بعنوان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه- الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر ، ،سكيكدة،يومي 13 و 14 افريل 2008،ص4**

المجموع	329.1مليار دينار ج	8.5 مليار دينار ج	5.3 %

المصدر:زرزار العياشي و شرقوق سمير،مداخلة بعنوان مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة السياسة التنموية في الجزائر،سكيكدة، يوم 2008/04/28.

يلاحظ من خلال الجدول أن قلة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الخماسي الثاني راجع للوضعية الاقتصادية الصعبة التي بدا الاقتصاد الجزائري يعاني منها منتصف الثمانينات بفعل الأزمة البترولية المعاكسة سنة 1986،و ما انجر عنها من انخفاض المداخيل البترولية، و كذا صعوبة الاستدانة من الخارج عكس ما كان عليه الوضع في السبعينات،و هو ما اثر سلبا على مختلف النشاطات الاقتصادية و بصفة عامة و انجاز مختلف المشاريع المبرمجة خصوصا في المخطط الخماسي الثاني بصفة خاصة مما أدى إلى إلغاء العديد منها و توقف أشغال تلك التي شرع في انجازها في مراحل سابقة.

الجدول رقم19:جدول يمثل توزيع النسب المئوية عبر الفروع الصناعية

الفروع	1984	1987	1989
المناجم	1.44 %	1.62 %	1.69 %
مواد البناء	9.83 %	9.98 %	9.18 %
البلاستيك والكيمياء	1.73 %	2.32 %	1.5 %
الصناعة الغذائية	30.93 %	31.27 %	31.52 %
النسيج	24.6 %	18.61 %	25.74 %
الجلود و الأغذية	6 %	5.16 %	3.95 %
الخشب و الورق	15.11 %	16.37 %	11.98 %
النشاطات المتنوعة	3.54 %	5.33 %	5.18 %
% الجموع	100 %	100 %	100 %

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء+تعديل الطالبة

نلاحظ من خلال المعطيات الرقمية للجدول أن أهم الفروع التي تم التركيز عليها هي مواد البناء و الخشب و الورق و المناجم هذا يعني أن القطاع الخاص ظل يعتمد في نشاطه على إنتاج السلع الاستهلاكية.

على العموم المؤسسات الخاصة في الجزائر قد تطور بشكل واضح خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى 1989،و هذا بالنظر للاهتمام المتزايد من طرف الخواص و إقبالهم على إنشاء مثل هذه المؤسسات و

على عكس المؤسسات ص و م الخاصة،و بالمقابل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية تدهورا من خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى 1989 و يرجع ذلك إلى تخلي القطاع العام عن بعض النشاطات لتدهور الوضعية المالية لها و ما واجهته من مشاكل مالية و إدارية خاصة ما واجهته الجزائر نحو اقتصاد السوق.

الفرع الثالث:المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 1990 إلى 2010

لم يتم تنفيذ قانون 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية بصورة فعالة بسبب تدهور الظروف الاقتصادية و السياسية التي عرفتها البلاد،حيث لم يبدأ الاهتمام بالقطاع الخاص إلا في مطلع التسعينات في سياق التحول إلى اقتصاد السوق لوضع اطر تنظيمية و تشريعية جديدة على غرار قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في 14 افريل 1990،المتعلق بالنقد و القرض و الذي عدل فيما بعد بالقانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 آوت 2010،نتيجة المشاكل التي عرفها النظام البنكي الجزائري،كما تميزت هذه المرحلة بصدور القانون رقم 91-90 المؤرخ في 19 فيفري 1991 و المتضمن تحرير التجارة الخارجية و الذي يضمن حرية التجارة الخارجية ة يخضع القطاعين العام و الخاص لنفس معايير و شروط التصدير و الاستيراد و لقد دعم مشروع الإصلاح الاقتصادي بقانون أخر خاص بالاستثمارات و الذي صودق عليه طبقا للمرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 13 أكتوبر 1993،و المتعلق بترقية الاستثمار و المعدل بالأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار،و الذي عدل و تمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو 2006،تم فيما بعد الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 يوليو 2009،تم بالأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010[39]و من بين الحوافز الضريبية التي نص عليها في المادة 09 و المادة 11 منها[40]:

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

أما التعديلات الأخيرة لقانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار و المندرجة ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و المتمثلة في وضع شروط تقييدية للمستثمرين الأجانب، سمحت من جهة بحماية المستثمرين المحليين من خلال هذا الإجراء المحفز لتطوير المنتجات المحلية و لكن من جهة أخرى

(39)-الأمر 01-03 المعدل و المتمم بالأمر 10-01المؤرخ في 26 أوت 2010،المتعلق بتطوير الاستثمار.

(40)-يوسف قريشي-سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص علوم التسيير،جامعة الاغواط المركزية،ص 60.

أعاقت الاستثمار الأجنبي في الجزائر إلا أننا ننتظر في المقابل تكثيف جهود معتبرة للمستثمرين المحليين من اجل بلوغ الأهداف المسطرة من قبل السلطات العمومية.

كما أن القانون التكميلي لسنة 2010 في مادته 4 تنص على ما يلي "عندما تشارك مؤسسة مستغلة بالجزائر أو خارج الجزائر،حسب الحالة،بصفة مباشرة آو غير مباشرة في إدارة أو مراقبة أو في رأسمال مؤسسة مستغلة بالجزائر أو خارج الجزائر و أن هاتين المؤسستين تكونان في كلتا الحالتين،مقيدتين في حالتهما التجارية أو المالية بشروط تختلف عن تلك التي يمكن الاتفاق عليها بين مؤسسات مستقلة،فان الأرباح التي كان من الممكن تحقيقها من طرف المؤسسة المستغلة بالجزائر و لكن لم يتم تحقيقها بسبب هذه الشروط المختلفة يتم إدراجها ضمن أرباح هذه المؤسسة الخاضعة للضريبة.و تطبق أيضا على المؤسسات المرتبطة بها و المستغلة في الجزائر"و من خلال المادة يتبين أن الدولة تقوم بمجهودات معتبرة من خلال محاربة تبييض الأموال و ذلك للمحافظة على رؤوس الأموال المتسربة لاستغلالها بصورة عقلانية.

الجدول رقم20:نوعية م ص و م في الجزائر

نوعية (م ص و م)	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤسسات العمومية	778	778	778	778	874	739	666	626	591
المؤسسات الخاصة	179893	189552	207949	225449	245842	26980	356579	392013	455398
المجموع	180671	190330	208727	226227	246716	270545	357245	392639	455989

المصدر:استنادا إلى نشرية المعلومات الاقتصادية،(من 2001الى غاية 2009)،وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة+ تعديل الطالبة بن مبارك فراح

الشكل رقم19:تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال السنوات

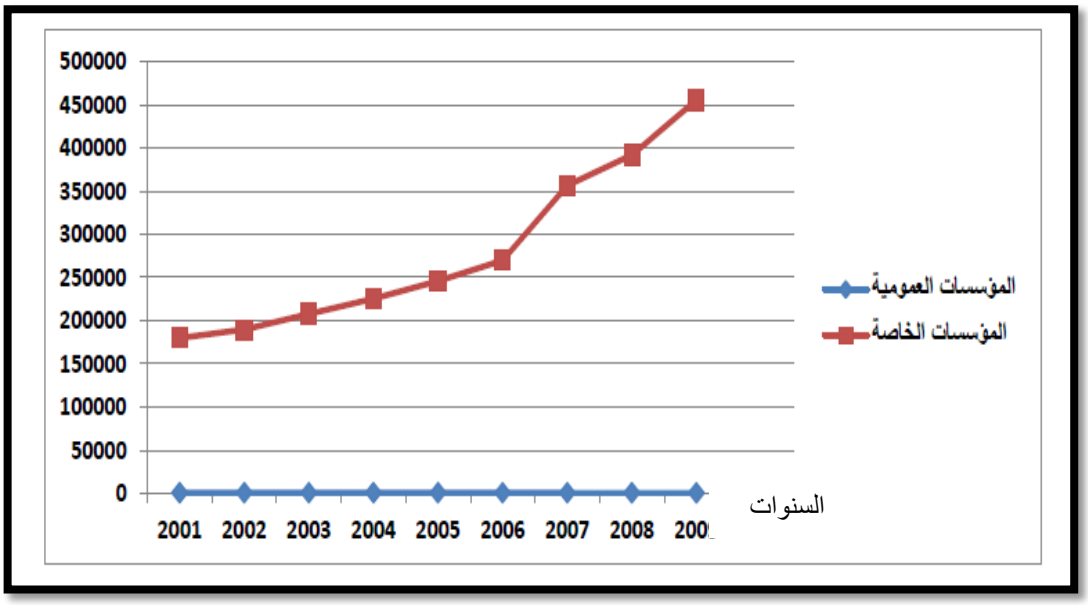

المصدر:استنادا إلى نشرية المعلومات الاقتصادية،(من 2001الى غاية 2009)،وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة+ تعديل الطالبة بن مبارك فراح

من خلال نتائج الجدول يلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في تطور مستمر في الجزائر خاصة في العشرية الأخيرة،إذ سجل أعلى معدل تطور سنة 2009 بمقدار 16.16بالمئة،هذا يعني أن القطاع الخاص حظي باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية،و يمكن تفسير هذا التطور بالدعم المادي و المعنوي الذي توليه الدولة و كذا اهتمامها بالدور الذي تلعبه في تنمية الاقتصاد الجزائري،و خاصة في ظل الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية بصفة كلية في السنوات القادمة،و التوجه نحو اقتصاد السوق الحر.

أما فيما يخص القطاع العمومية،فهي تعرف استقرارا نسبيا و انخفاضا طفيفا،يعود إلى خوصصة مؤسسات القطاع العام.

3-أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعتبر الصناعات الصغيرة و المتوسطة جد هامة،نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية و الصناعية،سواء في فترات الاستقرار أو في ظل التحولات و الأزمات الاقتصادية.

و تختلف أهمية الدور الذي تلعبه هذه الصناعات في عملية التنمية الصناعية من دولة إلى أخرى،و من فترة إلى أخرى تبعا إلى مستوى التطور الذي وصلته كل دولة،و تبعا للخصائص و الظروف الاقتصادية

و الاجتماعية السائدة فيها و موقف الحكومات اتجاه هذه الصناعات،فالمكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى بها الصناعات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية تختلف اختلافا كبيرا بين الدول المتقدمة صناعيا و الدول الأخرى الأقل تقدما.[41]

أ-دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الصناعية:

إن أهمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة تتوقف على الدور الذي يمكن أن تقوم به خلال المراحل المراحل المختلفة للتنمية الصناعية،و هو ما يتوقف بدوره على مدى قوة عرض أو رأس المال في المراحل الأولى للتنمية الصناعية و هو ما يتوقف بدوره على مدى قوة العمل و رأس المال بالندرة النسبية،فانه يمكن للصناعات أن تساهم بدور فعال في الإسراع بعملية التنمية الصناعية،وتتمثل أهمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة،في أنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد و هي قادرة على زيادة العمالة و تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة،و يمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق الداخلية و بدرجة معينة،و يضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها،كما تساعد هذه الصناعات على تنمية الصادرات و الحصول على العملات الأجنبية النادرة و اللازمة لتحسين أوضاع موازين مدفوعات البلدان النامية،بالإضافة إلى تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني،و يساهم في تحقيق النفع الذاتي لحركة تقدم المجتمعات،و لاسيما النامية منها.

كما أن الصناعات الصغيرة و المتوسطة تساهم في تحقيق التنمية الصناعية من خلال:

1- تعظيم فرص العمالة و الناتج الصناعي:

لم يعد القطاع الصناعي قادرا على استيعاب القدر الكبير لقوة العمل بسبب النمو السريع و ندرة رأس المال في معظم،فان الصناعات الصغيرة و المتوسطة يمكنها أن تقوم بدور ايجابي في توفير فرص العمالة المنتجة،و تبدو أهمية هذه الصناعات التي تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية اللازمة في المدى المتوسطة هو ما يتوقف على معامل رأس المال المستثمر للعامل،كلما كان ذلك مرتفعا كلما كان الناتج الصناعي و العمالة المحققة باستثمار مبلغ معين اقل و ذلك بالمقارنة إذا ما كان معمل رأس المال المستثمر للعامل منخفضا.[42]

(41)-تم اقتباس الفكرة من مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير،جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر،ص 231

(42)-سعد عبد الرسول محمد،الصناعات الصغيرة لتنمية المجتمع المحلي،المكتب العلمي للنشر و التوزيع،الإسكندرية،1998،ص229.

2-**رفع الكفاءة الإنتاجية و تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع:**الصناعات الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية،نظرا لارتفاع إنتاجية عمالها،مقارنة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،نتيجة لمل تتمتع به من وفورات الحجم،فضلا عن إمكانية تطبيق الأساليب الحديثة للإدارة و تنظيم العمل.

3-تنويع الهيكل الصناعي:تقوم في الكثير من الأحيان الصناعات الصغيرة و المتوسطة بإنتاج كميات قليلة لحساب الصناعات الكبيرة،و أوضح مثال على ذلك صناعة السيارات،حيث تلعب هذه الأخيرة دورا هاما في إنتاج الجانب الأكبر من المكونات التي تحتاجها الصناعات الثقيلة،في عملية تجميع و صناعة السيارات،و يلاحظ أن هذا النوع من التطور،من شانه أن يساهم في تقوية و استقرار الصناعات الصغيرة و الكبيرة.[43]

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل و بعد المعالجة اتضح ان موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحظى باهتمام كبير إلا أنها كجملة من الصعوبات التي مازالت تعترض هذه المؤسسات و تحد من الأهداف التي انشات من اجلها نذكر أهمها في ما يلي:صعوبة إيجاد المكان الملائم و الدائم لإقامة المؤسسات بسبب مشكل العقار،إلا أن هذا المشكل حاليا قد وجد الحل النهائي له و هو إقامة المناطق الصناعية على مستوى كامل التراب الوطني و بهدف النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و توفير مناصب العمل [44]

خلاصة الباب:

من خلال المعطيات و من خلال نتائج الدراسة نستنتج أن **الصناعات الناشئة** ماهي إلا صناعات كانت قائمة بحد ذاتها إلا أنها عرفت تحولات سوسيو اقتصادية أثرت سلبا على هذه الصناعات و مع السنوات الأخيرة الدولة الجزائرية تسعى لرد الاعتبار لهذه الصناعات عن طريق إنعاش هذه الصناعات و إعادة هيكلتها بالإضافة إلى ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة و تشجيع المستثمرين على إنشاء **مؤسسات صغيرة و متوسطة** بهدف تحقيق **التنمية المجالية** و الاقتصادية و التكامل بين القطاعين العام و الخاص.

---

(43)-MINISTERE de l'industrie, étude sur le développement des filières industrielles en Algerie,Mir-booz,Allen Hamilton,2003.

(44)-تم اقتباس الفكرة من:ريمي رياض،ريمي عقبة،واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،الملتقى الوطني،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة الوادي،يومي 5و6 ماي 2013.

الباب الثالث

آفاق الصناعات الناشئة و الإستفادة من التجارب الدولية

مقدمة:

تعرف ولاية قسنطينة تطورا و نشوءا في قطاع الصناعة سواء القطاع العام أو الخاص،والتنمية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات بصفة عامة لكي يحقق الأهداف المرجوة لا بد من الأخذبأسلوب التهيئة و التنمية المستدامةلهذا ارتأينا أن يكون الفصل الأول بعنوان الصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة واقع و آفاق أما الفصل الثاني فيحمل عنوان الصناعات الناشئة و التنمية المستدامة.

تمهيد:

إن الجزائر في خضم العولمة المتسارعة كشفت التباين بين مستويات النمو الاقتصادي و الاجتماعي. فإن إصلاح السياسات المتعلقة بالاقتصاد الهيكلي كان لهما فضل تقويم التوازنات الكبرى والسماح للتحولات الهيكلية بالاتجاه نحو اقتصاد السوق.

فقد تم مراجعة أطر ترقية الاستثمار **وإعادة هيكلة المؤسسات** والتحفيزات الجبائية والشروع في مسار الخوصصة ما كان منها يخدم العمال فوجب أن تظل الخوصصة مسعا اقتصاديا لتحسين مردودية أداء الإنتاج وتنافسيته بنقل التكنولوجيا وجلب رؤوس الأموال من الأسواق الخارجية مع التركيز على رفع الإنتاج الوطني لهذا ارتأيت أن هذا الفصل بعنوان الصناعات الناشئة في قسنطينة واقع و آفاق حاولت يه إبراز نتائج الاستمارات الاستبيانية لموظفي قطاع الصناعة.

1-الموظفون في قطاع الصناعة نلاحظ من خلال الجدول(انظر جدول نتائج الاستبيان الموجود في الملحق) أن متوسط رقم أعمال المؤسستين الصناعيتين الخاصة و العمومية يمثل 4.67 مليار.د.ج و هذا الرقم يعتبر ضعيف نوعا مقارنة مع الواقع و مع حجم إنتاج الوحدات الصناعية في الجزائر و خاصة الوحدتين الصناعتين اللتين وزعت عليهما الاستمارات الاستبيانية.

نلاحظ من خلال تحليل نتائج الاستمارات الاستبيانية أن رقم الأعمال لا يعكس الواقع الصناعي و يكمن ذلك في تحفظ الوحدات الصناعية منها الشركات الصناعية الخاصة في الإعلان عن رقم الأعمال سواء لعمالها أو للباحثين الجامعيين من اجل التهرب الضريبي و من اجل التنافسية مع الوحدات الصناعية في مجال الإنتاج و التسويق.

2-نمط الملكية

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل الاستمارات الاستبيانية و بالتحديد العمود الذي يوضح نتائج الاستبيان حول نمط الملكية+العمود الذي يمثل سنة الانطلاق أن شركة **صافيلي** و هي وحدة صناعية خاصة لإنتاج الحليب انشات في سنة 2002 و مقرها بلدية عين اسمارة أي في إطار **الخوصصة** و فتح السوق للخواص **لإنشاء** وحدات صناعية خاصة أما شركة **صوفار** لصناعة المحملات الارتدادية **و** هي فرع لمركب الجررات و الحافلات "**سوناكوم**" لبلدية عين اسمارة و التي نشأت هذا الفرع سنة 1986 حيث اتبعت الجزائر آنذاك النظام الاشتراكي بمقتضاه **تأسست الشركات الوطنية الصناعية الكبرى** هذه الأخيرة تأسست بموجب سياسة التصنيع حيث كانت شعار الملكية العمومية و تشغيل اكبر عدد ممكن من اليد العمالة ما عرف بـ "**البطالة المقنعة**" لكن مع مطلع التسعينات انتقلت الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و بالتالي عرفت الشركات الوطنية عجزا و مشاكل مادية اغلبها آلت إلى الإفلاس و سرح آلاف العمال فتغيرت المعطيات لكن مع بداية سنة 2000 في ظل إعادة هيكلة الصناعات أي ما يعرف

في **دول المحور** و دول العالم "**الصناعات الناشئة**" اهتمت الدولة الجزائرية بإعادة بعث هذه الصناعات من جديد،فهي دائما تلعب دور المراقب بالشراكة مع فاعلين جدد.

و لهذا وزعنا استمارات استبيانيه عددها 100 استمارة و تم توزيعها على كل من مجمع مؤسستي صافيلي و صوفار منها 50 استمارة قمنا بتوزيعها على شركة صوفار بعد جمعها تحصلنا على 39 استمارة،مع تسجيل ضياع 11 استمارة،ووزعنا كذلك 50 استمارة على مؤسسة صافيلي و بعد جمعها تحصلنا على 29 استمارة مع تسجيل ضياع 21 استمارة و في الأخير تم معالجة 70 استمارة.

الجدول رقم21:

الفئات العمرية	(20-25)	(35-25)	(35-45)	(45-55)	(55-60)	المجموع
صافيلي	2	7	5	12	3	29
صوفار	2	10	10	14	5	39
صافيلي+صوفار	4	17	15	26	8	70

المصدر:نتائج الاستبيان+تعديل الطالبة

س1:توزيع اليد العاملة للمؤسسات الصناعية حسب الفئات العمرية

الشكل رقم20:

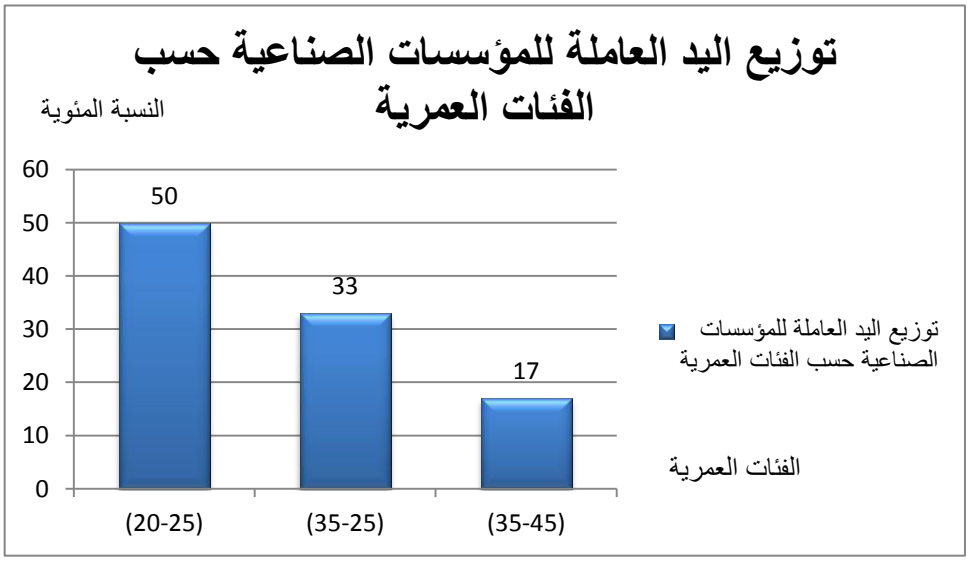

المصدر:نتائج الاستبيان+تعديل الباحثة

الشكل رقم21:

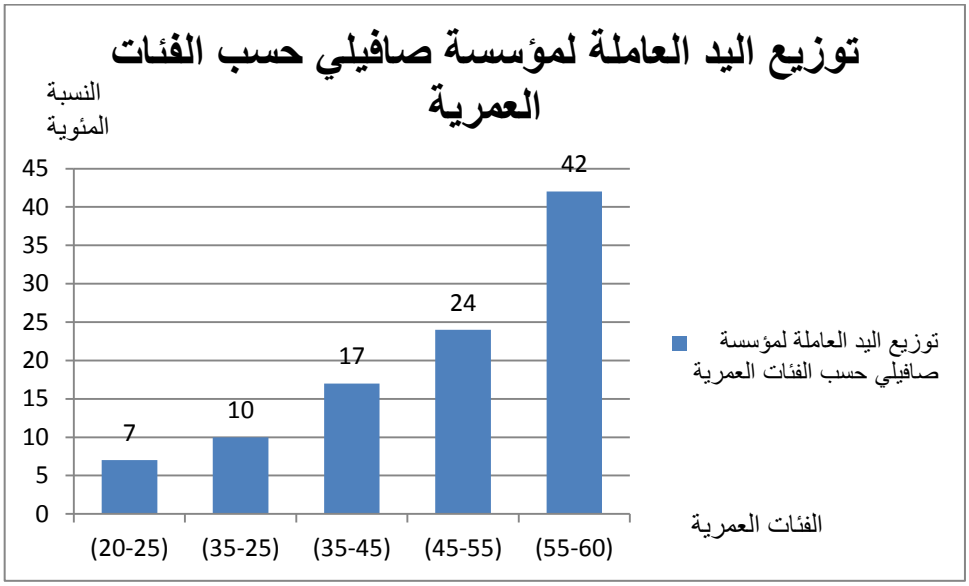

المصدر:نتائج الاستبيان+تعديل الطالبة

الشكل رقم22:

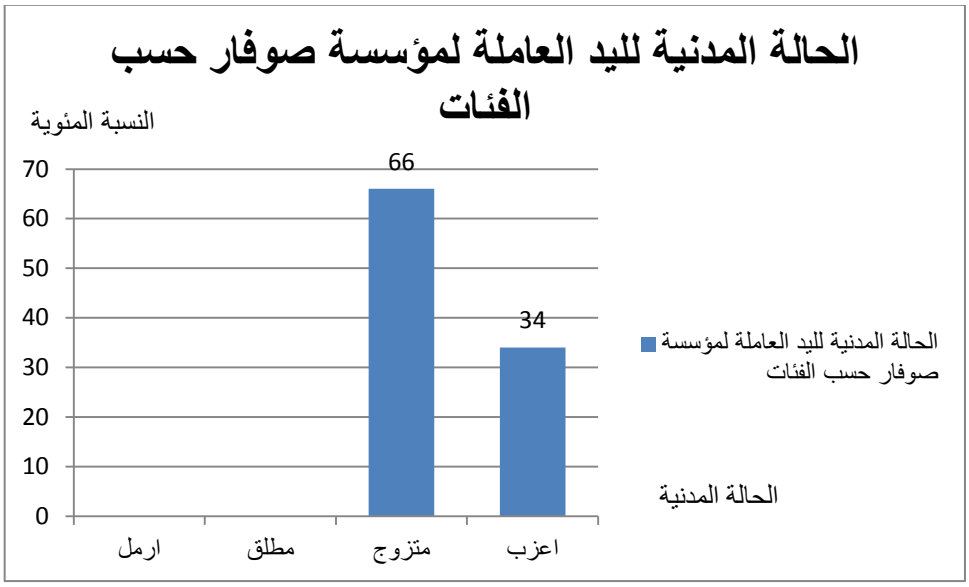

المصدر:نتائج الاستبيان+تعديل الطالبة

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل نتائج الاستمارات الاستبيانية كل من عمود اليد العاملة،و الأشكال البيانية التي تمثل توزيع اليد العاملة حسب الفئات العمرية أن 37% من اليد العاملة في كل من المؤسستين الصناعيتين هي فئة (45-55سنة)ثم نسبة 24% هي فئة(25-35سنة)تليها نسبة 21 % هي فئة(35-45سنة)أما 12%(55-60سنة) و 6%هي (20-25سنة).

-أما اليد العاملة لشركة صافيلي فالنسبة الأكبر لفئة(45-55سنة)بنسبة 42% أما 24% فهي تمثل فئة(25-35سنة) ثم 17%(35-45سنة)أما 10%فهي من نصيب فئة(55-60سنة)و تبقى 7%لفئة(20-25سنة)،و كذلك اليد العاملة لشركة صوفار فالنسبة الأكبر لفئة(45-55سنة)تليها فئة(35-45سنة)بنسبة 25% و 24%لفئة(25-35سنة)و 12%لفئة(55-60سنة) و 5%لفئة(20-25سنة)ويتضح جليا أن الفئات العمرية التي تشتغل في كل من الشركات الصناعية الخاصة و العمومية الفئة التي تتشكل منها اكبر نسبة لليد العاملة هي (45-55سنة) أي الفئة التي لها خبرة و في نفس الوقت أدنى نسبة هي لفئة(20-25سنة) و يمكن إرجاع ذلك أن الفئة الأخيرة في هذا السن تقوم بالتكوين سواء في المعاهد أو الجامعات كما نستنتج أن الشركة العمومية تستقطب اليد العاملة من جانب اجتماعي أكثر من الشركة الخاصة التي تعطي اهتماما بالجانب التقني و المردودية أكثر من الجانب البشري.

س2:توزيع اليد العاملة حسب الجنس

الجدول رقم22:

الجنس	ذكر	أنثى
صافيلي	23	12
صوفار	30	5
صافيلي+صوفار	53	17

المصدر:نتائج الاستبيان+تعديل الطالبة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه و الأشكال البيانية التي تمثل توزيع اليد العاملة على المؤسستين الصناعيتين حسب الجنس أن نسبة 76% ذكور و نسبة 24%إناث.و فيما يخص شركة صافيلي لإنتاج الحليب فنسبة الذكور تمثل 66% أما البقية فللإناث؛وشركة صوفار فهي تمثل 86%ذكور و 14%إناث.

اليد العاملة بالشركات الصناعية في ولاية قسنطينة تتكون أساسا من اكبر نسبة للذكور أي قطاع الصناعة يشغل مناصبه الذكور لكن مع التغيرات في الاستثمار و القوانين التي سنتها الدولة الجزائرية نسبة الإناث تتزايد شيئا فشيئا.

س3:نوعية وسائل الإنتاج في المؤسسات الصناعية(صوفار،صافيلي)

الجدول رقم 23:

نوع الوسائل	فرنسية	صينية	أمريكية	ألمانية	اسبانية
صافيلي	*	*			
صوفار	*	*	*	*	*

المصدر:نتائج الاستبيان+تعديل الطالبة

نلاحظ من خلال الجدول أن كل من الوحدات الصناعية الخاصة و العمومية تستورد وسائل و معدات للإنتاج معدات:ألمانية،اسبانية،أمريكية،فرنسية،صينية فشركة صافيلي لإنتاج الحليب تستورد وسائل فرنسية وصينية أما شركة صوفار لصناعة المحملات الارتدادية فهي تستورد المعدات الفرنسية،الصينية،الأمريكية،الألمانية الاسبانية وهي قديمة.

إن **الصناعات الناشئة** في ولاية قسنطينة تعتمد بالدرجة الأولى على معدات و وسائل مستوردة من دول أوروبا و أمريكا هذه الدول تعتبر الرائدة في مجال الصناعات و بالتالي القطاع الصناعي في ولاية قسنطينة يعرف عدم التجديد في الاستثمار لمواكبة التطور الذي عرفته دول المحور.

س4:الحالة المدنية لليد العاملة للمؤسسات الصناعية

الجدول رقم 24:

الحالة المدنية	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل
صافيلي	7	26	1	1
صوفار	12	23	0	0
صافيلي+صوفار	19	49	1	1

المصدر:نتائج الاستبيان+تعديل الطالبة

الشكل رقم23 :

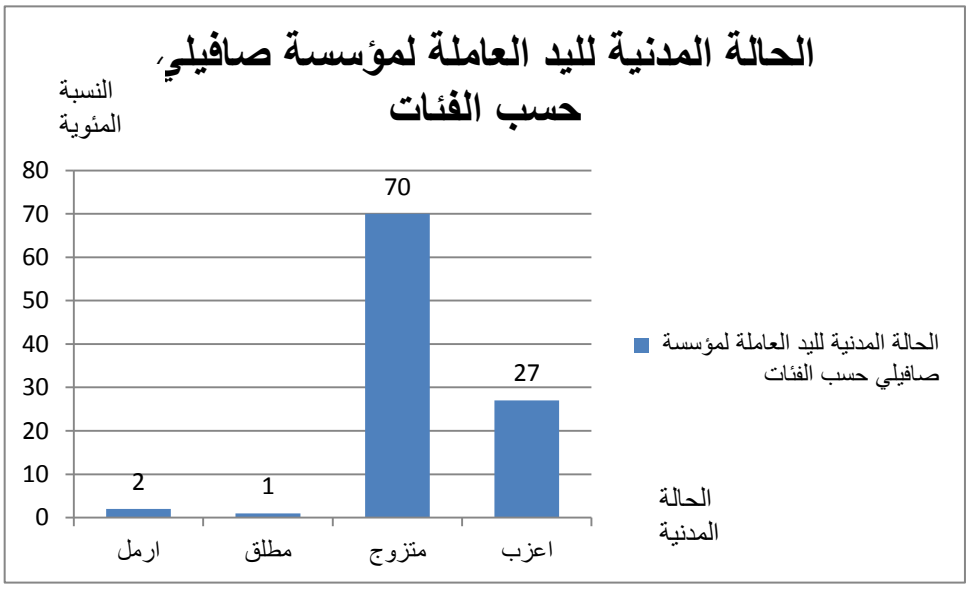

المصدر:نتائج الاستبيان+تعديل الطالبة

الشكل رقم24:

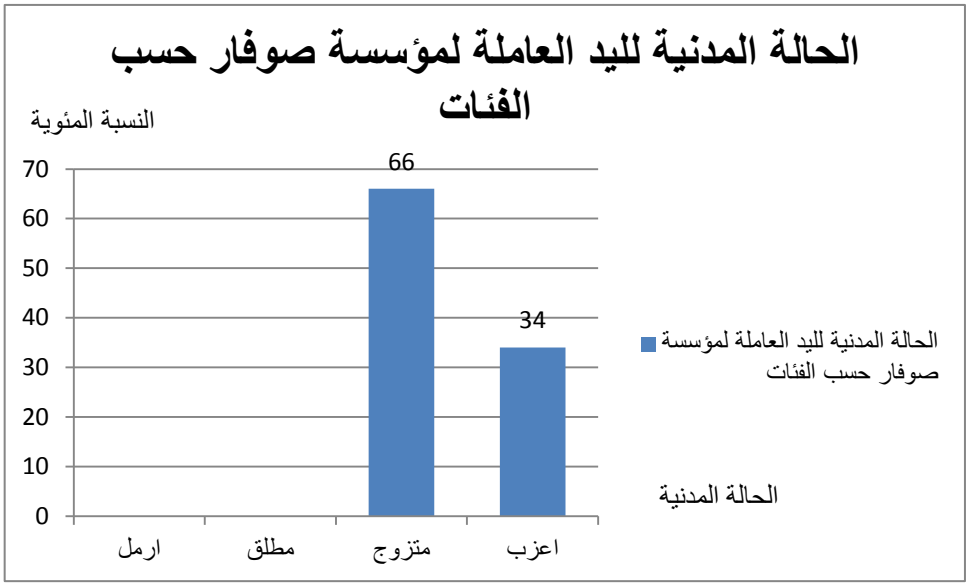

المصدر :نتائج الاستبيان+تعديل الطالبة

الشكل رقم25:

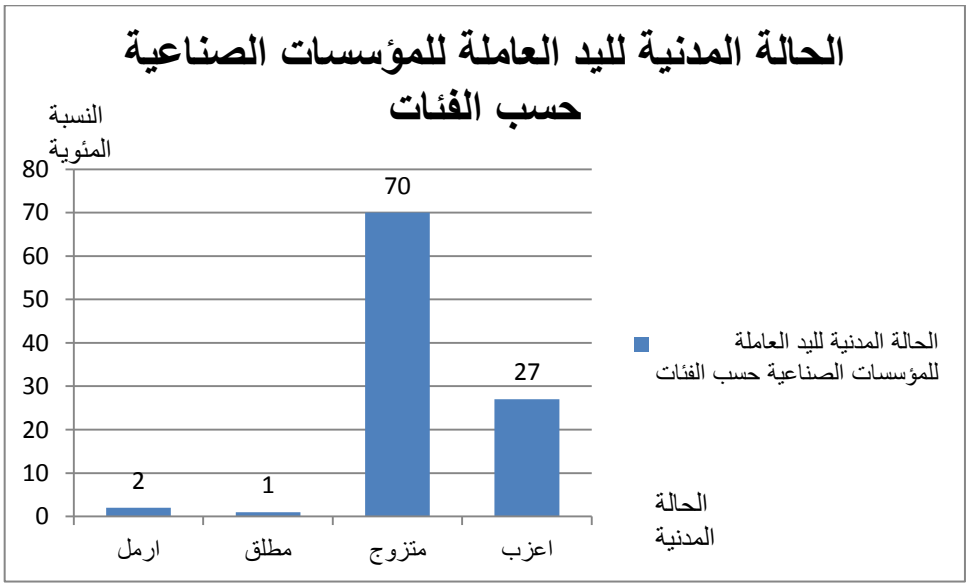

المصدر :نتائج الاستبيان+تعديل الطالبة

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل الاستمارات الاستبيانية و الجدول أعلاه بالإضافة إلى الأشكال البيانية للمؤسستين الصناعيتين أن الحالة المدنية لليد العاملة لمعظم الموظفين مستقرة فنسبة المتزوجين تمثل 70% و 27% أعزب و هم من فئة الشباب و النسب الباقية متفاوتة بين 2%أرمل و 1% مطلق.

- بالنسبة للمتزوجين بشركة صافيلي تمثل 74% و بالنسبة لشركة صوفار 66% و النسب المتبقية توزع على الشباب الأعزب ب20% لمؤسسة صافيلي و 34% لمؤسسة صوفار و النسب الباقية تتوزع بين الأحوال الشخصية مطلق،أرمل.

س5:المستوى التعليمي لليد العاملة للمؤسسات الصناعية

الجدول رقم25:

المستوى التعليمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
صافيلي	0	8	6	21
صوفار	0	7	9	19
صافيلي+صوفار	0	15	15	40

المصدر:نتائج الاستبيان+تعديل الطالبة

الشكل رقم26:

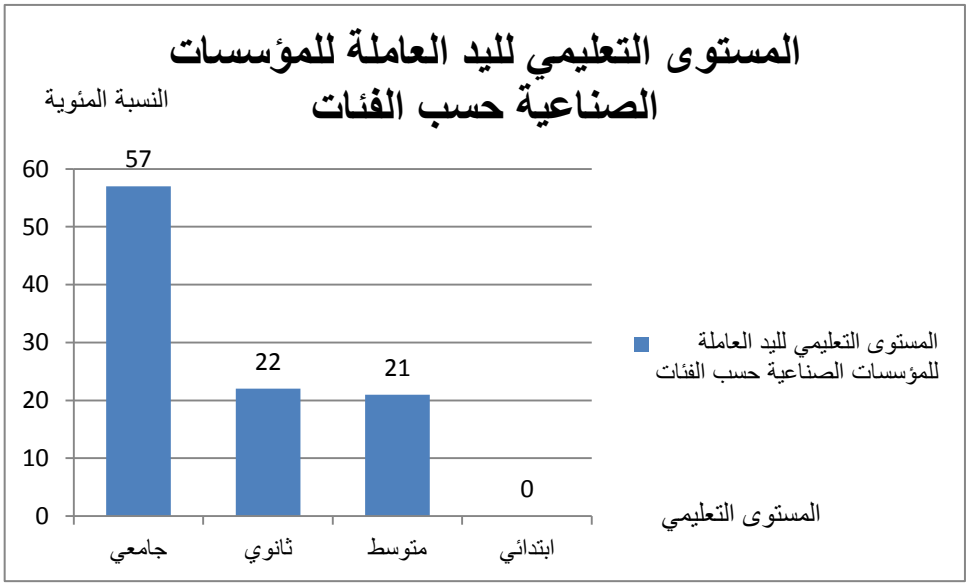

المصدر:نتائج الاستبيان+تعديل الطالبة

الشكل رقم 27:

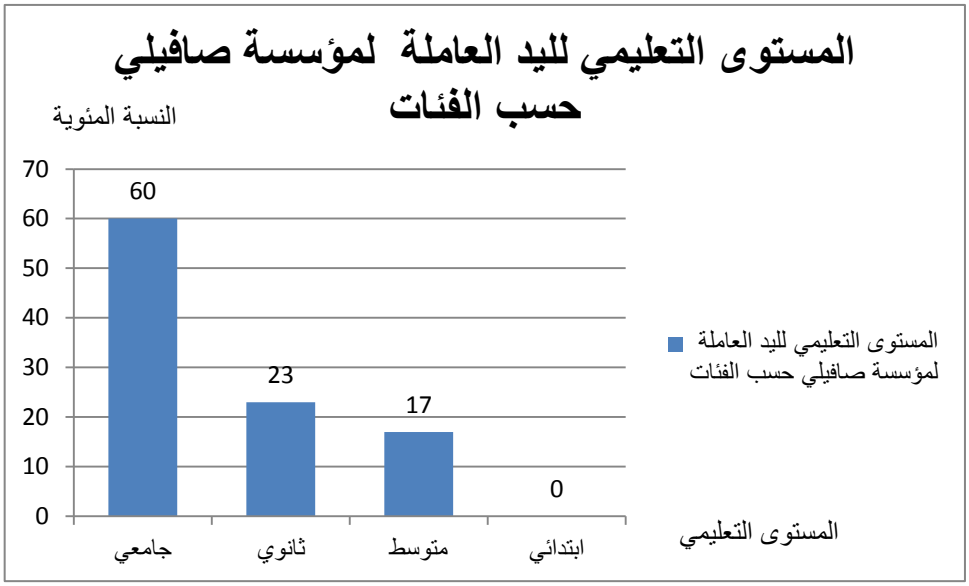

المصدر :نتائج الاستبيان+تعديل الطالبة

الشكل رقم28 :

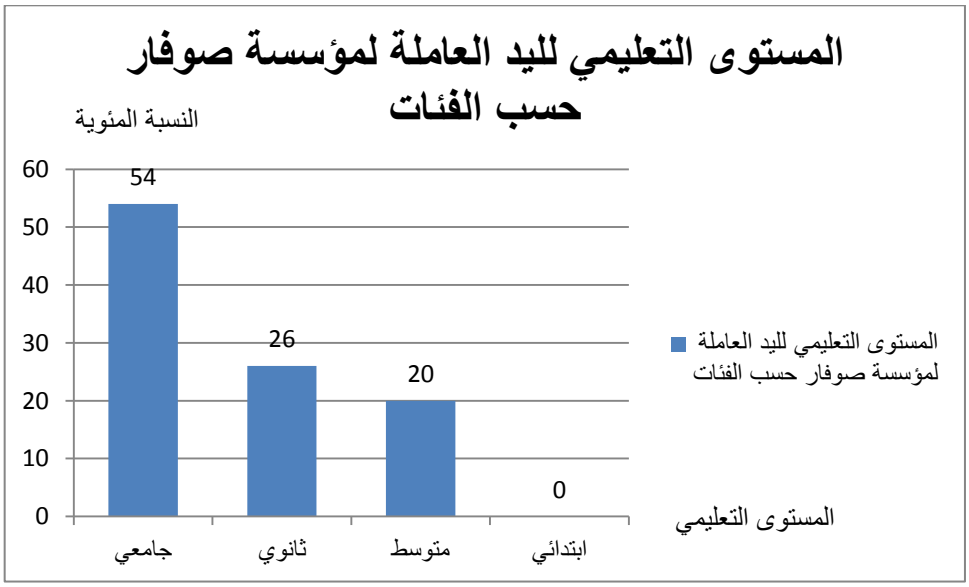

المصدر :نتائج الاستبيان+تعديل الطالبة

س6:مناصب اليد العاملة للمؤسسات الصناعية

الجدول رقم 26 :

المنصب	عامل متخصص	إطار
صافيلي	12	23
صوفار	19	16
صافيلي+صوفار	31	39

المصدر:نتائج الاستبيان+تعديل الطالبة

الشكل رقم29:

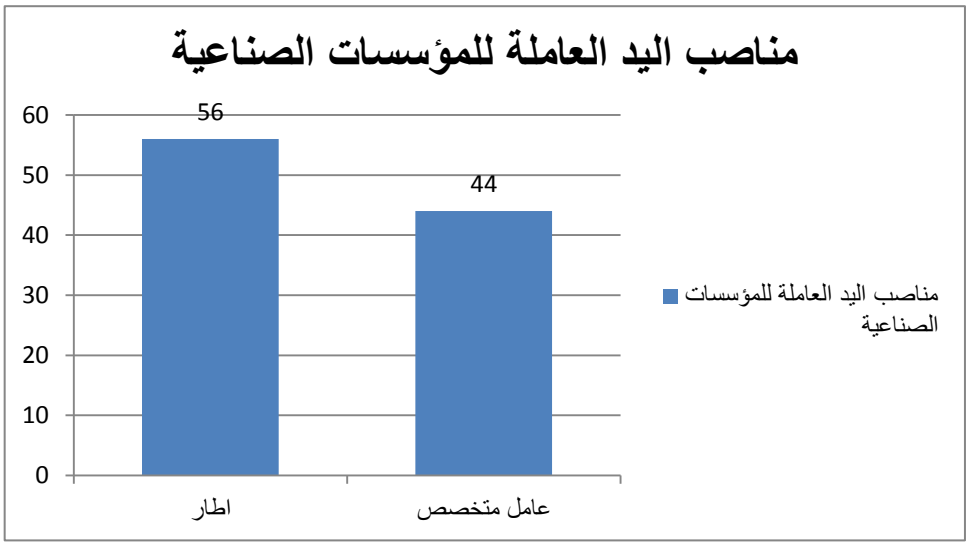

المصدر:نتائج الاستبيان+تعديل الطالبة

الشكل رقم30:

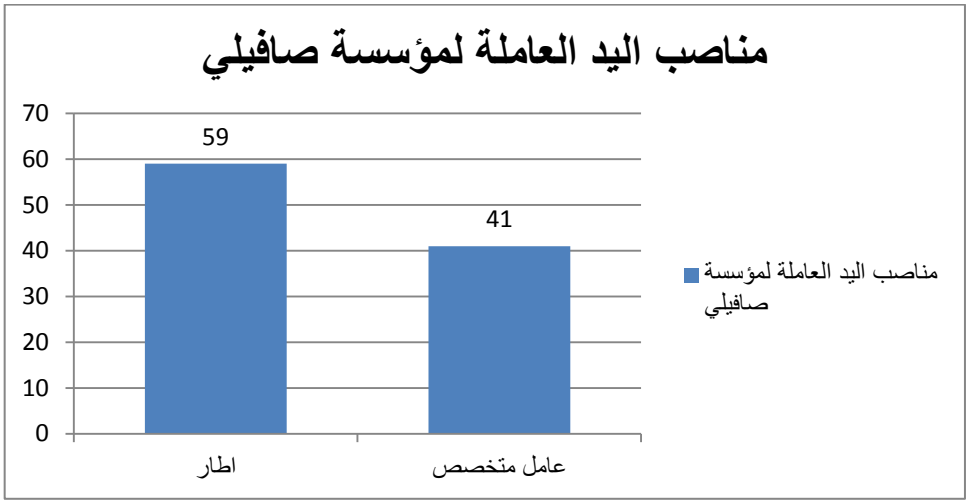

المصدر :نتائج الاستبيان+تعديل الطالبة

الشكل رقم 31:

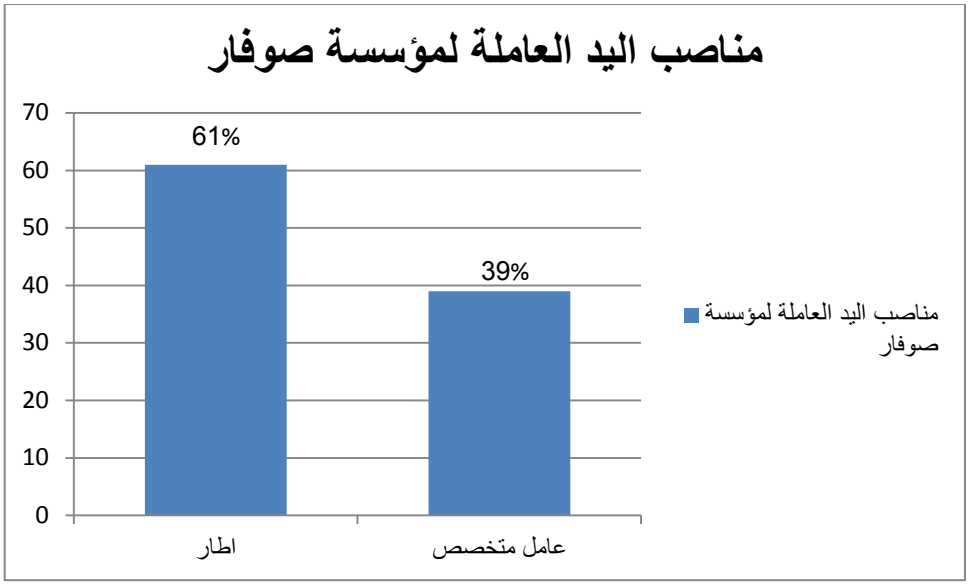

المصدر :نتائج الاستبيان+تعديل الطالبة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه و الأشكال البيانية التي توضح المستوى التعليمي لليد العاملة أن اكبر نسبة للموظفين من نصيب الجامعيين و التي تقدر ب 57% لكلا الشركتين تليها بنسب جد متقاربة 22%للمستوى الثانوي و 21بالمئة للمستوى المتوسط.

بالنسبة لشركة صافيلي لإنتاج الحليب فهي تمثل 60% لذوي المستوى الجامعي و 23% لذوي المستوى المتوسط و 17% لذوي المستوى الثانوي و أخيرا.

بالنسبة لمؤسسة صوفار اكبر نسبة هي 54% التي تمثل فئة ذوي المستوى الجامعي تليها 26%لذوي المستوى الثانوي و نسبة 20% لذوي المستوى المتوسط.المؤسسات الصناعية لولاية قسنطينة تشغل يد عاملة ذات كفاءة حيث يستفيد من المناصب العليا و الإطارات ذوي المستوى الجامعي و حتى الذين لهم مستوى متوسط،ثانوي لهم تكوين في معاهد مهنية تؤهلهم للعمل و الظفر بوظائف تلائم التكوين الذين تلقوه قبل مزاولة الوظيفة و بالنسبة لمؤسسة صوفار فرع سوناكوم فهم يتلقون تكوينا داخليا عن طريق المؤسسة و بالشراكة مع الدول الأجنبية الموردة للوسائل و الآلات،و هذا ما تفتقر له مؤسسة صافيلي و لا توفره لموظفيها فالتكوين المستمر في المؤسسة أصبح ضرورة ملحة في ظل **العولمة** و فتح السوق أمام الاستثمار الأجنبي.

كما يمكن استنتاجه من الاستمارات الاستبيانية أن أغلبية الموظفين يشتغلون بعقود و القلة القلائل بصفة دائمة هذا ما يفسر التحول الاقتصادي الذي عرفته الجزائر و الذي يسهل على المؤسسات الصناعية في حال إفلاس أو عجز الميزانية فسخ العقود تفاديا لما وقعت فيه الجزائر عند تحولها من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق حيث سرح الآلاف من العمال لما كان له اثر سلبي على الاقتصاد و المستوى المعيشي.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل استنتجنا أن ولاية قسنطينة تعيش نهضة في مجال الصناعات الناشئة خاصة منها الصناعات الصغيرة و المتوسطة فرع الصناعات الغذائية عبر بلدية قسنطينة و بدية عين اسمارة أما في مجال الصناعة الميكانيكية ففي إطار سياسة الدولة الرامية لإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبرى و إعادة بعثها من جديد فالولاية في مجال صناعة الجرارات فرع صوفار يشغل عدد كبير من الموظفين و بالتالي التقليص ومن معدلات البطالة و كذلك محاولة إعادة التوازن المجالي للولاية و لإقليمها.

تمهيد:

إن المؤسسات الصناعية تعاني مشكلات منها التلوث البيئي،سوء التسيير....هذا ما استوجب وضع إستراتيجية تحافظ على البيئة و على صحة الإنسان من الآثار السلبية للصناعة لهذا ارتأيت وضع هذا الفصل بعنوان الصناعات و التنمية المستدامة و قسمته إلى محورين هما:المحور الأول بعنوان إدماج التنمية المستدامة أما المحور الثاني بعنوان مزايا الاستدامة في المؤسسات الصناعية أما المحور الثالث بعنوان تجارب البلدان في الصناعات الناشئة المستدامة.

المحور الأول:إدماج التنمية المستدامة

1-تعريف التنمية المستدامة:

"التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجات.[45]

2-مراحل إدماج التنمية المستدامة في المؤسسة:

إن نجاح المؤسسة في هذا الصدد يرتبط أساسا بقدرتها على الاستثمار بشكل كافي في الزمن و الموارد البشرية من اجل دراسة و فهم جميع جوانب النشاط المرتبطة بالتنمية المستدامة،حيث يكون على المؤسسات تحديد مجموعة من المؤشرات الخضراء حسب طبيعة نشاطها و كذا البحث عن معطيات تسمح بحساب تلك المؤشرات،لقياس أداء التنمية المستدامة حيث أن الاعتماد على التكنولوجيا يمكن أن يساهم في تحسين درجة استجابة المؤسسة للتنمية المستدامة من خلال ما يلي:[46] :

-القياس :إن الاعتماد على المعطيات الملائمة يمكّن المؤسسة الصناعية من قياس الأنشطة المرتبطة بالتنمية المستدامة باللجوء إلى طرق واتفاقيات محددة ومعرفة بحسب قطاع نشاطها.

– 3تحسين استراتيجيات المؤسسة :بعد تحديد و وضع المؤشرات الأكثر تأثيرا على أهداف المؤسسة الخاصة بالتنمية المستدامة.

---

(45)-إبراهيم عبدا لجليل السيد ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر العربي.بعنوان المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال برنامج مؤسسات الأعمال للتنمية المستدامة.

(46)- Entreprise et développement durable, sur le site internetwww.sas.come-Développement- durable, pdf France, 07/04/2013, 23 :10.

4- التوقع :إن تشكيل قاعدة متينة من المعطيات الخاصة بالتنمية المستدامة يسمح للمؤسسة بتسيير الموارد الضرورية من أجل تحقيق نتائج إيجابية بالنسبة للمؤسسة ككل أوفر من فروعها في هذه الحالة يجب أن يكون بمقدور المؤسسة وضع استراتيجيات تنظيمية وتوجيه استثماراتها نحو منتجات جديدة ومبتكرة،وتطوير البرامج كما يمكنها وضع بطاقات تنقيط خرائط إستراتيجية مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة المسطرة من طرف المؤسسة الصناعية.

إن قيام المؤسسة الصناعية بتبني مسار للتنمية المستدامة يتم تحقيقه بطريقة تدريجية عبر الزمن تبعا للقضايا والاهتمامات ذات الأولوية بالنسبة للمؤسسة،حيث لايمكن تنفيذ تلك النقاط في نفس الوقت بل على مراحل وهو مايوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم32:مراحل إدماج التنمية المستدامة في المؤسسة الصناعية

المصدر:دورالحوكمة في تعزيز أداء المؤسسة الصناعية المستدامة/نجوى بن عويدة/مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير.2012-2013

فمن أجل انطلاق المؤسسة فيتتبع مسار التنمية المستدامة يتوجب عليها:

- القيام بعملية تحسيسية وجمع المعارف والمعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- التزام الإدارة العليا بتبني مسار التنمية المستدامة.
- إعلام وتعبئة العاملين والموظفين وكذا النقابات بالمسار الذي ستتبناه المؤسسة.
- تحديد الالتزامات القانونية الجاري العمل بها سواء اقتصادية،أوبيئية أواجتماعية.
- تحديد الالتزامات القانونية الجاري العمل بها سواء اقتصادية،أوبيئية أواجتماعية.

المحور الثاني:مزايا الاستدامة في المؤسسة الصناعية

1-أهمية التنمية المستدامة في تحسين أداء المؤسسة:

إن نتيجة مساهمة التنمية المستدامة في تحسين أداء المؤسسة تكمن في القيمة المضافة المحققة من إتباع هذا المسار،غير أن قياس هذه القيمة يعتبر على قدر من التعقيد حيث يتضمن تقييم الأداء الاقتصادي،الاجتماعي والبيئي مع ضمان وصول المعلومات إلى الأطراف الآخذة ،ولأجل هذا يتم تبني مؤشرات حيث يشترط ألا تقتصر فقط على مؤشرات التطور والنمو الحاصل في المؤسسة،بل يجب أن يتعداه إلى قياس تكلفة .عدم التزام المؤسسة بمسار التنمية المستدامة.

2-مزايا المؤسسة المستدامة:

إن بروز التنمية المستدامة قد ترجم ثورة عميقة في الاستراتيجيات والطرق التي تسمح للمؤسسة المستدامة بتحسين جاذبيتها وأدائها وضمان استمراريتها كمزاياها[47]

الزيادة من جاذبية المؤسسة:

- تحسين نوعية العلاقة التي تربطها بالموردين والممولين الذين تعمل على اختيارهم على أساس مدى احترامهم
- جذب رجال الأعمال،العملاء،المستهلكين من خلال تقديم منتجات سليمة،خدمات آمنة ومن خلال السلوكات الأخلاقية.
- تطوير أداء المستخدمين من خلال مساعدتهم على تحقيق قدرتهم على التميز والابتكار.
- المؤسسة المستدامة تستفيد من الفعالية نتيجة التحكم في التكاليف والابتكار.
- توسيع قدرة المؤسسة على الابتكار والتجديد من خلال التزامها بإتباع الممارسات السليمة في اتجاه التنمية
- المساهمة بشكل فعال في حماية المحيط المحلي والعالمي من خلال تقليل المخاطر الناتجة عن نشاطها

والاهتمام أكثر بمكونات والنتائج العضوية لمنتجاتها.

(47)-محمد الصيرفي،المسؤولية الاجتماعية للإدارة،دار الوفاء،الطبعة 01،الإسكندرية،مصر،2009،ص04

3-أبعاد التنمية المستدامة

أولا: مؤشرات الاستهلاك المفرط لموارد العالم

تزايد السكان عبر العالم وثيرة مذهلة:

في سنة 1950 كان عدد سكان العالم يصل إلى حوالي 2 مليار و500 مليون نسمة؛

في سنة 2000 بلغ عدد سكان العالم حوالي 6 مليار و 261 مليون نسمة؛

ومن المتوقع أن يتزايد هذا العدد سنة 2100 رغم مختلف القيود التي يمكن وضعها إلى حوالي 11 مليار نسمة.

1- تراجع إنتاج المواد الغذائية

ورغم تزايد وتيرة إنتاج المواد الغذائية لتلبية حاجيات هذا التزايد المذهل للسكان إلا أن الضغوط السكانية وتدهور البيئة تضعف من أوضاع الزراعة واحتمالاتها في المستقبل .

كما أن الإنتاج الزراعي وإن تحسن في بعض المناطق خاصة في البلدان المتقدمة إلا أن مناطق أخرى ستبقى تعيش تدهورا حقيقيا في هذا المجال، ففي إفريقيا مثلا لا يتمكن المزارعون فيها من ملاحقة الزيادة السريعة في السكان، كما تعاني إفريقيا من انتشار الفقر المطلق ومن ضعف القوة الشرائية لحصول سكانها على التغذية اللازمة، بالإضافة إلى معاناتها المستمرة من الحروب التي تعوق إنتاجها الغذائي وتوزيعه.

2- مظاهر تدهور الكوكب الأرضي ولا تعاني الإنسانية فقط من التناقص الحاد في المواد الغذائية بل تعاني أيضا من مخاطر متنوعة أخرى تتهددها:

فقد حدثت ضغوط شديدة على موارد التربة العالمية والغابات المدارية منذ 150 سنة أي منذ انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي وما رافق ذلك من مد استعماري واستغلال فاحش لأراضي وغابات المستعمرات شمل مختلف القارات. ومعلوم أن من نتائج هذا الغزو الاستعماري حرمان سكان المستعمرات من التنوع البيولوجي الذي كانت تحتوي عليها زراعاتهم المحلية لفائدة زراعات موجهة نحو التصدير التي لا تلبي احتياجاتهم الفيزيولوجية. فخلال النصف الثاني من القرن العشرين تدهور ما يقرب من 11 % من الأراضي المكسوة بغطاء نباتي عبر العالم إلى حد أتلف وظائفها البيولوجية الأصلية، وقد أصبح إصلاح هذه الأراضي باهض التكلفة أو ربما مستحيلا في بعض الحالات؛ ومعلوم أن تدمير المناطق الخضراء

خلال القرنين الماضيين تسبب في مخاطر جمة أصابت تنوع الكائنات الحية والمجتمعات الإيكولوجية التي تعيش فيها بشكل لم تتعرض له في أي وقت مضي خلال الخمسة والستين مليون عام المنصرمة على وجود الكوكب .

كما تعرضت المياه العذبة للتناقص بشكل مستمر ومتزايد نتيجة تزايد المسحوبات من المياه من اجل الزراعة ومن أجل إرواء عطش الأعداد المتزايدة من سكان الكوكب، إضافة إلى أن تزايد السكان والتنمية الصناعية يزيدان من تلوث المياه ونذرتها؛ويشكل نمط الإنتاج الصناعي المعتمد من طرف البلدان الصناعية الرأسمالية منذ قرنين من الزمان أحد العوامل الرئيسية المهددة للبيئة. ونلاحظ في هذا الإطار أن دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ال OCDE تستأثر بقدر هائل من الطلب على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية :

فمثلا يصل استهلاكها من الطاقات الحرارية إلى 43 % من مجموع الاستهلاك العالمي من الطاقة .
– كما تساهم هذه الدول بنصيب كبير جدا في عبء التلوث العالمي، حيث أطلقت سنة 1989 ما يقرب من 40 % من الانبعاثات العالمية من أكاسيد الكبريت و45 % من انبعاث أكاسيد النتروجين، وهي المصادر الرئيسية لتهاطل الأحماض.

– كما أنتجت هذه البلدان 6,8 % من النفايات الصناعية في العالم إذا قيست بالوزن وتسببت في 38 % من التأثير المحتمل على الغلاف الجوي للاحتباس الحراري العالمي الناتج عن انبعاث الغازات. رغم أن عدد سكان هذه البلدان الذي يصل إلى حوالي مليار و264 مليون نسمة لا يمثل سوى 20 % من عدد سكان العالم .

– وقد أعلنت منظمة السلام الأخضر خلال شهر أكتوبر الماضي إلى أنه بحلول عام 2080 فإن مانهاتن وشنغاي ستختفيان تحت سطح الماء. وسيحدث ذلك نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض وذوبان الغطاء الجليدي لغرينلاند في القطب الشمالي مما سيتسبب بدوره في ارتفاع منسوب مياه البحر يصل إلى أكثر من خمسة أمتار وبالتالي إلى إغراق المناطق الساحلية، هذا إلى جانب أن الجفاف والفيضانات سيصبحان أشد ضراوة، بحيث سيواجه مئات الملايين من الأشخاص خطر المرض والجوع والنقص الحاد في المياه.

– السؤال الحاسم هنا هو هل يمكن للإنسان أن يستمر في تجاهله للتدمير الذاتي الذي يباشره منذ قرنين من الزمن عبر اعتماد أنماط اقتصادية متوحشة تدمر الإنسان والحيوان والنبات والمياه والبيئة بكل أبعادها؟

ثانيا: بداية التفكير في انقاد الكوكب من الفناء المحقق

1- الاعتراف بالمشاكل البيئية التي تواجه الكوكب إن العالم لا يبدوا أنه يتجه صوب مستقبل مستدام، وإنما في اتجاه مجموعة متنوعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة. لكن منذ مؤتمر ستوكهولم المتعلق بالبيئة البشرية الذي انعقد في بداية عقد السبعينات ، بدأ العالم يعترف بأن مشكلات البيئة لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، وأن كثيرا من الأشكال الحالية للتنمية تنحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها معاش البشر ورفاهم في آخر المطاف. وبهذا الاعتراف أنشأت الأمم المتحدة اللجنة العالمية المكلفة بالبيئة والتنمية لدراسة هذه القضايا والتقدم بتوصيات في هذا الشأن.

2- تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة وقد انتهت اللجنة في تقريرها المعنون "بمستقبلنا المشترك" إلى "أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد". والتنمية المستدامة حسب تعريف وضعته هذه اللجنة سنة 1987 تعمل على "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة."

3-القبول بفكرة التنمية المستدامة وقد قبلت فكرة التنمية المستدامة بأوسع معانيها وتم إقرارها على صعيد واسع، إلا أنه تبين أن ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف وبرامج وسياسات عملية، يعتبر مهمة أصعب، نظرا لأن الأمم المتحدة تخضع لقوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمر للبيئة. ورغم ذلك يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية جهدا ذو أهمية كبيرة في اتجاه الاهتداء إلى أرضية مشتركة بين المصالح المتعارضة والشروع في عملية التغيير التي تحتاج إليها التنمية المستدامة .

4- مؤتمر ريو لسنة 1992وقد انعقد في هذا الإطار في يونيو 1992 في ريو ذي جنيرو بالبرازيل أول مؤتمر عالمي حول البيئة والتنمية أطلق عليه تسمية "قمة الأرض". وقد حضرته 168 دولة بينما ارتكزت أهم محاوره على التغيرات المناخية للكوكب والتنوع البيولوجي وحماية الغابات. وقد اعتمد المؤتمر جدول أعمال بشأن حماية البيئة، كما تم توصيف العواقب السياسية والاقتصادية المترتبة عن الاستمرار في تدمير البيئة. لكن رغم الهالة الإعلامية الكبيرة التي أعطيت لهذا المؤتمر إلا أن النتائج المحسوسة القاضية بحماية الطبيعة ومعالجة المشاكل المتعددة المترتبة عن تدهور البيئة كانت خجولة جدا .

5-فشل قمة جوهانسبورغ لسنة 2002بل أنه بعد انصرام عشر سنوات على هذا المؤتمر هاهو مؤتمر جوهانسبورغ ينعقد في جنوب إفريقيا خلال شهر سبتمبر 2002 حول نفس الانشغالات وينتهي إلى الفشل في حمل الدول المتقدمة على تنفيذ الوعود المتفق عليها خلال قمة الأرض سنة 1992.

ثالثا: مفهوم التنمية المستدامة:

1-التعريف المادي للتنمية المستدامة رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، وضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة. ويؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة. وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية .
2- التعريفات الاقتصادية وتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها."كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل". وتقف وراء هذا المفهوم "الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها.. وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها."

3-الخلط بين النمو الاقتصادي والتنمية لكن هذه التعريفات الإقتصادية تخلط بين التنمية الاقتصادية (Le développement)والنمو الاقتصادي(La croissance)؛ حيث يتم النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه ضروري للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية وبالتالي للحيلولة دون مزيد من التدهور في البيئة. لكن القضية هي قضية نوعية النمو وكيفية توزيع منافعه وليس مجرد عملية توسع اقتصادي لا تستفيد منه سوى أقلية من الملاكين الرأسماليين. فالتنمية يجب أن تتضمن تنمية بشرية وبيئية شاملة والعمل على محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة.

كما أن التنمية الاقتصادية وإن كانت تراعي المعايير البيئية للموارد الطبيعية أو تعمل على التقليص من إنتاج النفايات، فإنها لا تكون كافية للحيلولة دون انهيار البيئة في الأجل الطويل. فالقيود التي تكبل السلوك البشري تسري أيضا: على كرة أرضية محدودة لا يمكن أن ينمو سكانها بلا نهاية.
4- مكانة الإنسان ضمن التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة ويشكل الإنسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي. وهناك اعتراف اليوم بهذه التنمية البشرية على اعتبار أنها حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية وبالنسبة للتثبيت المبكر للسكان. وحسب تعبير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن "الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام – فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية". وتؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أن

التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة، بحيث يشارك الناس ديمقراطيا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

5-مكانة التكنولوجيا في تعريف التنمية المستدامة كما أفاض بعض المؤلفين في توسيع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي.
6- مكانة الإنصاف في تعريف التنمية المستدامة والعنصر الهام الذي تشير إليه مختلف تعريفات التنمية المستدامة هو عنصر الإنصاف أو العدالة. فهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية و لا تراعي قوى السوق المتوحشة هذه المصالح. أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على "الخيرات" الاجتماعية والاقتصادية. فالعالم يعيش منذ أواسط عقد السبعينات تحت هيمنة مطلقة للرأسمال المالي العالمي الذي بكرس تفاوتا صارخا بين دول الجنوب ودول الشمال كما يكرس هذا التفاوت داخل نفس الدول. لذلك فإن التنمية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذين النوعين من الإنصاف. لكن تحقق هذين النوعين من الانصاف لن يتأتى في ظل الهيمنة المطلقة للرأسمال المالي العالمي، وإنما يتحقق تحت ضغط قوى شعبية عمالية أممية يمكن من استعادة التوازن للعلاقات الاجتماعية الكونية.

1- الأبعاد الاقتصادية

أ. حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية فبالنسبة للأبعاد الإقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة

ب. إيقاف تبديد الموارد الطبيعيةفالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية. وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي

تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

ج. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجتهوتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات – وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي– كان كبيرا بدرجة غير متناسبة. يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها. والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز للتنمية المستدامة في البلدان الأخرى – باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية–

د. تقليص تبعية البلدان النامية وثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة. ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا. ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

هـ. التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة وتعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة. ويعتبر التحسين السريع، كقضية أخلاقية، أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20 في المائة من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي. ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية. أما الذين لا تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية، والذين ربما كان بقائهم على قيد الحياة أمرا مشكوكا فيه، فيصعب أن نتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية، وليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للاستدامة، كما أنهم يجنحون إلى الاستزادة من الأطفال في محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة ولتوفير الأمن لشيخوختهم.

و. المساواة في توزيع الموارد إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة. فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية. فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

ز. الحد من التفاوت في المداخيل فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا؛ وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية؛ وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان. وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان

ح. .تقليص الإنفاق العسكري كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية. ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ

2- الأبعادالبشرية

أ. تثبيت النمو الديموغرافي وتعني التنمية المستدامة فيما بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

ب. مكانة الحجم النهائي للسكان وللحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة. وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11,6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين. وضغط السكان،

حتى بالمستويات الحالية، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى؛ لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية، أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.

ج. أهمية توزيع السكان كما أن لتوزيع السكان أهميته: فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة. فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها. ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

د. الاستخدام الكامل للموارد البشريةكما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع. ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية؛ ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة. والتنمية المستدامة تعني –فيما وراء الاحتياجات الأساسية– تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري– بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية .

هـ. الصحة والتعليم ثم إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة. من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة التعليم، أمر يساعد على التنمية الاقتصادية. ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

و. أهمية دور المرأة ولدور المرأة أهمية خاصة. ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة. والمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل –كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال– ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم. والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل، كما أن معدلات خصوبتها

أقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة. ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة

ز. .الأسلوب الديمقراطي الاشتراكي في الحكم ثم إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق. لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل

3- الأبعاد البيئية

أ. إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايدبالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية. أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما. وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك

ب. .حماية الموارد الطبيعيةوالتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود –ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك– مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة. وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية. وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء .

ج. صيانة المياهوفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة. كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا. والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه. وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر

المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

د. .تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجيةوتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة – وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري – انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكتفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة. وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع. والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة – وإن أمكن وقفها.

هـ. حماية المناخ من الاحتباس الحراري والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية – بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية – يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

4-الأبعاد التكنولوجية

أ. استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية. وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

ب. الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة والتكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ومن شأن التعاون التكنولوجي – سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية –الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا. والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

ج. المحروقات والاحتباس الحراري كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة. فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها؛ وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاث لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في احترار عالمي للمناخ. وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد – ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعا– آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

د. الحد من انبعاث الغازات وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية. وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية. وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة. على أنه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان.

هـ. الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون والتنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة: فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع. لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحدا يستطيع إجبارها على ذلك.

يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية والتكنولوجية. وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر. ومن ذلك مثلا أن الاستثمار الضخم في رأس المال البشري، ولاسيما فيما بين الفقراء، يدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر، وإلى الإسراع في تثبيت عدد السكان، وإلى تضييق الفوارق الاقتصادية وإلى الحيلولة دون مزيد من التدهور للأراضي والموارد، وإلى السماح بالتنمية العاجلة واستخدام مزيد من التكنولوجيات الناجعة في جميع البلدان[48] .

3-المؤسسة الصناعية الجزائرية و التنمية المستدامة:علاقة تكامل أم علاقة تنافر:تشهد المؤسسات الاقتصادية العالمية بصفة عامة، والمؤسسات الجزائرية بصفة خاصة العديد من التحولات الاقتصادية والتي أدت إلى ظهور تحديات ورهانات كثيرة أمامها إلى جانب تحديات أخرى فرضتها ظروف العولمة وتطور التكنولوجيا ونظم المعلومات السريعة، وفي ظل هذه الظروف أصبحت المؤسسات تنشط في بيئة غير مستقرة تسودها المنافسة الحادة نتيجة الانفتاح الاقتصادي وظهور المؤسسات العابرة للقارات، وأمام هذه التحديات تسعى كل منها إلى بذل المزيد من الجهود قصد تحسين أدائها وتطوير كفاءاتها وتحقيق الريادة التكاليفية في سبيل تعزيز قدراتها التنافسية، ومن ثم الاستحواذ على حصة سوقية تضمن لها حصد المزيد من الأرباح.

وعلى ضوء هذه التحديات تجدر بنا الإشارة إلى التحدث عن التنافسية التي فرضتها بالخصوص ظروف العولمة القاسية والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق مستويات إنتاج عالية، والتي تستلزم استخدام كم هائل من الموارد يصل إلى حد الإسراف، إضافة على ذلك يزداد حجم النفايات الذي يتسبب في تلويث البيئة وإنهاكها وظهور ظواهر طبيعية سلبية (مشكلة الاحتباس الحراري و تغير المناخ)، إلى جانب ذلك فعلى الرغم من النجاحات المحققة على الصعيد الاجتماعي فإن هذه القضية تطرح بشكل قوي سواء على المستوى الدولي بين الشمال و الجنوب أو على المستوى الوطني مشكلة عدم وجود عدالة في توزيع و

(48)**- http://www.ausde.org**

تقسيم الثروة أو على المستوى المحلي بالاستغلال غير العقلاني للمؤسسات الاقتصادية لليد العاملة وسياسة التشغيل، التكوين، الصحة، الأمن....[49]

المحور الثالث:تجارب دولية

تجربة البرازيل:

البرازيل بلد بتعداد سكاني يقدر بـ 195 مليون نسمة،عرف هذا البلد العديد من الآفات الاجتماعية كالرشوة،الفقر،الأزمات...هذه الآفات أعاقت كل عمليات التنمية الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك.

لكن عملت البرازيل في السنوات الاخيرة على:

تحقيق الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الحفاظ على رأس المال قبل أن ينتقل إلى الإصلاح الاجتماعي.
-تاطير الدولة للبنوك

-وقف عملية خوصصة الشركات(عدم الرضوخ للمطالب الكارثية لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي)

إن البرازيل اليوم تنتمي إلى مجموعة BRICS و هو معادي لصندوق النقد الدولي

- حرية المبادلات الاجتماعية
- مخطط عملاق لتسريع وتيرة التنمية
- خلق فرص عمل
- عملة الإصلاح الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي.

تعتمد البرازيل في اقتصادها على قاعدة السوق المفتوح و الحر و هي مرحلة الانتقال الديمقراطي الذي يجلب معه الاستقرار الاجتماعي و تبقى الإدارة الحقيقية القوية هي المسار الحقيقي للتنمية.[50]

---

(49)-http://www.cread.dz/index.php/2013-10-03-08-52-17.html

(50)-pourquoi ces pays émergent et ont connu un décollage économique et l'Algérie n'a pas réussi de se développer /journal le quotidien d'Oran /article du 22-05-2015.

التجربة الهندية:

الهند تشترك مع البرازيل في رفضها الخضوع و الانسياق وراء منظمة صندوق النقد الدولي حيث بلغ عدد سكان الهند 1.2 مليار نسمة فاق عدد سكان قارة إفريقيا و التركيبة السكانية هي عبارة عن مزيج من مختلف الثقافات و الديانات موزعون على 28 ولاية مستقلة سياسيا.

عانت الهند من العديد من الأوبئة و الآفات الاجتماعية كالرشوة و تفشي الجرائم عرقلت التنمية الصناعية والاقتصادية إلا أنها في السنوات الأخيرة عرفت نهضة و نشأة ملفتة فقد ركزت على الموارد الوطنية و على طاقاتها البشرية مما سمح لها بتحقيق تنمية صناعية و زراعية مكنتها من تحقيق الاكتفاء الذاتي و على الرغم من أن التنمية كانت بطيئة لكنها ذكية و اتبعت أسلوب **الرشادة في الحكم** ولم تخضع للتدخلات و الاتفاقيات الليبيرالية التي لا تبالي بالتقاليد،طبيعة التضاريس و الموارد.
العواملالتي ساعدت على تحقيق النهضة هي:

اتحاد الشعب الهندي بالإضافة إلى **الإرادة السياسية**،الكفاءة المهنية كل هاته العوامل ساهمت في القضاء على الفقر لأكثر من 200 مليون نسمة في مدة 20 سنة و استطاعت أن تجني ثمار سياستها الحكومية الراشدة بتكوين إطارات سامية،اكتفاء ذاتي،امن غذائي،و تفوق إقليم البنغال تمكن من أن يكون ثاني إقليم تكنولوجي في العالم(51).

التجربة الصينية:

قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة 1949 كانت دولة شعبية فقيرة،تعداد سكانها نحو 500 مليون نسمة و مساحتها 9.6 مليون كم^2 و كانت أعلى المنتجات الصناعية الرئيسية السنوية في البلاد كلها:الغزل 445 ألف طن و الأقمشة 279 مليار متر،القمح الخام 6188 مليون طن و أعلى إنتاج هي الحبوب 150 مليون طن سنويا و القطن 849 ألف طن.

و بعد أكثر من خمسين سنة صارت الصين اليوم إحدى الدول الاقتصادية الكبرى ذات القدرة التنموية الكامنة في العالم،حيث أكدت الإحصائيات أن القرن 21 للصين التي تمكنت من تخليص ربع سكان العالم من دوامة الفقر و التخلف على الرغم من امتلاكها 7% فقط من الأراضي الزراعية إلا أنها استطاعت توفير الغذاء لسكانها.

---

(51)-pourquoi ces pays émergent.....-ibidem

المراحل الزمنية لنهضة دولة الصين:منذ سنة 1978 و هي تحقق معدلات نمو ايجابية حوالي 6%سنويا رغم ما تعرضه من عقبات،منذ سنة 1980-1993 حقق القطاع الصناعي الخاص نموا بلغ 11.5%سنويا وتنامت هذه المعدلات بقيمة 45 ترليونات دولار سنة 2000م مع ثبات في قيمة العملة الوطنية؛أما الميزان التجاري فقد حقق 186 مليار دولار خلال سنة 2001 و فائضا في ميزان المدفوعات بقيمة 205 مليار دولار خلال نفس السنة و تحقيق احتياطي من النقد الأجنبي بلغ 1932 مليار دولار سنة 2001 و لا شك أن هذه الأرقام تعكس النهضة الصناعية الصينية و تبرز فعالية **التنمية المجالية بأقاليمها الناشئة.**(52)

(52)-pourquoi ces pays émergent et ont connu un décollage économique et l'Algérie n'a pas réussi de se développer-ibid.-p 139.

الخيارات:

–ولاية قسنطينة عبارة عن بيئة علمية ملائمة للصناعات الناشئة بوجود 4 جامعات و 4 مدارس وطنية عليا بسعة 100000طالب جامعي و 10000طالب مسجل في الدكتوراه و هذا ما يعني أن ولاية قسنطينة أرضية ملائمة لقيام الصناعات الناشئة من خلال الأبحاث العلمية و التي تلعب دورا هاما في التهيئة المحلية،الإقليمية و التنمية الصناعية من جهة و التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

–ولاية قسنطينة ستصبح قطبا صناعيا صيدلانيا ستمكن الجزائر من ان تعوض المنتج الوطني لذلك المستورد و بفضل الاستثمارات المزمعة ستتحول الصناعة الصيدلانية في ولاية قسنطينة إلى قوة اقتصادية حقيقية من شانها تمكين البلاد من ضمان الاكتفاء الذاتي و هي مثال للصناعات الناشئة التي ستشكل محركا حقيقيا للتهيئة و التنمية المحلية،الإقليمية و الوطنية.

– إن الصناعة الميكانيكية بولاية قسنطينة استعادت مكانتها على غرار مؤسسة الجرارات الفلاحية بوادي حميميم و المجمع الميكانيكي بالمنطقة الصناعية بعين اسمارة حيث أن هذا النوع من الصناعات ينتمي إلى الصناعات الناشئة و ذلك من خلال الاستثمارات الصناعية التي أطلقت ببلدية عين اسمارة باسم الشراكة مع وزارة الدفاع الوطني.

–قرب افتتاح 15 مركز بحث بيوتكنولوجي على المستوى الوطني في غضون السنة الحالية حيث أوضح المدير العام للبحث العملي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي على هامش الأبواب المفتوحة التي نظمها مركز البحث في البيوتكنولوجيا بقسنطينة، أن السنوات الثلاث الأخيرة عرفت تزايدا كبيرا في عدد الباحثين الجزائريين العائدين للاستقرار في الجزائر، وذلك بعد سنوات طويلة قضوها في مخابر ومراكز البحث العالمية، وأضاف ذات المسؤول، أنه على مستوى مراكز البحث التطبيقي وعددها 25 مركزا بالجزائر، تمّ إحصاء 200 باحث دائم و الذين عادوا إلى أرض الوطن في هذه المدة، مرجحا أن يستمر الرقم في التصاعد خلال السنوات القادمة بعد إعلان الكثير من الأدمغة المهاجرة منذ عقود نيتهم في العودة إلى أرض الوطن، وذلك بعد أن لمسوا تحسنا كبيرا في مناخ البحث في الجزائري خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى الأثر الايجابي الذي أكده من سبقهم في العودة، وعن سبب تزايد رغبة الباحثين الدائمين الجزائريين في الخارج للعودة إلى أرض الوطن، أشار المدير العام للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي، إلى عوامل عدة أبرزها تطور محيط البحث التطبيقي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة

وذلك من خلال افتتاح عدد مهم من مراكز البحث، حيث تتوفر الجزائر حاليا حسبه، على 25 مركزا مجهزا بأحسن التقنيات وأكثرها تطورا، وهي قادرة على منافسة أهم المراكز العالمية. و أكد أن مشكل غياب التجهيزات أصبح من الماضي، حيث كان الباحثون في السابق يشتكون من غياب هذه المراكز المتخصصة، كما أن التوجه الحالي للوزارة قدم دعما كبيرا لمراكز البحث التطبيقي، بعد أن كانت أغلب استثمارات القطاع في السابق توجه للجامعات، زيادة على ذلك ساهم رفع رواتب الباحثين الدائمين بثلاثة أضعاف عن السابق، في منح نوع من الارتياح المادي لتلك الإطارات، إلى جانب الاستقرار الذي عرفته البلاد خلال السنوات الماضية، بعد أن كان المشكل الأمني هاجسا لدى الكثيرين منهم خلال سنوات التسعينيات.(53) و هذا ها ما يعني أن مستقبل بلادنا مرتبط ارتباطا وثيقا بالصناعات الناشئة التي تمثل تجسيدا للأبحاث العلمية.

– وضع خطة فعَّالة لاستغلال نتائج البحث العلمي المحققة في الجامعات و مراكز الأبحاث الوطنية. و برزت فكرة إنشاء مكاتب الإبداع العلمي و التسويق في كل الجامعات و مراكز الأبحاث الوطنية كواحدة من أهم المقترحات. هذه المكاتب مكوَّنة من إداريين ذوي تكوين في العلوم القانونية، تتلخص مهمتهم في دراسة كل الإنجازات المحققة في كل مراكز الأبحاث و الجامعات و تسجيلها كبراءات اختراع و تسويق منتجاتها إن كانت جديرة بذلك.(54)

–للصناعات الناشئة مستقبل واعد من خلال مشروع القطب البيوتكنلوجي لوزارة التعليم العالي بولاية قسنطينة و الذي يضم مؤسسات متمثلة في:**الوكالة الوطنية للبحث**

في البيوتكنلوجيا،المدرسة الوطنية العليا للبيوتكنلوجيا ENSB بالإضافة إلى مركز الأبحاث للبيوتكنلوجيا. CRBP

–بالإضافة إلى فروع جامعة الإخوة منتوري في مجالات الطب،هندسة الطرائق و الصيدلة

و البيولوجيا،المدرسة الوطنية العليا متعددة التقنيات فهذه المؤسسات يمكن اعتبارها بيئة علمية مساعدة لخلق الموارد العلمية و البشرية لتنمية الصناعات الناشئة.

(53)– http://www.akhersaa-dz.com/news/

(54)–http://inspiremagazine.anasr.org/

–ضرورة وجود نشاطات مكملة للصناعات الناشئة لتحقيق تنمية صناعية محافظة على البيئة كمعالجة النفايات من خلال الوكالة الوطنية للنفايات التي استحدثت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 175/02 الذي حدد اختصاصاتها،تشكيلتها وكيفية عملها وقد جاءت هذه الوكالة في ظل التغيرات الذي شهدها المجال الصناعي بالتالي أصبحت قضية النفايات تطرح نفسها بشدة إذ تغير مفهومها من تلك البقايا والفضلات التي يجب التفكير في كيفية التخلص منها إلى مادة أولية خامة لها أهمية كعملية التصنيع وذلك بخضوعها لعمليات الرسكلة.

كما تعتبر هذه الوكالة كضرورة وحتمية فرضها الواقع الدولي الذي أصبح يلح على إيجاد حلول عقلانية لمشكل النفايات وهذا ما يتبين من خلال انضمام الجزائر إلى اتفاقية بازل المنظمة للتحكم في نقل النفايات.[55]

–كما يتمثل دور الجماعات المحلية في تطوير الصناعات الناشئة عن طريق تهيئة المساحات العقارية و توفير شبكات النقل و البنى التحتية كوسائل الاتصال توزيع المياه الصالحة للشرب. صرف المياه القذرة والنفايات الجامدة الحضرية.نظافة الأغذية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور. حق المبادرة بإنشاء مشروعات والبحث عن النشاط الاقتصادي في الأرياف، مع التقيد بأهداف السلطة في المخطط الوطني. البلدية لها حق رفض أي مشروع يؤثر على البيئة .إنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء والسهر على حماية التربة والموارد المائية والمساهمة في استعمالها الأمثل حسب ما نصت عليه المادة (108) من القانون البلدي.بالتعاون مع المؤسسات العمومية و الخاصة في إطار تدعيم البيئة الملائمة للنهوض بالصناعات الناشئة بولاية قسنطينة.

(55)-http://www.startimes.com/

خلاصة الفصل:

تعرف المؤسسة الصناعية المستدامة على أنها تلك المؤسسة السباقة للأعمال التي تعكس تبنيها للركائز الثلاث للتنمية المستدامة) البعد الاقتصادي،الاجتماعي والبيئي ويعرف مفهوم التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية والتي تنصب على التزامها اتجاه المجتمع والبيئة،ويتم قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة عن طريق مؤشرات مقسمة حسب مجالات المسؤولية الاجتماعية : مجال المساهمات العامة،مجال الموارد البشرية،مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية، تبقى التجارب الدولية **للدول الناشئة(pays émergents)**مرجعا لبلادنا سواء على المستوى المحلي،المستوى الوطني و مرجعا لها لتحقيق **تنمية محلية مجالية وطنية مستدامة** لكن مع مراعاة الجوانب الاجتماعية دون الإفراط في تطبيق سياسة الجدوى الاجتماعية التي اتبعتها الجزائر خلال السبعينات.

خلاصة الباب:

لا بد من الاستفادة من التجارب الدولية في مجال الصناعات بصفة عامة و **الصناعات الناشئة** بإشراك الفاعلين الاجتماعيين في مشاريع الصناعات و التكامل بين مخططات السلطات المحلية فلا يجب التخلي عن دور الدولة كمراقب وموجه هذا الأخير الذي أكد عليه المخطط الوطني **للتهيئة الإقليمية** و عدم الخضوع لحتميات النظام العالمي و ذلك بالتمسك بالعادات و الأعراف و الاعتماد على الموارد الوطنية و الطاقات المتجددة التي تحقق **تنمية مستدامة.**

الخلاصة العامة

الخلاصة العامة:

انطلاقا من دراستنا توصلنا إلى استخلاص أن الصناعات الناشئة ما هي إلا صناعات كانت موجودة من قبل و انطلاقا من سنة 2000 برزت هذه الصناعات في العالم في دول عديدة هي الدول الناشئة و الجزائر و على غرار مجال الدراسة تحاول من خلال مبادرات علمية و اقتصادية إنشاء و تأهيل النشاطات و المؤسسات و الصناعات كي تحقق نهضة اقتصادية على المستوى المحلي،الإقليمي والوطني أما مجال الدراسة أي ولاية قسنطينة تشهد الكثير من النشاطات و الصناعات إلا أنها عانت من معيقات اقتصادية،اجتماعية،أمنية، تخطيطية.

و قد ركزنا في هذه الدراسة على الصناعات الميكانيكية و الصناعة الغذائية بعد تحليلنا للمعطيات وجدنا "**هيراركية حضرية**" البلديات التي بها اكبر عدد من الصناعات و النشاطات و تمتص نسبة كبيرة من اليد العاملة منها بلدية قسنطينة و التي تحتل الرتبة الأولى في البلديات و الأولى من حيث عدد السكان. بعد معالجتنا للبحث وجدنا أن ولاية قسنطينة بها العديد من النشاطات و المؤسسات الصناعية و على الرغم من الاهتمام بموضوع الصناعات الناشئة على مستوى الجامعات و مراكز البحث العلمي كمعهد البحث العلمي للبيوتكنلوجيا و المدرسة العليا للبيوتكنلوجيا بالإضافة إلى الأبحاث و الابتكارات العلمية

في مجال البحث العلمي في العلوم التكنولوجية و العلوم الدقيقة و التطور في مجال الصناعة الصيدلانية كل هذه العوامل تعتبر بوادر ايجابية لتنمية و تطوير الصناعات و فتح المجال لإنشاء صناعات ناشئة حقيقية تخضع للمقاييس العالمية لمفهوم الصناعات الناشئة ،و يمكننا استخلاص أن مجال الدراسة يعرف تحولات اقتصادية هامة و بوادر نشوء(émergence) ستحقق خلال السنوات القادمة ما حققته الأقاليم الناشئة مثل إقليم برج بوعريريج و إقليم الصومام و ربما أكثر خاصة في مجال البيوتكنلوجيا و الصناعات الصيدلانية؟.هل سيكون توزيع المؤسسات الصناعية الناشئة قادرا على توفير مناصب الشغل للقضاء على البطالة؟و هل سيكون توزيع المؤسسات ملبيا لحاجيات كافة البلديات ضمن إطار تحقيق عدالة اجتماعية تراعي الفوارق الجهوية بين البلديات؟هل التجهيزات الصناعية و النشاطات عناصر مهيكلة في المجال و هل يتعدى مجال نفوذ هذه الصناعات الولاية؟ هل يمكن الوصول إلى تطبيق نتائج الأبحاث العلمية فيما يتعلق بالصناعات الناشئة في مجال دراستنا أن تنجح كما نجحت تجارب الدول الناشئة (pays émergent)كالبرازيل،الهند،الصين.....

كل هذه التساؤلات تبقى مطروحة و نأمل أن تتم الإجابة عنها في دراسات أخرى تكون مكملة لدراستنا المتواضعة.

الملاحق

دليل المقابلة

المحور الأول: معلومات عامة.

1. اسم المؤسسة..... .

2. رأس مالها..... .

3. نمط الملكية:

فردية ☐

بالشراكة ☐

مختلطة ☐

4. سنة الانطلاق في الإنتاج..... .

5. عدد القوى العاملة:

إطارات..... .

عمال مؤهلين..... .

عمال غير مؤهلين.....

6. حجم المؤسسة: صغيرة ☐ متوسطة ☐ كبيرة ☐

المحور الثاني: الشروط الموضوعية

7. ما هي القدرة الإنتاجية للمؤسسة:

نظريا..... .

عمليا..... .

8. هل المؤسسة تشتغل بكل طاقتها:

تشتغل ☐ لا تشتغل ☐

9. في حالة لا تشتغل: ما هي الأسباب

أسباب مادية ☐

أسباب تقنية ☐

أسباب تمويلية ☐

أسباب قانونية ☐

أخرى.....

10. ما نوع وسائل الإنتاج بمؤسستكم:

فرنسية: ☐

إيطالية: ☐

ألمانيا: ☐

إسبانية: ☐

أمريكية: ☐

صينية: ☐

كورية: ☐

أخرى:.....

11. هل تعتبر وسائل الإنتاج المستعملة بالمؤسسة:

حديثة ☐ نصف حديثة ☐ قديمة ☐

12. هل تعتبر وسائل الإنتاج المستعملة بالمؤسسة:

متطورة ☐ غير متطورة ☐

13.هل اليد العاملة في مؤسستكم تتمتع بالكفاءة:

نعم ☐ لا ☐

14.في حالة (لا) لماذا؟.....

15. كيف تتابعون أداء مؤسستكم؟

عن طريق التقارير ☐

عن طريق المردود ☐

عن طريق الإنتاجية ☐

أخرى.....

16. ما هي الوسيلة المستعملة في معالجة المعلومات بمؤسستكم؟

الحاسب الآلي ☐

عامل مختص ☐

أخرى.....

17. هل تجدون صعوبة في تسويق إنتاجكم؟

☐ ☐

18. في حالة (نعم) أذكر هذه الصعوبات:

.....

.....

19. في حالة (لا) هل تصدرون منتجوكم إلى خارج الوطن

نعم ☐ لا ☐

20. إذا كان الجواب (نعم) ما هي نسبة التصدير إلى الخارج:.....%.

21. ما هو البلد المصدر إليه:.....

22. ما هي الأساليب التي تستعملونها في البحث عن فرص التسويق:

بالترويج لبضائعكم ☐

بالتوزيع على السواق المحلية ☐

بالتعاقد مع عملاء أجانب ☐

23. هل أنتم مطلعون على نظريات التسيير الحديثة:

☐ نعم ☐ لا

24. في حالة (نعم) هل تطبقونها: نعم ☐ لا ☐

25. هل ترون أن الإطار القانوني الحالي يسمح لمؤسستكم بالتطور

☐ نعم ☐ لا

26. في حالة (لا)

لماذا؟.....

27. هل تعتقدون أن العمال يتمتعون بثقافة المؤسسة؟

☐ نعم ☐ لا

الاستبيان

المحور الأول: البيانات الشخصية.

1. السن:..... سنة.

2. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3.الحالة المدنية:

أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4.المستوى التعليمي:

أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐

ثانوي ☐ جامعي ☐ بدون إجابة ☐

5.المنصب:

إطار ☐ عامل متخصص ☐

عامل غير متخصص ☐ بدون إجابة ☐

6. الأقدمية في العمل الحالي (بالشهور أو السنوات):.....

المحور الثاني: الشروط الموضوعية:

7. هل سبق لك العمل في الصناعة قبل العمل الحالي؟

نعم ☐ لا ☐ بدون إجابة ☐

8. في حالة (نعم) ما المدة التي قضيتها في العمل السابق؟

(بالشهور أو السنوات).....

9. هل لديك تكوينا معينا قبل توظيفك في المؤسسة الحالية؟

نعم ☐ لا ☐

10. هل تعتقد أن التكوين يسمح لك بالتحكم في عملك؟

نعم ☐ لا ☐

11.هل استفدت من برنامج التكوين في المؤسسة؟

نعم ☐ لا ☐

12.في حالة (نعم) كم كانت مدة التكوين ؟.....شهر.....سنة

المحور الثالث: القيم السوسيو – ثقافية

13. هل تعتقد أن العامل الجزائري منضبط في عمله؟

نعم ☐ لا ☐ بدون إجابة ☐

14.في حالة (لا) هل يعود ذلك إلى ؟ ضعف الرقابة

عدم إعطاء القيمة للعمل ☐

الأجر لا يتماشى مع الجهد المبذول ☐

عدم الرغبة في العمل المسند إليك ☐

تكوينك لا يتماشي مع نوع العمل ☐

عدم وجود ضمانات مستقبلية في المؤسسة ☐

15. هل علاقتك مع رؤسائك في العمل؟

جيدة ☐ حسنة نوعا ما ☐

سيئة ☐ بدون إجابة ☐

16. هل علاقتك مع زملائك في العمل؟

جيدة ☐ حسنة نوعا ما ☐

سيئة ☐ بدون إجابة ☐

17. هل إتقانك للعمل يقابل بالاحترام والتقدير من قبل؟

رؤسائك ☐ زملائك ☐

هما معا ☐ بدون إجابة ☐

18. هل تتأخر عن العمل؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

19. هل تتغيب عن العمل أحيانا؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

20. في حالة (نعم) ماهي الإجراءات التي تتخذها المؤسسة نحوك؟

تعويض الغياب ☐

إنذار إداري ☐

الخصم من الراتب ☐

إنذار إداري وخصم ☐

لاشيء ☐

21. كم ساعة تشتغل يوميا؟.....ساعة

22. هل حدث أن اشتغلت أكثر من الحجم الساعي الذي ذكرته؟

نعم ☐ لا ☐

23. في حالة (نعم) هل تقاضيت أجرا عن ذلك؟

نعم ☐ لا ☐

24. هل أنت راض عن المؤسسة؟

راض ☐ راض نوعا ما ☐

غير راض ☐ بدون إجـــابة ☐

25. هل تربط مستقبلك بمستقبل المؤسسة؟

نعم ☐ لا ☐ بدون إجابة ☐

26. هل ترى أن أهدافك وقيمك تتوافق وأهداف المؤسسة؟

نعم ☐ لا ☐ بدون إجابة ☐

27. برأيك ما هو الجانب الذي تهتم به المؤسسة أكثر؟

الجانب التقني ☐

الجانب البشري ☐

هما معا ☐

28. هل تعلم بكل القرارات التي تتخذها المؤسسة؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

29. هل الإعلام والاتصال بالمؤسسة؟

جيد ☐ متوسط ☐

ضعيف ☐ معدوم ☐

30. هل ترى أن التوجيهات التي تنقل إليك غالبا تهدف إلى؟

زيادة الإنتاج ☐

احترام قواعد العمل ☐

المحافظة على وسائل الإنتاج ☐

الاهتمام بالعامل ☐

أخرى.....

31. هل ترى أن الشوط الضرورية للعمل متوفرة في المؤسسة؟

نعم ☐ لا ☐ بدون إجابة ☐

32.في حالة (لا) أذكر الشروط غير المتوفرة.....

المحور الرابع: البطالة.

33. هل قبل توظيفك في هذه المؤسسة كنت بطالا؟

نعم ☐ لا ☐ بدون إجابة ☐

34. هل تعمل حاليا ؟

دائم ☐ بعقد ☐ بدون إجابة ☐

35. هل ترى أن المؤسسة الخاصة تساهم في تقليص البطالة؟

نعم ☐ لا ☐ بدون إجابة ☐

الجدول رقم 1:

السنوات	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	المجموع
الانتاج																															
D24	110	225	143	503	251		72	18	3	1																0					1326
D45	93	123	673	462	556	617	186	285	51	4						21	27	27	25	54	46	90		73	98	113	75	30	109	44	3882
D71	35	89	266	232	320	161	100	70	29	1	10				20	6	29	20	12	13	50		10	11		30	20	1	23	26	1548
D103	11	46	126	208	194	31	88	12		27	99	15	4		4	40	33	40	8	40	33	21	8			20	5	1	11	19	1144
E28	39	88	76	47	40	88	188			0	45	30	30		21	35	30	7	11												775
CE93	15	15	78	79	79	134	133	56	33	10	54	21	24		22	10	21	20	12	10	10		10	1	2						849
س\مجموع	**303**	**586**	**1362**	**1531**	**1440**	**1031**	**767**	**441**	**116**	**43**	**208**	**66**	**58**	**0**	**67**	**112**	**140**	**114**	**68**	**117**	**139**	**111**	**28**	**85**	**100**	**163**	**100**	**32**	**143**	**89**	**9560**
BP18	116	105	153	197	207	11	130	117	14	0	59	11	25		8		21	25	367	35	25								50		1676
SP24	74	109	52	111	159	31	265	190	81	50	112	40	8		1	5	56	30	442	56	40	8	50		41	43	46	35	65	4	2204
DA30	37	43	127	199	132	90	52	167	50	1											18		9	6	6	30	62	50	8		1087
SP54	18	48	126	112	153	143	57	92	21			10	2		20	6	7	15	8	17	8		40	24		1	10	1			961
س\مجموع	**245**	**305**	**458**	**619**	**651**	**275**	**504**	**566**	**166**	**51**	**171**	**61**	**35**	**0**	**29**	**11**	**84**	**70**	**817**	**108**	**91**	**30**	**99**	**30**	**118**	**74**	**47**	**86**	**123**	**4**	**5928**
CHAR/P								38	92	66	24																				220
RETRO/ C										1	51	13	1		18		5	16	11	32	33	8	66	25	53	132	127	110	99	57	879
4*4 TO																														10	10
P.I.B														5	12	12		11	20	31	100	63	120	30	39	31	65	120	87	69	815
NIVEL															1	2	7														10
NET PL															10																10
GE/25			36	18	61								20																		135
GE27											12																				12
GE35									6	0	27		1																		34
GE52						36																									37

342																								63	80	199					CG/100
347																				1	24			119	79	124					CG/500
16		8	3					5																							R712
5		5																													R716
485		80			10	2	0	3	11		10	369																			REMORQ
14										14																					CH/NEIG
18859	**229**	**545**	**351**	**410**	**410**	**241**	**170**	**321**	**223**	**377**	**298**	**1285**	**211**	**236**	**158**	**137**	**5**	**116**	**140**	**494**	**185**	**380**	**1045**	**1453**	**1501**	**2475**	**2168**	**1856**			**المجموع**

الجدول رقم02:إحصائيات تعداد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية قسنطينةعبر البلديات لنهاية 2014

البلديات	عدد مناصب الشغل	النسبة المئوية
قسنطينة	28561	**58.7**
حامة بوزيان	2126	**4.4**
ابن باديس	1633	**3.4**
زيغود يوسف	882	1.8
ديدوش مراد	4009	**8.2**
الخروب	7543	**15.5**
عين اعبيد	627	1.3
بني حميدان	102	0.2
اولاد رحمون	542	1.1
عين اسمارة	1983	**4.1**
مسعود بوجريو	156	0.3
ابن زياد	482	1.0
المجموع	48681	100

المصدر:مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،المقاولة و الاستثمار لولاية قسنطينة.

الجدول رقم 2

الوضعية القانونية	الرمز	نوع النشاط
ش.م.م	5	المناجم و المحاجر
ش.م.م	5	محاجر المركبات
ش.م.م	5	محاجر
ش.ا.ع	5	استغلال المحاجر
م.م	5	المحاجر
ش.م.م	5	استغلال محاجر المركبات
ش.ا.ع	5	المناجم و المحاجر
ش.ا.ع	5	المناجم و المحاجر
م.م	5	المناجم و المحاجر
م.م	6	الحدادة
م.ذ.ش.و	6	تصنيع الاجهزة الالكترونية
ش.م.م	6	انتاج مواد الطلاء
ش.م.م	6	تصنيع تجهيز المكاتب
م.م	6	تصنيع انابيب السيارات
ش.م.م	6	تصنيع علب مواد الطلاء
ش.م.م	6	تصنيع اثاث المكاتب
ش.م.م	6	صهر الحديد
ش.م.م	6	تصنيع الحنفيات
م.م	6	تحويل
ش.م.م	6	انتاج و توزيع اجهزة كهربائية

م.م	6	حدادة و نجارة
م.م	6	الاسقفة و النجارة الفولاذية
م.م	6	نجارة و المنيوم
ش.م.م	6	انتاج الستارات
ش.ا.ع	6	التصفيح
ش.م.م	6	النجارة
ش.م.م	6	طباعة رقمية
م.ذ.ش.و	6	تصنيع الاجهزة الالكترونية
م.م	6	نجارة و المنيوم
م.م	6	مجوهرات
ش.م.م	6	تركيب المكيفات الهوائية
م.م	6	الحدادة
م.م	6	انتاج مواد
ش.م.م	6	تصنيع اجهزة العتاد الفلاحي
م.ذ.ش.و	6	انتاج المعدات الميكانيكية العامة
ش.ا.ع	6	تصنيع الادوات الفولاذية
م.ذ.ش.و	6	الجوانب profilage
م.م	6	صناعة ميكانيكية
م.م	6	نجارة فولاذية
ش.م.م	6	صناعة المحولات و الحديد
م.ذ.ش.و	7	الاسقفة الممتدة
ش.م.م	7	تحويل الخشب
ش.م.م	7	تصنيع اسقفة مقاومة للماء

ش.م.م	7	تصنيع السيراميك
ش.م.م	7	تحويل الخشب
ش.ذ.ا	7	مواد البناء
ش.ا.ع	7	الخزف
ش.ا.ع	7	صناعة البلاط
ش.ا.ع	7	
م.ذ.ش.و	7	البلاط
ش.م.م	7	صناعة اثاث و تجهيز الديكور
ش.م.م	7	
ش.م.م	7	الزجاج
ش.ا.ع	7	مواد البناء
ش.ذ.ا	7	صناعة السيراميك
م.م	7	وحدات التعبئة
ش.م.م	7	النوافذ الزجاجية
ش.م.م	7	الرمال
ش.ا.ع	9	صناعة الخرطوم الهيدروليكية
ش.م.م	9	الصناعة الدوائية
ش.م.م	9	انتاج مواد الصيانة
ش.م.م	9	الصناعة الصيدلانية
ش.م.م	9	انتاج الاقراص المضادة للبعوض
م.م	9	تحويل البلاستيك
ش.م.م	9	انتاج الازرار
م.م	9	انتاج انابيب سيالات الحبر

م.م	9	تحويل البلاستيك
ش.م.م	9	مواد صيدلانية و ادوية حيوانية
ش.م.م	9	ادوية بشرية
ش.م.م	9	انتاج الادوية
ش.م.م	9	تحويل البلاستيك و صناعة الاحذية
ش.م.م	9	مركبات التبريد
ش.م.م	9	صناعة صيدلانية
م.م	9	انتاج مواد التجميل
ش.م.م	9	انتاج الاحذية
ش.م.م	9	تحويل البلاستيك
ش.م.م	9	ادوات البلاستيك
ش.م.م	9	مواد التجميل
ش.م.م	9	انتاج علب التعبئة للاحذية
ش.م.م	9	صناعة البلاستيك
م.م	9	انتاج مواد صيدلانية
ش.م.م	9	انتاج المضادات الحيوية
ش.م.م	9	صناعة طلاء البنايات و مشتقاته
م.ذ.ش.و	9	تصدير و استيراد
م.ذ.ش.و	9	تحويل البلاستيك
م.م	9	صيدلة
م.ذ.ش.و	9	انتاج مواد الطلاء
م.ذ.ش.و	9	تحويل البلاستيك
م.م	9	الحليب و مشتقاته

م.ذ.ش.و	9	منتوجات فلاحية
ش.ا.ع	9	مطحنة
ش.م.م	10	ملبنة
ش.ا.ع	10	انتاج الحليب المبستر
ش.م.م	10	مطحنة
م.م	10	ملبنة
م.ذ.ش.و	10	مشروبات غازية
م.م	10	مشروبات
ش.م.م	10	مشروبات غازية
ش.م.م	10	تصنيع الشوكولاته
ش.م.م	10	مشروبات غازية
م.م	10	انتاج الفرينة
م.ذ.ش.و	10	الصناعة
ش.ا.ع	10	وحدات التعبئة
ش.ا.ع	10	الصناعات الغذائية و التعبئة
م.ذ.ش.و	10	مشروبات
م.م	10	تعبئة التمور
ش.م.م	10	بيع القهوة
	10	مخبزة
م.م	10	مخبزة
ش.ا.ع	10	مخبزة
م.م	10	مخبزة
م.م	10	مواد غذائية

ش.ا.ع	10	مطحنة
ش.م.م	10	مطحنة و سميد
ش.م.م	10	مطحنة
ش.م.م	10	مطحنة
م.ذ.ش.و	10	انتاج البسكويت
ش.م.م	10	الطرز الالكتروني
ش..م.م	10	الفندقة
	10	الحلويات
ش.م.م	**11**	الحلويات
ش.ا.ع	**11**	اللنسيج
م.م	**11**	خياطة الاعلام
م.م	**11**	صناعة الجلود
ش.ا.ع	**11**	نجارة عمومية
ش.ا.ع	**11**	مطبعة الفجر
ش.م.م	**11**	طباعة
ش.ذ.ا	**12**	مطبعة الرشيد
ش.ا.ع	**13**	النسخ
م.م	**13**	نجارة عمومية
م.م	**13**	طباعة
م.م	**13**	طباعة
م.م	**13**	صناعة اثاث و تجهيز المكاتب
م.ذ.ش.و	**13**	نجارة عمومية
ش.ذ.ا	**13**	اصناعة الاثاث

ش.م.م	13	صناعة الورق و العلب المقوى
م.ذ.ش.و	13	اثاث
ش.ا.ع	13	طباعة
ش.م.م	13	نجارة عمومية
م.م	13	صناعة الورق
ش.ا.ع	13	صناعة الدفاتر المدرسية
م.م	13	تحويل الورق
ش.ا.ع	13	طباعة الكترونية
م.ذ.ش.و	13	طباعة
م.م	13	اشغال الطباعة
ش.م.م	13	تحويل الورق
ش.م.م	13	انتاج البسة
ش.ا.ع	13	انتاج الالبسة
م.م	13	انتاج الالبسة
ش.ا.ع	13	تحويل البلاستيك
م.ذ.ش.و	13	طباعة
م.م	14	طباعة
م.ذ.ش.و	14	

الجدول رقم 3.

	توزيع مبيعات	**شركة الأدوية**	**HUPP PH**	**عبر الأقاليم**
المنطقة الصناعية بالما	**الإقليم الشرقي**	**الإقليم الوسط**		**الإقليم الغربي**

	40%	30%	30%
	المجموع = 100%		

الجدول رقم 4:

تطور انتاج مؤسسة HUPP PHA لإنتاج المضادات الحيوية		
2013	2014	2015
22منتوج	28منتوج	42منتوج

الجدول رقم 5,

تطور رقم اعمال شركة HUPP PHARM لانتاج المضادات الحيوية		
2013	2014	2015
1350 م.د.ج	1640 م.د.ج	1950م.د.ج

الجدول رقم 6.

N°	S j	Nom	Gérant	Activité	Adresse	Commune	Tel	Fax
1	PP	EPE MOULIN SIDI RACHED GROUP SMID	LAOUAR SMAIL	MEUNERIE	20 AV AOUATI MOSTAPHA	CONSTANTINE	031-92-96-11	031-92-96-03
2	SARL	VERRERIE SILICE INTERNATIONALE	GHOUALMI BOUZID	VERRE	Z I DIDOUCHE MOURAD	DIDOUCHE MOURAD	031-90-65-84/83	031-90-87-48
3	SARL	MONDIAL CHAUSSURES	LEZZAR AMINA	ARTICLES EN PLASTIQUES	Q28-Q35 ZI DIDOUCHE MOURAD	DIDOUCHE MOURAD	031906752	031-90-58-55
4	SARL	SAFCER	SEKLOULI AMAR	MATERIAUX DE CONSTRUCTION	ZI DIDOUCHE MOURAD	DIDOUCHE MOURAD	031-90-50-50	031-90-88-50 036-93-03-03

5	SARL	CIRTA CERAMIQUE	BENCHIKH DAIF	MATERIAUX DE CONSTRUCTION	ZI DIDOUCHE MOURAD BP29	DIDOUCHE MOURAD	031-90-64-09	031-90-67-14
6	SARL	BRIQUETERIE LAICHE ET MAGHRAWI	MEGHRAOUI DRISS	INDUSTRIE DE CERAMIQUE SANITAIRE	Z I TARF N° 119	BEN BADIS	031-63-60-60	031-63-60-60
7	SARL	F.C.M	CHINE BRAHIM	FABRICATION DE MOBILIERS TUBULAIRES	01 AV RAHMANI ACHOUR	CONSTANTINE	031-92-92-98	031-92-92-98
8	SARL	SUILAIT	SUILAH CHAABANE	LAITERIE	12 Z I PALMA	CONSTANTINE	031-66-80-97	031-66-80-38
9	SARL	LDM	EL-AMMOUCHI MED	FABRICATION PRODUITS PHARMACEUTIQUES	ZONE INDUSTRIELLE OUED HAMIMIME	EL KHROUB	031955307	031-95-51-82
10	SARL	MINOTERIE KENZA	BOUKARBOUA HOCINE	MINOTERIE	ZI DIDOUCHE MOURAD	DIDOUCHE MOURAD	031-90-58-86	031-90-58-85
11	SARL	MEXICALI	BOUZIENE KAMEL ET A RAHMENE	SEMOULERIE , MINOTERIE	HMIDA AISSA DIDOUCHE MOURAD	DIDOUCHE MOURAD	031-90-56-64	031-90-75-83
12	EURL	PLASTELEC	ATOUI ACHOUR	FABRICATION D'APPAREILLAGES ELECTRIQUES ET DERIVES	ZI BEN BADIS BP 634	BEN BADIS	031-95-41-10	031-95-41-11
13	EURL	MINOTERIE BOUSBAA	BOUSSBAA AHMED	MINOTERIE	ZI DIDOUCHE MOURAD	DIDOUCHE MOURAD	031-90-50-57	031-90-75-83
14	SARL	AAHP	PDG BELHADJ MOSTEPHA TOUFIK	PRODUITS PHARMACEUTIQUES VETERINAIRES	Z I PALMA	CONSTANTINE	031-66-06-81	031-66-06-84 031-66-24-37
15	SARL	COFREM	ATOUI ABDERAHMANE	PRODUCTION PEINTURE AUTO ,BATIMENTS	14 ZI TARF BP 75	BEN BADIS	031954174	031-95-41-73
16	SPA	SOCOP		PEAUX ET CUIRS	Z I BEN BADIS	BEN BADIS	031-95-43-79	
17	SARL	ISOPHARME ALGERIE	MESSACI DJAMEL EDDINE	INDUSTRIE PHARMACEUTIQUE	Z I BEN BADIS BP A 75	BEN BADIS	031-95-44-04/05/06/07	031-95-44-07

18	SARL	ITA	BEN DAHMANE AHMED	FABRICATION ,FONDERIE SOUS PRESSION	Z I PALMA N°11	CONSTANTINE	031-66-83-93	031-66-83-94
19	SARL	COMPLEXE INDUSTRIEL DE COSMETIQUES		COSMETIQUE	N° 43 ET 44 ZI DIDOUCHE MOURAD	DIDOUCHE MOURAD	031905357	031-90-53-57
20	SARL	SOCOVANNE	BOUAREK MOHAMED	PRODUCTION DE ROBINETS	ZAC RHUMMEL N°50	CONSTANTINE	031-66-26-68	031-66-26-50
21	SNC	COVEL	BENHOUCHET ADEL	CONFECTION DE DRAPEAUX	ZAC ELKHROUB N40	EL KHROUB	031-80-27-49	031-80-57-64
22	SARL	SAFILAIT	SEFARI MED	LAITS ET DERIVES	11 RUE SEDIRA 25140 AIN SMARA	AIN SMARA	031-97-39-39	031-97-16-08
23	SARL	MEFTAH	KHALFI ABDELMADJID	BOISSONS GAZEUSES	133 SALAH BEY CONSTANTINE	CONSTANTINE	031-86-21-03/	031-86-21-04
24	SNC	LES INDUSTRIE CERAMIQUE	BENMOMAMED AISSA	INDUSTRIE DE CERAMIQUE	BP N°41 ZI DIDOUCHE MOURAD	DIDOUCHE MOURAD		031-90-51-83
25	SARL	SOPHIA	YAALAOUI MUSTAPHA	FABRICATION DE PRODUITS D'ENTRETIENT	ZONE INDUSTRIELLE ETARF BP 75 DJEFFEL	BEN BADIS		031-96-27-00
26	SPA	SOTRIMP	BELLIL SAID	IMPRIMERIE	ZAC DU 24/02/1956	CONSTANTINE	031-66-49-66	031-66-49-73
27	SARL	HUPP PHARMA	BENELMADJET KAMEL	PHARMACEUTIQUE HUMAIN	SIEGE 7 RUE BENMATI USINE LE PALMA	CONSTANTINE	031-66-89-45	031-66-84-54
28	PP	YOUCEFI ABID	YOUCFI ABID	FABRICATION DE LITERIE	Z I PALMA N°20	CONSTANTINE	031-66-83-33	031-66-83-32
29	SARL	ALGERIAN PHARMACEUTICAL INSTITUTE API	BELLIR A/HAK	INDUSTRIE PHARMECEUTIQUE	Z I ETARF IBN BADIS KHROUB CONSTANTINE	BEN BADIS	031-95-44-25	031-95-44-26
30	SARL	SPI SOCIETE DE PRODUITS INSECTICIDE	YAALAOUI MUSTAPHA	FABRICATION DE PASTILLES ANTI-MOUSTIQUES DIFFUSEURS ET ATTRAPPE MOUCHES	ZI BEN BADIS	BEN BADIS	031-95-44-51/52	031-95-44-50

31	SARL	CARRIERE OUM STATTE	OUAKTI SAID	EXPLOITANT DE CARRIERE AGREGATS	BP C 64 DJEBEL AMAR	EL KHROUB		031-52-78-78
32	SARL	SOMA EST	BOUMAAZA KAMEL	TRANSFORMATION DU MARBRE	ZI BEN BADIS	BEN BADIS	031-96-04-14	031-96-40-30 031-96-44-14
33	PP	BEN MAIZA FATIMA ZAHRA	BEN MAIZA FATIMA ZAHRA	FERONNERIE D'ART	CITE MOUMNI RABAH N°179 AIN SMARA	AIN SMARA	031-97-39-20	031-97-39-22
34	PP	ABLA DJAMIL	ABLA DJAMEL	FABRICATION DE SERRURE ET QUINCAILLERIE	Z I DIDOUCHE MOURAD	DIDOUCHE MOURAD	031-90-67-90	031-90-67-90 031-90-73-33
35	PP	AMOURACHE ABDESSLAM	amourache abdeslem	TRANSFORMATION DE LA TOLE	ZONE ARTISANAL POLYGONE	CONSTANTINE	031925871	031-66-99-89
36	SARL	HEDNA BRAHIM ET FILS	HEDNA BRAHIM	MINES ET CARRIERE	BP N° 02 AIN SMARA	AIN SMARA	031-97-18-91	
37	SNC	WASSIM AGROVET	BEGUIRET KARIM	PRODUCTION AGRICOLE	LOT 212N° 171	AIN SMARA	031-97-41-60	031-97-49-61
38	SARL	CARRIERE D'OR	aliti tahar	Carrière d'Agregats	Djbel Oum Statte	BEN BADIS	034629978	031621691
39	SARL	CARRIERE PIERRE D' OR	AMMARI A/MADJID	CARRIERE AGREGATS	RUE BENABBES BT B BLOC N 142 (DJEBEL OUM STATTE)	BEN BADIS	031-62-16-91	031-62-16-91
40	SARL	RYM-M-A	BOUSBAA AHMED	FABRICATION DE MACHINES AGRICOLES	ZI DIDOUCH MOURAD	DIDOUCHE MOURAD	031-90-50-56	031-90-50-57
41	SARL	DJNAN TCHINA	BENDJELLOUL NOUREDDINE	LIMONADERIE	AVENUE DE ROUMANIE	CONSTANTINE	031-94-55-39	
42	SARL	ECO MEUBLE	GUECHI LAID	FABRICATION MOBILIERS DE BUREAUX	Z I TARF BP67	BEN BADIS	031-95-44-01	031-95-44-00
43	SARL	IMPRIMERIE	MATALLAH ABDELMALEK	IMPRIMERIE	ZAC RHUMMEL	CONSTANTINE	031-66-82-91	031-66-82-88
44	SARL	CIRTA BRODERIE	MASHLAH ANAS	BRODERIE ELECTRIQUE	ZAC RHUMMEL N°22	CONSTANTINE	031-66-49-68	
45	SARL	EL BASRA SEMOULE	LEBSIR A / HAK	MINOTERIE	AIN SMARA CENTRE N7	AIN SMARA	031-97-33-13	031-97-48-48

46	PP	INCAPLAST	BENDJABER AHMED	FAB DE BOTTES MULES ET SANDALES	Z I DIDOUCHE MORAD	DIDOUCHE MOURAD	031-90-63-86	031-90-63-86
47	PP	MILK RHUMEL	BOULAHBAL ADEL	LAITERIE	Z I BENBADIS BP 65 A POSTE DJEFFEL	BEN BADIS	031-95-41-03	031-95-42-90 031-95-41-04
48	PP	MIMOSA	KEGHOUCHE ALI	BOISSONS GAZEUSES NON ALCOOLISES	24 ZONE INDUSTRIELE BOU MERZOUG	CONSTANTINE	031-62-85-76	031-62-84-79
49	SARL	RADAL	AISSAOUI ABDELKADER	FAB DE RADIATEUR PANNEAUX EN ACIER	BP 10 EL GUERRAH COMMUNE OULED RAHMOUNE	OULED RAHMOUNE	031-98-51-50	031-61-43-93
50	SARL	VETO PHARM	KHATTABI ALI	PRODUITS PHARMACEUTIQUES ET VETERINAIRES	147 ZAC RHUMEL	CONSTANTINE	031-66-41-10	031-66-42-44
51	SPA	GEMAC	KARA MOHAMED	CONDITIONNEMENT CIMENT VRAC	ZAC CHIHANI BACHIR BP N°4	EL KHROUB	031966941	031965767
52	SARL	GEMAG	BOUMAAZA A/AZIZ	TRANSFORMATION DE MARBRES	ZAC AIN SMARA BP154B CONSTANTINE	AIN SMARA	030-22-51-95	031-81-83-61
53	SNC	CARRIERE DIB ET CIE	DIB NOREDDINE	MINE ET CARRIERE	63 CITE DU 08 MAI 1945 EL KHROUB	EL KHROUB	031/96/23/22	
54	PP	YAHIAOUI AHMED	YAHIAOUI AHMED	FABRICATION DE TUBES D'ECHAPPEMENT ET SILENCIEUX	Z I TARF BEN BADIS , BP 65 KHROUB	BEN BADIS	031-95-44-86	031-95-44-85
55	SNC	RHUMEL ISOLATION BOUZERAFA	BENZERAFA ABDELHAKIM	POLYSTIRENE EXPENSE	Z I 24 fev 56 N° 35	CONSTANTINE	031-66-80-53	031-92-73-74
56	EURL	LOEME	BOULEKROUNE KHALED	FABRICATION DE CHOCOLAT	ZAC RUMEL	CONSTANTINE		031-92-32-64
57	EURL	AOUACHRIA IZO FROID	AOUACHRIA NASR EDDINE	PLAFONDS TENDUS	AIN ABID N°18 ET 19	AIN ABID	031-80-76-15	031-80-76-15
58	EURL	FABMEREP	BENDJABALLH MOUHAMED	PROD MECANIQUE GENERALE	A6 Z I DIDOUCHE MORAD	DIDOUCHE MOURAD	031905141	031-90-51-41

59	SARL	LGPE	SALSOUL OMAR	PRODUCTION DE MEDICAMENT	22 BIS ZONE INDUSTRIELLE PALMA	CONSTANTINE	031668564	031668563
60	EURL	PALMA MEUBLE	DEROUICHE MOUCHEREF	FABRICATION MEUBLES DE BUREAUX	17 Z,I PALMA	CONSTANTINE	031-66-85-24	031-66-82-79
61	SARL	SIFPAC	DERGAL HACENE	TRANSFORMATION DE PLASTIQUE ET FABRICATION DE CHAUSSURES	Z I PALMA	CONSTANTINE	031-66-80-82	031-66-80-86
62	SNC	CIRTA SPIRALE	MEGHRAOUI HOCINE	FAB ARTICLES EN METALLES	BP N°6 DIDOUCHE MOURAD	DIDOUCHE MOURAD	031-90-61-18	031-90-61-19
63		MEGHRAOUI A/HAMID	MEGHRAOUI A/HAMID	PROMOTION IMMOBILIERE	ZI 24 FEVRIER N°37	CONSTANTINE	031928118	031-92-81-18
64	PP	DERGAL BRAHIM , TPFC	DERGAL BRAHIM	TRANSFORMATION DE PLASTIQUE , FABRICATION DE CHAUSSURES	Z I PALMA	CONSTANTINE	031-66-84-15	
65	SNC	LIMONADERIE SHOOT	MASSALI & GHACHA	BOISSONS GAZEUSES ET SIROP	4EM KM ROUTE DE BATNA CPNSTANTINE	CONSTANTINE	031-63-60-75	031-63-16-32
66	SARL	SOCIETE D'EMBALLAGE METALLIQUE		FABRICATION DE BOITES, BIDONS POUR PEINTURES, VERNIS	ZI BEN BADIS N 86 BP 76 DJEFAL	BEN BADIS	031-95-42-64	031-96-42-51/53
67	SARL	GACO	BENKOBBI DJAMEL EDDINE	GAZ ET COMPOSANTS FRIGORIFIQUES	28,RUE MADANI BENCHARIF BELLE-VUE	CONSTANTINE	031-92-54-31/56	031-92-13-45
68	EURL	INFRA METAUX		PROFILAGE	ZAC EL KHROUB	EL KHROUB	031-96-61-43	
69	SNC	CARRIERE MAZLA	BRAMKI A/KADER	CARRIERE	DJBEL MAZALA BOUNOUARA ELKHROUB	OULED RAHMOUNE		031-91-29-49
70	SARL	BIOPHAR	BENDAHMANE MOURAD	INDUSTRIE PHARMACEUTIQUE	15 RUE HAMDANI BENOUARETH	CONSTANTINE	031-94-52-24	031-94-52-24
71	PP	ETP BENKAHOUL A/WAHAB	BENKAHOUL A/WAHEB	MINE ET CARRIERE	CARRIERE BOUNOUARA OULED RAHMOUN	OULED RAHMOUNE	031-61-09-48	

72	PP	RENOVA PLAST	CHOUGUIAT AMIROUCHE	TRANSFORMATION PLASTIQUE	ZI TARF BEN BADIS BP 26 ELKHROUB	BEN BADIS	031-95-41-42	031-95-41-43
73	SARL	APU ALGERIAN PHAMACEUTIQUE UNION		PRODUCTION D' ANTIBIOTIQUES	ZAC EL KHROUB	EL KHROUB	031-96-81-33	031-96-81-88
74	SPA	LES CENTRE INTERMAC	ZETCHI KHEIREDDINE	MATERIAUX DE CONSTRUCTION	LOT N°10	BEN BADIS	031954460	031954461
75	EURL	RAF PLASTIQUE	LEZZAR SALLAH-EDDINE	INDUSTRIE PLASTIQUE	B7 Z I DIDOUCHE MOURAD	DIDOUCHE MOURAD	031906428	031-90-70-54
76	SARL	SABLIERE ANNASR MACHTA EL KADI	BENDAOUD MAKHLOUF	SABLIERE	MECHTAT EL KADI BP N° 36 IBN ZIAD	IBN ZIAD	030221518	
77	PP	BBTEX	BOUSSAA BOUDJMAA	CONFECTION DE DRAPEAUX	CITE BOUHALI LAID N° 90	EL KHROUB	031-80-79-68	031-80-78-75
78	SNC	FRERES BOUMALHA	BOUMALHA SAMIR	FABRICATION DE CARRELAGE	5EME KM ROUTE DE BATNA N°130	CONSTANTINE	093535661	
79	SNC	MCL LEZZAR	LEZZAR YAHIA	TRANSFORMATION DE PLASTIQUE	ZI DIDOUCHE MOURAD	DIDOUCHE MOURAD	031-90-65-09	
80	SNC	UTB UNITE TRANSFORMATION DE BOIS	BELBACHE MEHDI	MENUISERIE GENERALE	ZAC N°175 AIN SMARA	AIN SMARA		031-97-31-56
81	EURL	Carriere HAMEL	HAMEL	Exploitation Carriere	cite filali bt i n°31cne	CONSTANTINE	031925542	031925542
82	SNC	CIRANITO	SAKDJI MOSTAPHA	CARRELAGE	4KM, ROUTE DE BATNA., BOUMERZOUG	CONSTANTINE	031-63-36-06	031-63-36-06
83	EURL	EMCO	BECHKRI RACHID	FABRICATION PIECE D'ASSURE POURISSING	CITE DES 901LOGT BT1 LOCAL1	EL KHROUB	031-80-83-42	031-80-83-42
84	SNC	GEB GENERAL EDITING BENDJEDD	BENDJADOU AFIFA	TRAVAUX D'IMPRESSION	ZAC IBN ZIAD CITE CERAMIQUE 18 AVENUE KITOUNI ABDELMALEK	IBN ZIAD	031-65-51-19	031-65-53-39

85	SARL	MINOTERIE EL BELIOUNI	BOUROUAG OMAR	MINOTERIE	Z I DIDOUCHE MORAD	DIDOUCHE MOURAD	031-90-51-51	
86	SARL	NUMEDIA PEINTURE	BOUTALBI FARES	INDUSTRIE PEINTURE ET DERIVES	77 ZAC EL KHROUB	EL KHROUB	031-96-86-79	
87	SNC	SAKDJI ET CIE MEUBLE	SAKDJI LARBI	MENUISERIE GENERALE	4 KM, ROUTE DE BATNA ,BOUMERZOUG	CONSTANTINE	030-20-33-55	031-63-36-06
88	SNC	AGROMEGA FRERES KHENIOUA	KHENIOUAMAHFOUD	PRODUCTION DE FARINE	CITE SALAH BEY N° 85	CONSTANTINE	030-86-22-29	031-86-21-05
89	EURL	BOUCHERI E ERAIS	TAFER AHCEN	INDUSTRIELLE	CITE DES FRERES ABBES N°91	CONSTANTINE	031633019	031633019
90	SARL	DALI	DALI FETHI	PRODUCTION ET DISTRIBUTION DE MATERIELS ELECTRIQUES	22, AVENUE DE ROUMANIE PROLONGEE	CONSTANTINE	031-94-17-94	031-94-20-13
91	SARL	FABIANE BOUTTONS	ADORI FELICE – BOUBANDIR	FABRICATION DE BOUTONS	Z I BEN BADIS N° 47	BEN BADIS	031-95-41-01	031-95-20-13
92	PP	LAASSIFER AHMED	LAASSIFER AHMED	CONDITIONNEMENT	116 AV KITOUNI ABDELMALEK	CONSTANTINE	031-63-64-45	031-62-54-35
93	EURL	RACHA PARFUMS	BOURZAMA YAZID	FABRICATION DE PRODUITS COSMETIQUES	67, BIS RUE ABBES MAHMOUD S,M,K	CONSTANTINE	031-62-50-58 0556-93-20-90	031-92-49-76
94	PP	RAYAH RAMDANE	RAYEH RAMDANE	CARRIERE	11 RUE MRABET KHOUDIR SMK CONST	CONSTANTINE	031-62-17-64	
95	pp	ZAOUI ZAIDI	zaoui zaidi	FERRONNERIE ET MENUIS METALIQU	cite kaidi brahim b n°06, 4 chemins ain elbey	CONSTANTINE	031866667	
96	PP	ALALOUCHE AZEYZ	ALALOUCHE AZEYZ	FABRICATION DE CARTOUCHES D'ENCRE POUR STYLOS A PLUMES	ZI BEN BADIS	BEN BADIS	031-96-15-82	031-96-45-41
97	SARL	ALGERIE ETIQUETTE		TRANSFORMATION DE PAPIER	ZI DIDOUCHE MOURAD	DIDOUCHE MOURAD	031-90-52-21	031-90-60-68

98	SARL	GVC GRANDE VINAIGRIE	BOULMERKA TAREK	AGRO ALIMENTAIRE ET EMBALLAGE	27 ZONE ACTIVITE RHUMEL	CONSTANTINE	031-66-49-04	031-66-05-00
99	EURL	IMPRIMERIE YALAOUI	YALAOUI MOHAMED	TRANSFORMATION DU PAPIER	ZAC IBN ZIAD	IBN ZIAD	031-65-51-19	031-65-53-39
100	PP	IMPRIMERIE EL FADJR	NOUI MOHAMED	IMPRIMERIE EL FADJR	ROUTE NATIONAL N 5 AIN SMARA	AIN SMARA	031-97-37-85	031-97-42-78
101	SARL	SIMPREC	BENNIA BRAHIM	IMPRIMERIE INDUSTRIELLE	ZONE D'ACTIVITE ALI MENDJELI	EL KHROUB	031675224	
102	PP	AMOURACHE MOURAD	AMOURACHE MOURAD	faux plafond menuiserie aluminiom	zone artisanale polygone 235	CONSTANTINE	031-66-95-82	031-66-31-99
103	EURL	ESSINJAB	YAKHLEF SAID	MENUISERIE GENERALE	Z I TARF	BEN BADIS	031-95-41-32	031-95-41-32
104	SNC	JET-SERVICES	HANNACHE NASREDDINE	FABRICATION DE FLEXIBLES HYDRAULIQUE	CITE MOUMNI RABEH N°3	AIN SMARA	031-97-46-00	031-97-46-00
105	PP	LIMONADERIE PRIMA	SEGHIRI KARIM	LIMONADERIE	CITE DES MARTYRES RUE N N°15	CONSTANTINE	031936167	
106	SARL	NASA PLASTIQUE	KHEDAM A/ALI	TRANSFORMATION PLASTIQUE	HAMMA BOUZIANE	HAMMA BOUZIANE		031-63-31-40
107	SARL	SOCOFEL	SAHOUR MOHAMED TAHAR	CONDITIONNEMENT DE DATTES	26 ZAC ALI MENDJELI	CONSTANTINE		031909956
108	PP	AG MELAL	GHIRI ABDELKRIM	MENWISERIE ALUMINIUM	55RUT ABASSA TA55RUT ABABSASIDI TAHAR25003SIDI M	CONSTANTINE	031637107	
109	SNC	BOULEFKHAD ET FRERES	BOULEFKHAD A/WAHEB	HOTELLERIE RESTAURANT	19 RUE ABBES MAHMOUD SMK	CONSTANTINE	031-62-35-21	
110	SARL	STORES TECH	LETTIFI AMEL	PRODUCTION DE STORES	CITE BOUSOUF N°302 4EMME TRANCHE	CONSTANTINE	031667659	031-66-76-59
111	SNC	FILLALI ET ASSOCIERS	FILLALI FAROUK	IMPRIMERIE INDUSTRIELLE	OUED HAMIMIME ROUTE N°3	EL KHROUB		031-96-51-40

112	PP	CAFE CIRTA STAR	HAMOUDI HACENE	VENTE , GRILLER CAFE	CITE ARTISANAL N°151 POLYGONE	CONSTANTINE	031-66-41-62	
113	SNC	CIRTA CUIVRE	MERAKCHI NOUR ABDELKRIM	REPOUSRAGE NICTRELAGE	ROUTE DE BATNA CHALEDES PINS	CONSTANTINE	031621131	031625588
114	SARL	CIRTALIA MIR-ALU	YOUSFI NACERDINE	MENUISERIE	13 RUE BENOUARETH HAMDANI	CONSTANTINE	031-64-16-62	031-94-60-45
115	SARL	GAMMA MEUBLE	SAHRAOUI FAOUZI	FABRICATION DE MEUBLE	ZONE INDUSTRIELLE PALMA N 33	CONSTANTINE	031-66-85-66	031-66-84-08
116	SARL	I.I.S PRODUCTION	BOUKABACHE IMED EDDINE	IMPORT EXPORT MAT INDUST	Z I BEN BADIS C N°29 BPE77 DJEFFAL	EL KHROUB	031-95-42-75	031-95-42-77
117	PP	IMPRIMERIE DJALLIL	GUENTOUCHE A/ DJALIL	IMPRIMERIE	CITE BOUHALI LAID N13	EL KHROUB	031-80-10-37	
118	SNC	KECITA ABDERRACHID ET CIE	KECITA LOUBNA	BOULANGERIE	28 RUE ABANE RAMDANE	CONSTANTINE	031-91-25-88	
119	EURL	MCP ,YOUSRA CHAUSSURES	DERGAL AZZOUZ	FABRICATION DE CHAUSSURES EN PLASTIQUE	Z I PALMA N18	CONSTANTINE	031-66-84-04	
120	EURL	STELLINA		PRODUCTION DE LAIT PASTEURISE ET DERRIVES	Z I BEN BADIS	BEN BADIS	031-95-41-66	
121	PP	TCHANDERLI	TCHANDERLI SALH EDDINE	FAB DE CARTON	3 RUE DES FRERES ZEGHED SKM	CONSTANTINE	031623651	
122	PP	ENTREPRISE AYMENE	BOUHALI AZEDDINE	CONFECTION	CITE BOUDRAA SALAH BT C1 N °1	CONSTANTINE		031-83-33-12
123	PP	BOULAM BELKACEM	BOULAM BELKACEM	CONFECTION INDUSTRIELLE DE VETEMENTS	82 TERRAIN BOUCHELEGHEM	CONSTANTINE	031-92-30-92	
124	PP	BOULANGERIE LITIM	LITIM AZIZA	BOULANGERIE	CITE SARKINA 2 N°159	CONSTANTINE	031-63-05-64	
125	EURL	CTAD	LEMLOUM REDHA	FABRICATION ARTISANALE DECORATIONS	19 RUE BENCHARIF MADANI	CONSTANTINE	031937034	031-93-68-46 031-93-39-01

126	PP	MERADJI AZZEDINE	MERADJI AZZEDINE	MENUISERIE METALLIQUE	ZAC N° 11 IBN ZIAD CONSTANTINE	IBN ZIAD	031-65-55-24	031-65-55-24
127	SARL	PAVOISOR	LAGGOUNE BAGHDADI	IMPRESSION NUMERIQUE	KOUHIL LAKHDAR N 01	CONSTANTINE	031-92-49-86	
128	PP	SEGHIRI HICHEM	SEGHIRI HICHEM	BOULANGERIE	15 RUE DES FRERES BOUCHAMA	CONSTANTINE	031-94-56-75	
129	SNC	SELECTION MEUBLE ART	SAKDJI AHMED	MEUBLE	12 RUE BELAIB MOHAMED	CONSTANTINE	031-94-35-46	
130	PP	STP	DAGHMOUS MESSAOUD	INDUSTRIE MECANIQUE	50 CITE SONACOME	EL KHROUB	031955550	031-95-55-21
131	EURL	ALPROS	MENKOUCHA AHCENE	FABRICATION DE MATERIELS ELECTRONIQUES	119, AIN EL BEY 1,TRANCHE N 2 ZOUAGHI	CONSTANTINE	031-90-49-05	031-62-39-44
132	PP	EL YAMAAMA		IMPRIMERIE	LOT 316 N° 272 AI9N SMARA CONSTANTINBE	AIN SMARA	031-97-14-18	
133	PP	IMPRIMERIE EL FETH		IMPRIMERIE	1 RUE ALI BESBES SMK	CONSTANTINE	031636468	
134	PP	LARGUAT RACHID	LARGUAT RACHID	TRANSFORMATION DE PLASTIQUE	59 Z I PALMA	CONSTANTINE	031-66-82-49	031-66-82-10
135	PP	MENUISERIE ALUMINIUM DE L'EST	ABDELMALEK CHOUGUIAT	MENUISERIE ALUMINIUM	5 RUE F CITE ALI BESBES SMK	CONSTANTINE	031613121	
136	SNC	MERDJANA ET ASSOCIES	MERDJANA ABDEL MADJID	MENUISERIE GENERAL	31 CITE SISSAOUI	CONSTANTINE	031615186	031615186
137	SNC	ZABOURI FRERES NORD AFRICAIN	ZABOURI SEGHIR	TEXTILE ET CONFECTION	68 RUE LARBI BEN MHIDI	CONSTANTINE	031-94-18-53	031-94-18-53
138	SNC	ZAITER ET ASSOCIERS	ZAITER MESSAOUD	BOULANGERIE	38 RUE AMIR A / KADER	CONSTANTINE	031-84-52-50	
139	EURL	BENMAGHAR NOVA TOP	BENAMGHAR MOUNIR SEDDIK	TRANSFORMATION DE PLASTIQUE	Z I N° 73 BEN BADIS	EL KHROUB		031-66-46-67

140	SARL	SOTRIC – EST	AOUISSAT SALIM	PRODUCTION DE PAPIERS	17 AVE, RAHMANI ACHOUR	CONSTANTINE		031-91-10-99
141	PP	BEN AMEUR HADJ MESSAOUD		VITRERIE	ZAC EL KHROUB	EL KHROUB	031-80-80-99	
142	PP	COMPTOIR CONSTANTINOIS DU CAHIER	HENNI SAYEH	PRODUCTION DE CAHIERS SCOLAIRES	03 ROUTE DE SETIF CONSTANTINE	CONSTANTINE	031-92-46-84	031-92-42-86
143	pp	DEROUICHE SLIMANE	DROUICHE SLIMANE	bijouterie	21 Rue Didouche Mourad	CONSTANTINE	031944753	031620045
144	SARL	MB_ELECTRO	MAKIDGUA SAID	MONTAGE CLIMATISEURS	citè du 20 aout 55 BT 2 blok 05	CONSTANTINE	031666771	031666766
145	PP	NOUI SIEF EDDINE	NOUI SIEF EDDINE	IMPRIMERIE ERRACHID	ROUTE NATIONALE N 5	AIN SMARA	031-97-43-94	031-97-43-94
146	PP	TAYEB CHERIF NADIR	TAYEB CHERIF NADIR	FERRONNERIE	CITE 17 OCTOBRE 1961 BT:C N°2	CONSTANTINE	031938408	
147	PP	E.S.CH KECHKAR	KECHKAR MESSAOUD	TRANSFORMATION DU PLASTIQUE	09 RUE BELAIB MED	BEN BADIS		031612216
148	PP	GRAVURE EXPRESS		GRAVURE	ROUTE NATIONALE N 6	AIN SMARA		031-97-31-69
149		SOALTUBI	MEBARKI NOUREDDINE	FAB DE BISCUIT	ZI AISSA BEN HMIDA K2 ZONE INDUSTRIELLE	DIDOUCHE MOURAD	031-90-83-83	031-90-84-84
150	SARL	KPMA	BELMEBAREK LAHCENE	PHARMACIE	ZAC CHIHANI BACHIR 45,ZAC CHIHANI BACHIR	EL KHROUB	031.96.56.62	031.96.38.87
151	SARL	NUMIDIA PEINTURE	sassi ahmed	FABRICATION DE PEINTURE	77 / 83 ZONE D ACTIVITE EL KHROUB ZAC CHIHANI BACHIR	EL KHROUB	031-96-86-79	031-96-86-79
152	SARL	PEPITO FABRICATION DES	BOULMARKA SALIM	PRODUITS ALIMENTAIRES	22 A Z INDUSTRIELLE LE RHUMEL	CONSTANTINE	031-66-85-13	031-66-30-27
153	eurl	zouioueche industrie	zouioueche	zouioueche industrie	cite des fonctonnaires N° 02 B 02 bp 75 belle vue ouest 25024	CONSTANTINE	031-81-86-35 0661-30-39-29	031-81-86-40

154		néon art	belkharchouche azedine	etc de soufflage de verre	zac el rhumel		0550.06.48.01 031.66.19.62	031.66.19.62
155		sarbacane		l'e-mailing en algerie			031.61.54.16 031.61.54.60	031-66-52-46
156	sarl	beogc	Organisation et Gestion	nessighaoui	24 boulvard (ex sain jean)	CONSTANTINE	031-92-27-81	031-92-90-58 031-92-87-49
157		krache auto -hyundai-	krache	agent distributeur huundai	z i n 47 nlle ville mendjeli		031-67-50-20	031-67-52-62
158	sarl	location chambres froides	nidal bahloul	location chambres froides	212 zam el khroub constantine		0552-58-84-33	031-94-23-29
159		proclean	socété de désinfection	socété de désinfection	cite daksi abdeslem bt n 16		0770-99-20-67 0661-89-20-67 0661-77-03-80	031-62-06-63
160	sarl	l'aigle d'or		fabrication bois et metallique	cite felttane n 74	ain smara	031-97-22-94 0770-91-79-02/07	031-97-16-22
161		bifruit	narjisse nawel zerata	production et de conditionnement	cite bachir hamma bouziane / bp 103 sidi mabrouk constantine		0771-60-04-00 031-86-34-79	031-86-34-79
162		hospimed afric	boukedjouta mouloud		31, rue si abdellah bouhroum	CONSTANTINE	0661 30 25 15 031 94 80 61	031-94-81-23
163		C-E-C-C	boukredera salah				031-96-50-37	031-96-50-37
164	SARL	SAMOFE	BELAL SALAH	FAB PRODUIT ETANCHEITE	60A ZAC AIN SMARA	AIN SMARA	0770-81-20-66 0661-30-48-10	031-66-46-67

الجدول رقم7:

الوضعية	القانونية	موقع المنشاة الصناعية		البلدية	عدد السكان
م.ذ.ش.و		حي فيلالي عمارة رقم 31			
م.م		11 شارع مرابط قويدر			
ش.م.م		1 شارغ رحماني عاشور			
ش.م.م		المنطقة الصناعية بالما رقم 11			
ش.م.م		منطقة النشاطات التجارية الرمال			
		رقم 50			
م.م		منطقة البوليقون			
ش.م.م		22 شارع رومانيا			
م.م		حي قايدي ابراهيم ب رقم 06			
م.م		منطقة البوليقون 235			
ش.م.م		عبابسة سيدي الطاهر 55 شارع			
		25003	سيدي مبروك	قسنطينة	448374
ش.م.م		حي البوصوف رقم 302 الجزء 4			
ش.ا.ع		حي الصنوبر طريق باتنة			
ش.ا.ع		13 شارع حمداني بنوارث			
ش.م.م		كوحيل لخضر رقم 01			
م.ذ.ش.و		الجزء 119 عين الباي 2زواغي			
م.م		5 حي علي بسباس سيدي مبروك			
م.م		21 شارع ديدوش مراد			
ش.م.م		حي 20 اوت 1955عمارة 5			
م.م		حي 17 اكتوبر 1961 عمارة ر 2			
ش.ا.ع		منطقة النشاطات 24 فيفري56			
		ر 55			
ش.ا.ع		الكيلومتر 5 طريق	ق باتنة ر 131		
ش.ا.ع		الكيلومتر 4 طريق باتنة بومرزوق			

ش.ذ.م.و		19 شارع بن شريف مداني			
ش.ذ.م.و		المنطقة الصناعية بالما			
ش.م.م		شارع بن معطي مصنع بالما			
ش.م.م		147منطقة النشاطات التجارية			
		بالما			
ش.م.م		المنطقة الصناعية بالما ر 22			
ش.م.م		المنطقة الصناعية بالما			
ش.م.م		15 شارع حمداني وارث			
ش.م.م		س م 67محمود شارع عباس			
م.ذ.ش.و		منطقة النشاطات بالما ر 18			
م.ذ.ش.و		59 م ص بالما			
م.م		شارع عواطي مصطفى ر 20			
ش.م.م		م ص بالما 12			
ش.م.م		31 شارع سي عبد الله			
ش.م.م		24 البولفار سابقا			
م.ذ.ش.و		حي الموظفين ر 2 عمارة 2			
م.ذ.ش.و		المنظر الجميل			
م.م		3 طريق سطيف			
ش.م.م		17 شارع رحماني عاشور			
ش.ا.ع		31 حي سيساوي			
ش.ا.ع		12 شارع بلعايب محمد			
م.م		3 حي الاخوة زغاد			
ش.ا.ع		الكيلومتر 4 طريق باتنة بومرزوق			
ش.ذ.ا		م ن ت 1956/2/24			
ش.ا.ع		68 شارع العربي بن مهيدي			
م.م		82 ارضية بوشلاغم			
م.م		حي بودراع الصالح عمارة ر 1			
ش.ا.ع		38 حي الامير عبد القادر			
م.م		15 حي الاخوة بوشامة			

م.م		حي سركينة 2 ر 159			
ش.ا.ع		28 شارع عبان رمضان			
ش.م.م		م ن ت علي منجلي			
م.م		ساحة الشهداء ر 15			
ش.م.م		م ن الرمال			
ش.م.م		116 شارع قيطوني عبد المالك			
ش.ا.ع		حي صالح باي ر 85			
م.م		24 م ص حي بومرزوق			
ش.م.م		حامة بوزيان		حامة بوزيان	79952
ش.م.م		جبل ام السطاط			
ش.م.م		شارع بن عباس ام السطاط			
ش.م.م		م ص ابن باديس ع 634			
ش.م.م		الطرف 14 م ن 75			
ش.م.م		م ص الطرف ع 67			
م.م		م ص الطرف ع 65			
ش.م.م		م ص ابن باديس ع 634	ر 86 ع 76 جفال		
ش.م.م		م ص الطرف ر 119		ابن باديس	18735
ش..ذ.ا		م ص ابن باديس ع 634			
ش.ذ.ا		تحصيص ر 10			
ش.م.م		م ص ابن باديس ع 634	ا 75		
ش.م.م		م ن ابن باديس			
م.م		م ص الطرف ع 26			
م.م		م ص ابن باديس ع 634	ع 65 بريد جفال		
م.م		شارع بلعايب محمد			
ش.م.م		م ص ابن باديس ع 634			
م.ذش.و		م ص الطرف			
م.م		م ص ديدوش مراد			
م.ذش.و		ا 6 م ص ديدوش مرا	مراد		

ش.ا.ع		ع ر 6 ديدوش مراد			
ش.م.م		م ص ديدوش مراد ع 29	ديدوش مراد	44951	
ش.ا.ع		ع 41 ديدوش مرا اد			
		35-28 ديدوش مراد			
ش.م.م		ر 43 ش 44 م ص ديدوش مراد			
م.ذ.ش.و		ب 7 ديدوش مراد			
ش.م.م		حميدة عيسى ديدوش مراد			
م.ذ.ش.و		م ص ديدوش مراد			
		م ص عيسى بن حميدة ك 2 م ص			
م.ذ.ش.و		حي 901 مسكن ع 1			
م.م		حي بوهالي العيد ر 13			
ش.ا.ع		واد حميميم الطريق الوطني ر 3			
ش.م.م		م النشاطات علي منجلي			
م.م		حي بوهالي العيد ر 13			
		حي بوهالي العيد ر 90			
ش.ا.ع		منطقة النشاطات التجارية الخروب			
		ر 90			
ش.م.م		م النشاطات شيهاني بشير الخروب			
		ر 83/73			
ش.م.م		م ص شيهاني بشير 45 الخروب	الخروب	179033	
م.ذ.ش.و		م ص ر 73 ابن باديس			
ش.م.م		م ص ابن باديس ر 29 ع 77			
ش.م.م		م النشاطات التجارية ر 77			
ش.م.م		م النشاطات التجارية ر 77 رية الخروب			
ش.م.م		المنطقة الصناعية واد حميميم			
م.م		م النشاطات التجارية ر 77 رية الخروب			
ش.ذ.ا		م النشاطات التجارية ع ر 4			
م.م		50 حي سوناكوم			

ش.م.م		ع جبل عمار ع ر 64			
ش.ا.ع		حي 8 ماي 1945 الخروب 63			
م.ذ.ش.و		م ص الخروب			
م.ذ.ش.و		عين اعبيد رقم 18 شركة 19		عين اعبيد	31743
ش.ا.ع		جبل مزالة بونوارة الخروب			
م.م		محجرة بونوارة		اولاد رحمون	26132
ش.م.م		عمارة 10 القراح اولاد ر	اولاد رحمون		
ش.م.م		حي فلتان ر 74			
م.م		الطريق الوطني رقم 6			
م.م		الطريق الوطني رقم 5			
م.م		تحصيص ر 272 316 عين اسمارة			
م.م		الطريق رقم 5			
ش.ا.ع		م النشاطات التجارية رقم 175		عين اسمارة	36998
ش.م.م		المركز رقم 7			
ش.ا.ع		تحصيص 212 رقم 171			
ش.م.م		11 شارع سديرة	25140		
ش.ا.ع		حي مومني رابح رقم 3			
ش.م.م		منطقة النشاطات التجارية 60			
ش.م.م		منطقة النشاطات التجارية 154			
م.م		حي مومني رابح رقم 179			
ش.م.م		عمارة رقم 2 عين اسمارة			
م.م		منطقة النشاطات التجارية ابن زياد			
ش.م.م		منطقة ن التجارية	ية حي السيراميك	ابن زياد	18861
م.ذ.ش.و		18 شارع قيطوني عبد المالك			
ش.م.م		مشتة القاضي ع رقم 36			
م.ذ.ش.و		م النشاطات التجارية ابن زياد			

المصدر:مديرية الصناعة و الاستثمار و الصناعات الصغيرة و المتوسطة+تعديل الطالبة

الجدول رقم08:مؤشر التخصص لصناعة الحديد و الميكانيك عبر بلديات ولاية قسنطينة مقارنة بعدد السكان

البلديات	صناعة الحديد و الميكانيك(المجموع)	عدد الصناعات	عدد السكان	مؤشر التخصص(عدد الصناعات/1000 ساكن)
قسنطينة	215	117	448374	0.26
حامة بوزيان		9	79952	0.12
ابن باديس		7	18735	0.37
زيغود يوسف		2	35248	0.05
ديدوش مراد		16	44951	0.35
الخروب		40	179033	0.22
عين اعبيد		4	31743	0.12
بني حميدان		0	9397	0
اولاد رحمون		2	26132	0.07
عين اسمارة		15	36998	0.40
مسعود بوجريو		1	9050	0.11
ابن زياد		2	18861	0.11

المصدر:مديرية الصناعة والمناجم و الاستثمار لولاية قسنطينة+تعديل الطالبة

الجدول رقم9:مؤشر التخصص لصناعات مواد البناء عبر بلديات ولاية قسنطينة مقارنة بعدد السكان

البلديات	صناعة مواد البناء(المجموع)	عدد الصناعات	عدد السكان	مؤشر التخصص(عدد الصناعات/1000 ساكن)
قسنطينة	425	220	448374	0.49
حامة بوزيان		63	79952	0.78
ابن باديس		7	18735	0.37

زيغود يوسف		9	35248	0.25
ديدوش مراد		16	44951	0.35
الخروب		49	179033	0.27
عين اعبيد		12	31743	0.38
بني حميدان		1	9397	0.10
اولاد رحمون		9	26132	0.34
عين اسمارة		24	36998	0.65
مسعود بوجريو		5	9050	0.55
ابن زياد		10	18861	0.53

المصدر:مديرية الصناعة والمناجم و الاستثمار لولاية قسنطينة+تعديل الطالبة

الجدول رقم 10:مؤشر التخصص لصناعة الكيمياء و البلاستيك عبر بلديات ولاية قسنطينة مقارنة بعدد السكان

البلديات	صناعة البلاستيك والمواد الكيماوية (المجموع)	عدد الصناعات	عدد السكان	مؤشر التخصص(عدد الصناعات/1000 ساكن)
قسنطينة	107	41	448374	0.09
حامة بوزيان		4	79952	0.05
ابن باديس		16	18735	0.85
زيغود يوسف		0	35248	0
ديدوش مراد		14	44951	0.31
الخروب		20	179033	0.11
عين اعبيد		0	31743	0
بني حميدان		0	9397	0
اولاد رحمون		0	26132	0
عين اسمارة		10	36998	0.27
مسعود بوجريو		1	9050	0.11
ابن زياد		1	18861	0.05

المصدر:مديرية الصناعة والمناجم و الاستثمار لولاية قسنطينة+تعديل الطالبة

الجدول رقم11:

مؤشر التخصص للصناعات الغذائية عبر بلديات ولاية قسنطينة مقارنة بعدد السكان

البلديات	الصناعات الغذائية(المجموع)	عدد الصناعات	عدد السكان	مؤشر التخصص(عدد الصناعات/1000 ساكن)
قسنطينة	575	328	448374	0.73
حامة بوزيان		59	79952	0.74
ابن باديس		9	18735	0.48
زيغود يوسف		20	35248	0.57
ديدوش مراد		39	44951	0.86
الخروب		76	179033	0.42
عين اعبيد		6	31743	0.19
بني حميدان		4	9397	0.42
اولاد رحمون		4	26132	0.15
عين اسمارة		26	36998	0.70
مسعود بوجريو		0	9050	0
ابن زياد		4	18861	0.21

المصدر:مديرية الصناعة والمناجم و الاستثمار لولاية قسنطينة+تعديل الطالبة

المصادر و المراجع

المصادر و المراجع باللغة العربية:

ا-الكتب:

- أحمد حبيب رسول: مبادئ جغرافية الصناعة/ بغداد / 1981 ص 19 – 22.
- الدكتور احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي التخطيط و التنمية الاقتصادية\ دار المسيرة –الأردن\ الطبعة الأولى 2001.
- ا.دالهاشمي مقراني\ا.د احمد حويتي\ا.د الطاهر بوشلوا\ا.د بلقاسم بوقرة \ محمد السبع "القطاع الصناعي الخاص و النظام العالمي الجديد التجربة الجزائرية \مخبر علم الاجتماع و الاتصال سنة 2010.
- إسماعيل محمد بن قانة اقتصاد التنمية (نظريات،نماذج،استراتيجيات)– عمان،دار أسامة للنشر و التوزيع2011.
- –أنور طلبة ،العقود الصغيرة،الشركة و المقاولة والتزام المرافق العامة،المكتب الجامعي الحديث،2004،ص294.
- بشير محمد التيجاني\ مفاهيم و أراء حول تنظيم الإقليم و توطن الصناعة\ديوان المطبوعات الجامعية 1987\1988
- ا.د جمعة رجب طنطيش و ا.د محمد أزهر سعيد السماك دراسات في جغرافية الصناعة و المعادن–منشورات ELGA \2000\ مالطا.
- سعاد نائف برنوطي–إدارة الأعمال الصغيرة،أبعاد للريادة، ،الطبعة الاولى،دار وائل للنشر

و التوزيع،عمان ،2005،ص31.
- سعد عبد الرسول محمد،الصناعات الصغيرة لتنمية المجتمع المحلي،المكتب العلمي للنشر و التوزيع،الاسكندرية،1998،ص229

–فايز جمعة صالح النجار و عبد الستار محمد العلي، الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة–الطبعة الأولى–دار الحامد للنشر و التوزيع–عمان–2008–ص67.

- محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء،الطبعة 01،الإسكندرية،مصر ،2009،ص04
- الدكتور محمد خميس الزوكة "المدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية" أستاذ الجغرافيا المساعد كلية الآداب المساعد كلية الآداب\ جامعة الإسكندرية\ دار الجامعات المصرية 1978.

- د.يوسف فكري شاهين الجغرافيا الاقتصادية و السياسية\ مكونات الحضارة الإنسانية \ دار الكتاب الحديث\ الطبعة 2009.

ب-أطروحات الدكتوراه:

- الأستاذ أحسن بن ميسي\التحضر و التصنيع في الجزائر رسالة حالة الإقليم الشرقي الجزائري- رسالة دكتوراه دولة في التهيئة الحضرية و الإقليمية السنة الجامعية 1998\1999.

-الدكتورة الهام يحياوي و الأستاذة نجوى عبد الصمد -دور استخدام الأساليب الكمية في تحسين أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية.- كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير\جامعة الحاج لخضر-باتنة.

- لحسن فرطاس- الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية و إشكالية التنمية في ولاية سطيف\ حالة بلديات الإقليم الشمالي لولاية سطيف\ أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية \ السنة الجامعية 2013\2014.
- يوسف قريشي-سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص علوم التسيير،جامعة الاغواط المركزية،ص60

ج-مذكرات الماجيستير:

- احمد غبولي \ فتيحة حبشي -تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر\دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير.
- حبيب محمد فرحان، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط مساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد،1990،(غير منشوره)، ص2
- فضيلة متناني- التخطيط الاستراتيجي للتسويق الصناعي\دراسة حالة المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية\ مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير.السنة الجامعية 2004\2005.

- محمد جواد عباس شبع،الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية،في محافظة النجف،رسالة ماجيستير،كلية الآداب،جامعة الكوفة،2007،ص31-35.
- نبيل شمعون يوسف ياقو، اقتصاديات حجم المدينة محدد أساس للسياسة الإقليمية في التوازن المكاني لهيكل المستوطنات الحضرية، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي،جامعة بغداد،1990،(غير منشورة) ص39

د-مذكرات التخرج:

- بن مبارك فراح،فرقاني شبيلة- التهيئة والرياضة،كرة القدم في ولاية قسنطينة- مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الإقليمية- كلية علوم الأرض-جامعة الإخوة منتوري قسنطينة-2012-2013

هـ-الجرائد الرسمية :

- الأمر 01-03 المعدل و المتمم بالأمر 10-01المؤرخ في 26 أوت 2010،المتعلق بتطوير الاستثمار.
- ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- القانون التوجيهي رقم 01-18

و-المجلات و البحوث العلمية:

- إبراهيم عبد الجليل السيد :المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال برنامج مؤسسات الأعمال للتنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر العربي.
- براق محمد،ميموني سمير-مداخلة بعنوان، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه- الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر ،يومي 14/13 افريل،سكيكدة،2008،ص4
- ضحاك نجية- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الأمس و اليوم آفاق تجربة الجزائر، الملتقى الدولي بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17و 18 أفريل-الشلف-2006-ص137

- ريمي رياض،ريمي عقبة،واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،الملتقى الوطني،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة الوادي،يومي 5و6 ماي 2013.

- د .عباس عبيد حمادي، التباين الإقليمي للنمو الصناعي(بحث في تحديد بعض المفاهيم النظرية)، مجلة البحوث الجغرافية، العدد الرابع، جامعة الكوفة،2002،ص 288
- ا.غانم عبد الغني-العولمة و الجزائر من منظور الأقلمة-الملتقى الدولي حول الجزائر و العولمة-جامعة منتوري قسنطينة-كلية **العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية**

ي-المواقع الالكترونية:

- "الصناعة الجزائرية تفتك مكانة لائقة في الأسواق العالمية"\منتدى اللمة الجزائرية.
- الموسوعة الجغرافية نافذة الجغرافيين العرب.
- " جغرافيا الصناعة و الطاقة " محاضرة تمهيدية من "منتدى التعليم عن بعد"
- وزارة الصناعة و المناجم.
-موسوعة العلوم الاقتصادية الالكترونية (أهم الدراسات الأكاديمية حول الاقتصاد الجزائري)
- محمد محمود الدين- صنع في مصر- الطبعة 1980 ص5 - 42.
- منتدى الجغرافيون العرب.

-www.iefpedia.com

-http/www.wikepedia.com
-http://www.akhersaa-dz.com/news/

-http://profmohamedantar.blogspot.com/
-bohothe.blogspot.com
-lma-dz.ibda3.org/-.

-www.eddirasa.com/forum/t6770

المصادر و المراجع باللغة الفرنسية:

-Ahmed Bouyaakoub-régulation économique en Algerie,entreprise,marche,erat-cread-1990

- Guy di Méo, Extrait de Géographie sociale et territoire, Edition **Nathan,1998.**

-MINISTERE de l'industrie, étude sur le développement des filières industrielles en Algerie,Mir-booz,Allen Hamilton,2003.

- Entreprise et développement durable, sur le site internetwww.sas.come- Développement- durable, pdf France, 07/04/2013, 23 :10.

-http://www.ausde.org

http://www.cread.dz/index.php/2013-10-03-08-52-17.html
pourquoi ces pays émergent et ont connu un décollage économique et l'Algérie n'a pas réussi de se développer /journal le quotidien d'Oran /article du 22-05-2015.
http://inspiremagazine.anasr.org/
- les industries émergents en Algérie-des journées d'études a Ouejda-Maroc- 2013

الفهـــــارس

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	ولاية قسنطينة:الهرم السكاني	38
02	مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية قسنطينة	43
03	منحنى بياني حركية و تطور مناصب الشغل لقطاع الصلب و الميكانيك في ولاية قسنطينة	47
04	منحنى بياني حركية و تطور مناصب الشغل لقطاع مواد البناء	48
05	منحنى بياني حركية و تطور مناصب الشغل لقطاع الأشغال العمومية في ولاية قسنطينة	49
06	منحنى بياني حركية و تطور مناصب الشغل لقطاع المواد البلاستيكية في ولاية قسنطينة	50
07	منحنى بياني حركية و تطور مناصب الشغل لقطاع الصناعات الغذائية في ولاية قسنطينة	50
08	منحنى بياني حركية و تطور مناصب الشغل لقطاع الخشب و الورق	51
09	مناصب الشغل لمختلف الصناعات والمؤسسات عبر البلديات	53
10	منحنى بياني يمثل تطور إنتاجd71 لشركة صوفار	73
11	منحنى بياني يمثل تطور إنتاج d103 لشركة صوفار	73
12	منحنى بياني يمثل تطور إنتاج E28 لشركة صوفار	74
13	منحنى بياني يمثل تطور إنتاج SP24لشركة صوفار	74
14	منحنى بياني يمثل تطور إنتاج SP54 لشركة صوفار	54
15	منحنى بياني يمثل الإنتاج الإجمالي لشركة صوفار	54
16	تطور إنتاج شركة hupp pharm لصناعة الأدوية البشرية"المضادات الحيوية	76
17	تطور رقم أعمال مؤسسة لإنتاج المضادات الحيوية hupp pharm	77

18	دائرة نسبية تمثل توزيع مبيعات شركة الأدوية HUPP PHARM عبر الأقاليم	78
19	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال السنوات	108
20	توزيع الأيدي العاملة للمؤسسات الصناعية عبر الفئات العمرية	113
21	توزيع اليد العاملة لمؤسسة صافيلي حسب الفئات العمرية	114
22	توزيع اليد العاملة لمؤسسة صوفار حسب الفئات العمرية	114
23	الحالة المدنية لليد العاملة للمؤسسات الصناعية	116
24	الحالة المدنية لليد العاملة لمؤسسة صافيلي الصناعية	117
25	الحالة المدنية لليد العاملة لمؤسسة صوفار الصناعية	117
26	المستوى التعليمي لليد العاملة حسب الفئات	118
27	المستوى التعليمي لليد العاملة لمؤسسة صافيلي حسب الفئات	119
28	المستوى التعليمي لليد العاملة لمؤسسة صوفار حسب الفئات	119
29	مناصب اليد العاملة للمؤسسات الصناعية	120
30	مناصب اليد العاملة لمؤسسة صافيلي	121
31	مناصب اليد العاملة لمؤسسة صوفار	121
32	مراحل إدماج التنمية المستدامة في المؤسسة الصناعية	124

فهرس المخططات

الرقم	الصورة	الصفحة
01	الحالة الأولى 1 طن خام=1طن منتج	22
02	الحالة الثانية 2 طن خام=1طن منتج	23
03	الحالة الثالثة 2طن خام=طن منتج المصنع ابعد عن المادة الخام	23

فهرس الخرائط

الرقم	الخريطة	الصفحة
01	خريطة تمثل توزيع السكان في ولاية قسنطينة عبر البلديات	39
02	خريطة تمثل التقسيم الإداري لولاية قسنطينة عبر البلديات 1984	40
03	خريطة تمثل ولاية قسنطينة بالنسبة للشمال الشرقي الجزائري	41
04	خريطة تمثل الصناعات الغذائية بولاية قسنطينة عبر البلديات	54
05	خريطة تمثل صناعة الحديد و الميكانيك بولاية قسنطينة عبر البلديات	56
06	خريطة تمثل صناعة مواد البناء بولاية قسنطينة عبر البلديات	57
07	خريطة تمثل صناعة الأشغال العمومية بولاية قسنطينة عبر البلديات	59
08	خريطة تمثل صناعة البلاستيك بولاية قسنطينة عبر البلديات	60
09	خريطة تمثل مؤشر التخصص لصناعة الحديد و الميكانيك بولاية قسنطينة عبر البلديات	63
10	خريطة تمثل مؤشر التخصص لصناعة مواد البناء بولاية قسنطينة عبر البلديات	65
11	خريطة تمثل مؤشر التخصص لصناعة البلاستيك و المواد الكيمياوية بولاية قسنطينة عبر البلديات	66
12	مؤشر التخصص للصناعات الغذائية بولاية قسنطينة عبر البلديات	67
1	خريطة تمثل توزيع الحليب المبستر المعبأ في الأكياس"صافيلي"عبر ولايات الشمال الشرقي الجزائري	81
14	خريطة التي تمثل توزيع حليب البقرة المعبأ في الأكياس"صافيلي"عبر ولايات الشمال الشرقي الجزائري	82
15	خريطة التي تمثل توزيع الحليب المبستر المعبأ في الأكياس"صافيلي" عبر بلديات ولاية قسنطينة	84
16	خريطة التي تمثل توزيع حليب البقرة المعبأ في الأكياس"صافيلي" عبر بلديات ولاية قسنطينة	85
17	خريطة إقليم السفح الجنوبي	91
18	خريطة إقليم برج بوعريريج	94
19	خريطة إقليم واد الصومام	95

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	جدول يمثل الناتج الداخلي الخام في الجزائر بالدولار	34
02	جدول يمثل نصيب الصناعة من الناتج الداخلي الخام	35
03	إحصائيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية قسنطينة لنهاية 2014	42
04	حركية و تطور مناصب الشغل لولاية قسنطينة	46
05	إحصائيات العمال الأجراء للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لنهاية 2014	52
06	مؤشر التخصص لكل الصناعات الخاص بولاية قسنطينة	62
11	مؤشر التخصص لصناعة النسيج عبر بلديات ولاية قسنطينة مقارنة بعدد السكان	68
12	مؤشر التخصص لصناعة الجلود عبر بلديات ولاية قسنطينة مقارنة بعدد السكان	69
13	مؤشر التخصص لصناعة الخشب و الورق مختلفة عبر بلديات ولاية قسنطينة مقارنة بعدد السكان	70
14	مؤشر التخصص لصناعات مختلفة عبر بلديات ولاية قسنطينة مقارنة بعدد السكان	71
15	تطور رقم أعمال شركة صوفار"سونا كوم"	72
16	جدول يمثل الخصائص الطبيعية لأقاليم الجزائر الكبرى	90
17	جدول يمثل توزيع المشاريع في الجزائر عبر الولايات وفقا للتقسيم الأفقي للجزائر للأقاليم الكبرى	104
18	وضعية المؤسسات ص و م في الجزائر	104
19	جدول يمثل توزيع النسب المئوية عبر الفروع الصناعية	105
20	جدول يمثل نوعية م ص م في الجزائر	107
21	جدول يمثل الفئات العمرية للمؤسسات الصناعية لولاية قسنطينة	113
22	جدول يمثل المؤسسات الصناعية حسب الجنس	115
23	جدول يمثل نوع الوسائل	115

24	جدول يمثل المؤسسات الصناعية حسب الحالة المدنية	116
25	جدول يمثل المؤسسات الصناعية حسب المستوى التعليمي	118
26	جدول يمثل المؤسسات الصناعية يمثل المؤسسات الصناعية حسب الوظيفة	120

فهرس المواضيع

*المقدمة العامة.....01

الباب الأول:الصناعة و الصناعات الناشئة لمحة تاريخية،مفاهيم عامة و تحليل للوضع

*مقدمة.....6

الفصل الأول:مفاهيم عامة لمحة تاريخية

*تمهيد.....7

المحور الأول:مفاهيم عامة حول الصناعة.....7

1-نبذة تاريخية عن الصناعة.....7

2-مفهوم

الصناعة.....8

المحور الثاني:الجانب التشريعي و الصناعة في الجزائر.....9

-الصناعة في الجزائر.....9

-الصناعة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.....12

المحور الثالث: ماهية جغرافيا الصناعة ومناهج البحث فيها.....13

3-1ماهية جغرافيا الصناعة.....13

3-2مناهج جغرافيا الصناعة و المعايير المستخدمة في دراستها.....15

3-3المعايير المستخدمة في جغرافيا الصناعة.....16

خلاصة الفصل.....24

الفصل الثاني:الصناعة و الصناعات الناشئة و التهيئة

*تمهيد.....25

المحور الأول:الجغرافيا وفروعها.....25

المحور الثاني:التنمية الإقليمية.....26

المحور الثالث:الصناعة و توزيعها و أثره على التهيئة.....28

المحورالرابع:العولمة و الشركات المتعددة الجنسيات و تأثيرها على التهيئة،الأقلمة و دور الدولة.....29

خلاصة الفصل.....31

الفصل الثالث:الصناعة و الصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة

*تمهيد.....32
المحور الأول:الصناعة و الصناعات في الجزائر.....32

المحور الثاني:الصناعة و الصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة.....37
خلاصة الفصل.....44
خلاصة الباب.....44

الباب الثاني:الوضعية الحالية للصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة
مقدمة:.....47

الفصل الأول:إحصاء للوحدات العمومية

*تمهيد..... 45
المحور الأول:حركية الصناعات و مناصب الشغل في ولاية قسنطينة.....46

المحور الثاني:الصناعات في ولاية قسنطينة.....53

المحور الثالث:مؤشر التخصص لكل الصناعات بولاية قسنطينة عبر البلديات.....61

المحور الرابع:جرد للوحدات العمومية.....71

المحور الخامس:جرد و تحليل لوضعية الوحدات الصناعية الخاصة.....76

خلاصة الفصل:.....86
الفصل الثاني:الصناعات الناشئة منذ سنة 2000
*تمهيد.....87

المحور الأول:تعاريف.....87
المحور الثاني:الأقاليم الناشئة.....89

خلاصة الفصل.....96
الفصل الثالث:المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
*تمهيد.....97
المحور الأول:تعاريف.....97
المحور الثاني:أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....98
المحور الثالث:خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....100
خلاصة الفصل.....110

خلاصة الباب.....110

الباب الثالث:آفاق الصناعات الناشئة و الاستفادة من التجارب الدولية

*مقدمة.....111
الفصل الأول:الصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة واقع و آفاق

*تمهيد:.....112

الموظفون في قطاع الصناعة.....112
خلاصة الفصل.....122

الفصل الثاني:الصناعة و التنمية المستدامة
*تمهيد.....123
المحور الأول:إدماج التنمية المستدامة..... 123
المحور الثاني:مزايا الاستدامة في المؤسسة الصناعية..... 125
المحور الثالث:تجارب دولية

*تجربة البرازيل.....138

التجربة الهندية.....139

التجربة الصينية.....139
الخيارات.....141
خلاصة الفصل.....144
خلاصة الباب.....144
الخلاصة العامة.....145

الملخص:

منذ 15 سنة الأخيرة عرفت الجزائر تراجعا صناعيا مس القطاع العام هذا الأخير كان نتيجة انخفاض وتيرة الإنتاج و الإنتاجية مصحوبا بارتفاع معدلات البطالة أما حاليا فقد برزت ديناميكية صناعية ناشئة و حديثة ايجابية ساهمت في تنمية الإقليم من جهة و فتح آفاق جديدة للإقليم من جهة أخرى و قد تطرقنا من خلال عملنا هذا إلى موضوع الصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة واقع وآفاق و جاء هذا العمل في ثلاثة أبواب حيث قمنا بمعالجة الصناعة والصناعات الناشئة، مفاهيم عامة لمحة تاريخية وتحليل للوضع و يحتوي ثلاثة فصول، مفاهيم حول الصناعة،الصناعة والصناعات الناشئة والتهيئة مفاهيم عامة هذه الصناعات ومحاولة ربط العلاقة بين الصناعات وتهيئة المجال والتنمية ثم الصناعة والصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة أما الباب الثاني بعنوان الوضعية الحالية للصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة يحتوي ثلاثة فصول تطرقنا فيها إلى إحصاء للوحدات العمومية و الخاصة بالولاية (التوزيع، الحجم و المنتوج)و قد عالجنا الصناعات الميكانيكية و الصناعات الغذائية وتناولنا كنموذج المؤسسة الوطنية للعتاد و الجرارات لبلدية عين اسمارة و مؤسسة صافيلي(safilait) بنفس البلدية لإنتاج الحليب ومشتقاته.،ثم تطرقنا إلى الصناعات الناشئة منذ سنة 2000 ثم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين جاء الباب الثالث قمنا فيه بمعالجة آفاق الصناعات الناشئة والاستفادة من التجارب الدولية يحتوي فصلين الصناعات الناشئة واقع وآفاق ثم الصناعات الناشئة و التنمية المستدامة.

ومن خلال بحثنا تبين لنا وجود **هيراركية حضرية** تشهدها ولاية قسنطينة أي أن البلديات التي بها اكبر عدد من النشاطات و الصناعات هما بلديتي قسنطينة و بلدية الخروب و بلدية عين اسمارة في نفس الوقت البلديات الأكبر من حيث عدد السكان.

Résume :Durant les 25 dernières années, l'Algérie a connu une désindustrialisation qui a touché le secteur public. Elle a été le résultat de la diminution de la production et de la productivité, le tout accompagné de l'augmentation du taux de chômage. Actuellement, émerge une autre dynamique industrielle moderne, positive qui contribue au développement du territoire d'un côté, et à l'ouverture de nouvelles perspectives d'un autre côté.

Dans ce travail, nous abordons le sujet des industries émergentes dans la wilaya de Constantine, réalité et perspectives. Ce travail est structuré en trois parties. Dans la première, organisée en trois chapitres, nous traitons de l'industrie et des industries émergentes, avec les notions générales sur l'industrie, les industries émergentes et l'aménagement, l'historique et un diagnostic territorial.

La deuxième partie intitulée la situation actuelle des industries émergentes dans la wilaya de Constantine établit un inventaire des entreprises publiques et privées (répartition, volume, production). Nous traitons des industries mécaniques et alimentaires et retenons comme modèles l'entreprise nationale des matériels de travaux publics localisée dans la commune d'Aïn Smara et l'entreprise privée SAFILAIT de production du lait et de ses dérivés localisée dans la même commune. Nous illustrons cette thématique avec quelques exemples d'industries émergentes en Algérie et d'entreprises PME.

La troisième partie aborde les perspectives des industries émergentes ainsi que les enseignements tirés des expériences d'autres pays. Elle traite des réalités et des perspectives ainsi que de la relation entre les industries émergentes et le développement durable.

Ce travail montre l'existence d'une hiérarchie urbaine dans la wilaya de Constantine. Les communes qui abritent le plus grand nombre d'industries et d'activités sont celles de Constantine, du Khroub et d'Ain Smara, lesquelles sont également les plus peuplées.

Mots-clés : désindustrialisation, dynamique industrielle, émergence, industrie, entreprise, Constantine

ABSTRACT

During the last 15 years Algeria has known a desinsdustrialisation which touched the public sector. It was the result of the diminution of production and productivity. the whole is accompanied with the augmentation of the level of jobless.Nowadays,another positive modern industrial dynamic is emerging which contributes to the one hand and to the openness of new perspectives on the other hand.

In this work, we approved the topic of emerging industries in the"wilaya of Constantine», reality and perspectives, this work is structured on three parts. In the first, organized in three chapters
We treat; industry and emerging industries with general notions of industry, emerging industries and amenagement with historic and territorial diagnostic, the second part intitled"the current situation of emerging industries in the wilaya of Constantine «an immentory established in public and private enterprise(repatition,volume,production).We treat mechanic and alimentaire and we retain"l'entreprise national des travaux public «as a model situated in the district of Ain smara and"SAFILAIT"of milk dairy products also at the same district. We illustrate this thematic with some examples of some emerging industries in Algeria and PME enterprises. The third part «emerging industrial perspectives and taken from other lesson countries" experiences. they treat some realities and perspectives and in addition to the relation between emerging industries and the durable development.

This work shows the existence of urbain hierarchy in the"wilaya of Constantine"

Key words:desindustrialisation,industrial dynamic,emergence,enterprise,Constantine.

الملخص:

منذ 15 سنة الأخيرة عرفت الجزائر تراجع صناعيا مس القطاع العام هذا الأخير كان نتيجة انخفاض وتيرة الإنتاج و الإنتاجية مصحوبا بارتفاع معدلات البطالة أما حاليا فقد برزت ديناميكية صناعية ناشئة و حديثة ايجابية ساهمت في تطوير الإقليم من جهة و فتح آفاق جديدة للإقليم من جهة أخرى و قد تطرقنا من خلال عملنا هذا إلى موضوع الصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة واقع وآفاق و جاء هذا العمل في ثلاثة أبواب حيث قمنا بمعالجة الصناعة والصناعات الناشئة، مفاهيم عامة لمحة تاريخية وتحليل للوضع و يحتوي ثلاثة فصول، مفاهيم حول الصناعة ويتناول أهم المفاهيم التي يتضمنها البحث حول الصناعة وعن وضعية هذه الصناعات عبر الفترات الزمنية في الجزائر عموما ومجال الدراسة خصوصا،الصناعة والصناعات الناشئة والتهيئة مفاهيم عامة وشرح المفردات والمصطلحات بالإضافة إلى تطور هذه الصناعات ومحاولة ربط العلاقة بين الصناعات وتهيئة المجال والتنمية ثم الصناعة والصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة اما الباب الثاني بعنوان الوضعية الحالية للصناعات الناشئة في ولاية قسنطينة يحتوي ثلاثة فصول تطرقنا فيها إلى إحصاء للوحدات العمومية و الخاصة بالولاية (التوزيع، الحجم المنتوج)و قد ركزنا على الصناعات الميكانيكية و الصناعات الغذائية وتناولنا كنموذج المؤسسة الوطنية للعتاد و الجرارات لبلدية عين اسمارة و مؤسسة صافيلي(safilait) بنفس البلدية لإنتاج الحليب ومشتقاته.،ثم تطرقنا إلى الصناعات الناشئة منذ سنة 2000ثم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين جاء الباب الثالث تمت فيه معالجة آفاق الصناعات الناشئة والاستفادة من التجارب الدولية يحتوي فصلين تم فيهما التطرق إلى الصناعات الناشئة واقع وآفاق ثم الصناعات الناشئة و التنمية المستدامة.

ومن خلال بحثنا تبين لنا وجود **هيراركية حضرية** تشهدها ولاية قسنطينة أي أن البلديات التي بها اكبر عدد من الصناعات هما بلديتي قسنطينة و بلدية الخروب في نفس الوقت البلديات الأكبر من حيث عدد السكان على التوالي.

المفردات الاستدلالية:

الصناعات الناشئة,التهيئة الترابية، التخصص الصناعي،مؤشر التخصص، إنعاش الصناعة،أقاليم ناشئة،إعادة هيكلة المؤسسات.